جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

اطروحة
لـــــنيـــــل شهادة دكتوراه علوم
في علم الاجتماع الثقافي

التغير الاجتماعي ومسألة القيم في الأسرة الجزائرية

نموذج الأسرة النووية بمنطقة الغزوات

من إعداد الطالب
بوطوب فيصل

الاستاذ المشرف
زمور زين الدين

تشكيلة لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
مولاي الحاج مراد	أستاذ	رئيس	جامعة وهران 2
زمور زين الدين	أستاذ محتضر أ	مقرر	جامعة وهران 2
مرضي مصطفى	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة وهران 2
حمداوي محمد	أستاذ	مناقش	جامعة مستغانم
بشير محمد	أستاذ	مناقش	جامعة تلمسان
فكروني زاوي	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة سيدي بلعباس

الموسم الجامعي
2018/2017

اهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الزوجة الكريمة

إلى أسماء ونرجس وإلياس

إلى كل العائلة

إلى كل الأحبة والأصدقاء

تشكر

أتقدم بفائق الشكر والتقدير للأستاذ زمور زين الدين الذي كان له الفضل الكبير في انجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني وشجعني في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ مولاي الحاج مراد.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

تشكر

اهداء

مقدمة عامة 1

الجزء الأول

دور عملية التغير الاجتماعي في تغير البناء الأسري بمنطقة الغزوات.....36

مقدمة الجزء الأول.....37

الفصل الأول: الاقتصاد، كعامل أساسي في تغير البناء الأسري.....40

مقدمة.....39

1-التنمية الاقتصادية بالجزائر كمشروع تغيير.....42

2-قدرة الأسرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية.....43

2-1-مراحل تغير البناء الأسري بمنطقة الغزوات في ظل التحولات الاقتصادية.....45

2-2-1- المرحلة الأولي: الأسرة الممتدة كوحدة اقتصادية.....49

2-2-2-المرحلة الثانية: مرحلة انتشار الأسرة النووية.....51

2-2-3-المرحلة الثالثة: إعادة بناء الأسرة الممتدة 58

2-2-4-المرحلة الرابعة: نحو إعادة بناء الأسرة النووية.....64

3 -إلى أي مدى أثر التصنيع والعمل الأفراد في المؤسسات الاقتصادية الجديدة على قيم الأفراد وقافتهم.....68

خلاصة الفصل.....72

الفصل الثاني: العوامل الحضرية والثقافية ودورها في تغير البناء الأسري بالغزوات..... 74
مقدمة.....75
I-الأسرة النووية بالغزوات كنتاج لعملية الهجرة.....77
1-السيرورة التاريخية لعملية الهجرة بالغزوات وتأثيرها على البناء الأسري 78
1-1-الحياة الاجتماعية والأسرية بالغزوات قبل الاحتلال الفرنسي.. 79
1-2-بوادر ظهور الهجرة بالغزوات في الفترة الاستعمارية 80
1-3—الهجرة الداخلية-دوافعها ودورها في تغير البناء الأسري بالغزوات بعد الاستقلال.....91
2-الحراك المهني والجغرافي بالغزوات-نحو انتشار الأسرة النووية.....98
3-النزوح (القهري) من الريف نحو المدينة في فترة التسعينيات من القرن العشرين.....101
4-مفارقفات ظاهرة الهجرة من الريف نحو المدينة.....103
II- التغيرات الثقافية وازدواجية الحياة الثقافية والاجتماعية للأفراد 107
1-المجتمع الجزائري-مجتمع ثنائيات (الحداثة والتقاليد- ميزة للحياة الاجتماعية والأسرية).....109
2-التعليم كعامل مزدوج التأثير في تغيير الروابط الأسرية.....111
3-التفتح الثقافي والإعلامي ودوره في تغير مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية للأفراد داخل
الأسرة.....118
خلاصة الفصل.....120

الجزء الثاني

الأسرة النووية بالغزوات ومسألة تغير القيم.....122
مقدمة الجزء الثاني 123
الفصل الأول: تغير البناء الأسري-نحو تغير في بنية الروابط الأسرية 125
مقدمة 126
I-الأسرة الممتدة 128
I-1-الأسرة الممتدة بالجزائر- ميزاتها وخصوصياتها 131
I-2-بنية الروابط في الأسرة الممتدة (التقليدية) بالجزائر 135
أ-تراتبية في الروابط الأسرية.....137

ب-نظام سلطة أبوي.....134
جـ-تنشئة اجتماعية مبينة علىالعادات و التقاليد.....139
د-تقسيم عمل أسري مبنى على الجنس.....141
هـ-الأسرة الممتدة وحدة اقتصادية.....142
II-الأسرة النووية-النموذج الأسري النووي بالغزوات.....143
II-1- دوافع بناء الأسرة النووية (نموذج الدراسة).....144
II-2-استمرارية الروابط الأسرية التقليدية في اطار الأسرة النووية.....147
II-3-بنية الروابط في الأسرة النووية.....152
1-الأسرة النووية: ومفهوم صلة القرابة 152
2-بنية الروابط الأسرية في الأسرة النووية ومسألة تقسيم العمل.....155
خلاصة الفصل.....160

الفصل الثاني: القيم في الأسرة النووية-بين التغير والثبات.....162
مقدمة 163
I-القيم في علاقتها بالأسرة.....165
I-1 –الأسرة كقيمة اجتماعية.....167
I-2-قيمة ومكانة الأسرة عند أفراد عينة البحث.....169
II- آليات استمرارية القيم التقليدية وتأثيرها على الحياة الأسرية.....172
III–تداخل القيم التقليدية بالقيم العصرية-من ازدواجية في القيم إلى ازدواجية في الحياة الأسرية.....174
IV-النظام الأبوي كحامي للقيم التقليدية في ظل التغيرات الاجتماعية والأسرية.....183
V-الدين: مصدر دائم للقيم في الحياة الأسرية.....194
VI-دور العادات التقاليد والأعراف في إعادة انتاج القيم في الأسرة النووية.....204
*مظاهر التغيير على مستوى بعض الممارسات الثقافية في الأسرة الجزائرية.....205
1-الزواج وعقد القران بين الماضي والحاضر.....206
2-اللباس: بين قيم الحشمة والسترة وقيم التفتح والحرية.....213

خلاصة الفصل.....220

الفصل الثالث: **قيمة ومكانة المرأة في ظل التغير الاجتماعيوالأسري**.....222

مقدمة.....223
1-قضية المرأة، قضية لاعدل أم قضية لا مساواة.....224
2-تغير دور ومكانة المرأة في الأسرة-تغير في تقاليد وقيم المجتمع.....226
2-1-عوامل تغيير الوضعية الاجتماعية والأسرية للمرأة (نموذج الأسرة النووية).....228
2-1-1-تعليم المرأة وعملها خارج البيت.....228
أ-أفضلية الأسرة النووية في مسألة تعليم وعمل المرأة خارج البيت.....233
ب-التعليم والعمل كمحفزين لسلطة المرأة داخل البيت (نموذج الأسرة النووية).....234
* سلطة المرأة داخل البيت في ظل التحولات الاجتماعية والأسرية – من سلطة خفية إلى سلطة ظاهرة-.....239
2-1-2-العامل الاقتصادي.....243
2-1-3-عوامل حضرية وثقافية.....247
3-الرقابة الذكورية لمكتسبات المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري.....251
4-عمل المرأة خارج البيت كعمل إضافي(ثاني) رغم التحولات الاجتماعية والأسرية.....255
5-المرأة في علاقتها بنسق القيم الأسري-قيمة الشرف في الأسرة الجزائرية نموذجا.....260
خلاصة الفصل.....269

خاتمة عامة.....271
المراجع.....283
الملاحق.....291

مقدمة عامة

تعتبر ظاهرة التغير الاجتماعي من المواضيع الهامة في الدراسة السوسيولوجية، أو بالأحرى هناك من يجعل من عملية التغير الاجتماعي موضوع علم الاجتماع، مادام أن من خصوصيات المجتمع أنه يتحرك باستمرار ويتغير، فقط أن هناك تباين في درجة وأثار هذا التغير على حسب بنية كل مجتمع والعوامل المحفزة أو المعيقة لهذه العملية.

عندما يتناول علم الاجتماع موضوع التغير الاجتماعي فإنه يعتبر هذه الظاهرة تحولا كليا أو جزئيا للنظام الاجتماعي في مختلف مكونات أنماط الفعل، فيكون هذا التغير إما في البناء الاجتماعي أي حجم المجتمع أو في نظم اجتماعية خاصة أو في العلاقات بين النظم[1]، فظهور أي اختلاف يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي، أو في العادات المعروفة أو معدات أو آلات لم تكن موجودة من قبل هو تعبير عن تغير اجتماعي، أو بمعنى آخر يشير التغير الاجتماعي إلى العملية التي تؤدي إلى اختلاف الموضوع (نظام، نسق، قاعدة، قيمة، أداة،...) بالمقارنة بحالة سابقة له على المدى القريب أو البعيد. فعملية التغير الاجتماعي ليست مجرد إضافة أو حذف أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات السابقة بطريقة كمية، وإنما هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية مختلفة[2].

لقد لقيت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا من طرف العلماء والباحثين في علم الاجتماع منذ تأسيس هذا العلم، فلو استعرضنا التراث السوسيولوجي فإننا سنجد أن معظم

[1]Dictionnaire de sociologie, Le Robert Seuil, 1999, p 67.

[2]- سناء الخولي، *التغير الاجتماعي والتحديث*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، 32.

أعلام علم الاجتماع قد تطرقوا إلى موضوع التغير الاجتماعي، محاولة منهم تفسير هذه الظاهرة تفسيرا عقلانيا والتنظير لها، مؤسسين بذلك مجموعة من النظريات عن التغير الاجتماعي مستمدة تقريبا من الواقع والجو الاجتماعي لكل مفكر منهم، فنجد منهم من يجعل منها عملية تطورية أمثال Saint-Simon، الذي يعطي الأهمية الكبرى للتصنيع ويعمم فعل التصنيع ويجعله محور التغير، أو A.Comte الذي يقدم نظريته في التطور والتغير الاجتماعي المعروفة بقانون الحالات الثلاث، بحيث أن التغيير الذي مس المجتمعات مر بثلاث مراحل قائمة على طبيعة التفكير، أولها التفكير اللاهوتي بالنسبة للمجتمعات البدائية القائم على الخرافة بالدرجة الأولى، ثم يليها التفكير الميتافيزيقي أو ما يعرف بما وراء الطبيعة تعبيرا عن نقلة على مستوى التفكير الإنساني في تفسير الظواهر، وأخيرا التفكير العقلاني إشارة إلى تقدم المجتمعات على المستوى العلمي والفكري، بحيث أصبحت عملية تفسير الظواهر قائمة على العقلانية والعلم. أما بالنسبة لـ H.Spencer فإن دراساته لم تقتصر على ظاهرة التباين داخل المجتمعات بل أخذ بعين الاعتبار آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التغير، ومختلف العوامل التي تعمل على تحول المجتمعات من البسيطة إلى المعقدة ومن العسكرية إلى الصناعية، وهي عوامل تؤثر على الجوانب الثانوية المرتبطة بها. وفي نفس الإطار نجد E.Durkhem يجعل

انتقال المجتمعات من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي تفسيرا للتغير الاجتماعي وموضوعه[1].

كما نجد من علماء الاجتماع من يجعل من التغير الاجتماعي عملية دائرية، حيث يعتبر روادها بأن المجتمع مثله مثل بقية الكائنات الحية يسير في حركة منتظمة دائرية أمثال ابن خلدون. الذي يفسر التغير الاجتماعي من خلال دراسته للمجتمعات العربية البربرية، والذي يؤكد أن لهذه المجتمعات دورة حياة موحدة تبدأ في صورة وتنتهي في نفس تلك الصورة، يكون للعصبية دورا هاما في هذه العملية.

من جهة أخرى نجد من السوسيولوجيين من يجعل من ظاهرة التغير الاجتماعي حتمية اقتصادية. بحيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية هي وحدها المسؤولة عن كافة التغيرات والثورات التي تحدث في المجتمعات، على رأسهم كارل ماركس من خلال " ماديته التاريخية"، بحيث يحدد نوعين من التغير. الأول يتمثل في الأفعال الاقتصادية البنائية التي تدفع بمختلف الأنظمة الأخرى للتطور بما فيها قوى الإنتاج، وبذلك فإن هذا التطور وما يحمله من تناقضات يؤدي إلى التغير الثاني الذي سينتج عن الثورة[2].

إذن وعند استعراض مفهوم التغير الاجتماعي يظهر لنا أن هذه العملية هي حتمية تمس المجتمعات البشرية على اختلاف طبيعتها وبنياتها، كما أن التغير الاجتماعي قد

[1]- Dictionnaire de sociologie, Ibid, p 69

[2]–عليا شكري، وآخرون، *قراءات معاصرة في علم الاجتماع*، دار النشر، 1989، ص 409.

يمس مختلف نظم المجتمع اعتبارا من أن هذه الأخيرة مرتبطة ببعضها ارتباطا بنائيا وظيفيا، وما يهمنا في هذه الدراسة هو الآثار المترتبة عن التغير الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي قد ينتج عن عوامل اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية أو ديموغرافية، لكن هذه العوامل لها أثرها على البناء الكلي للمجتمع، وتفرض في الكثير من الأحيان إعادة النظر في نظام القيم السائد في ذات المجتمع، بحيث لا بد من أن يكون هناك تناسق بين ما هو جديد وما هو قديم إما بالتعديل أو الإلغاء بهدف خلق التوازن في المجتمع ومنه فتح باب التقدم، أما في حال حدث العكس أي إن لم يكن هناك توازن ومسايرة تغير أجزاء من بنى المجتمع أو البعض منها، أو في حال عدم إمكانية أو قدرة خلق تناسق بين ما هو جديد وما هو قديم فسوف يؤدي ذلك إلى ما يعرف بالتخلف الثقافي، أو قد يؤدي إلى صراع قيم داخل المجتمع. فالبعد السلوكي لظاهرة التغير الاجتماعي هو البعد الذي يحدد بصورة فعالة حدوث التغير الاجتماعي المصحوب بتغير في قيم الأفراد واتجاهاتهم وعاداتهم السلوكية بما يتوافق مع النسق الاجتماعي الجديد. فإذا كان التغير يمس نظام معين في المجتمع أو بعض النظم المحددة فسوف يؤثر بذلك على بقية النظم الأخرى، فالتغير الاجتماعي يؤثر ويتأثر بالقيم وبنسق القيم الموجودة في ذلك المجتمع.

لقد حضي موضوع التغير الاجتماعي باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع، وقد زاد هذا الاهتمام حدة بعد تركيز هؤلاء على دراسة المجتمعات النامية، نظرا للوتيرة التي تسير بها درجة نموها، بحيث تحولت هذه المجتمعات إلى حقل دراسة مهم يمكن من خلاله

تحديد الأسس التي يمكن من خلالها فهم عملية تغير المجتمعات. فهذه المجتمعات النامية بعد خروجها من الاستعمار دخلت في نمط اقتصادي، سياسي وثقافي جديد كان له الأثر الكبير على الجوانب الاجتماعية لهذه البلدان، فالتقدم والتطور يتطلب سياسة اقتصادية واجتماعية تتماشى ومتطلبات العصر، ونعلم جيدا أن جل هذه البلدان خرجت من مرحلة الاستعمار بلدانا تقليدية متخلفة، وكان وجوبا عليها فيما بعد النظر أو إعادة النظر في مختلف نظمها بما فيها الاجتماعية إن أرادت الالتحاق بركب الحضارة، لكن الالتحاق بركب الحضارة هذا لم يكن بالأمر البسيط الهين، ولم يتعلق بأمور مادية أو تكنولوجية فقط بل كان أكثر تعقيدا، بحيث ارتبط بمختلف مظاهر الحياة بما فيها الثقافية والاجتماعية والقيمية التي تمتاز في العادة بالتعقيد والتداخل، لذلك كان وجوبا على هذه المجتمعات إما النظر إلى المستقبل والعمل على السير إلى الأمام من دون النظر إلى الخلف والتضحية بالعديد من القيم والمبادئ والعادات والتقاليد التي من المحتمل أن تكون أساسيا أو مركزية بالنسبة لمثل هذه المجتمعات، وهي في الغالب قيم تقليدية مرتبطة بهويتها وثقافتها وتاريخها، ومن الصعب إقناع أفراد المجتمع من نخب أو عامة التخلي عن هذه القيم واستبدالها بقيم جديدة، حتى وإن كانت القيم الجديدة تخدم مصالحهم. وإما الحفاظ على القيم والتقاليد والعادات الموروثة والتي من الممكن جدا ألا تتوافق مع مسار وأهداف النمو والتقدم، وبالتالي التضحية بالتحضر، لأن التحضر على صورته الحالية هو انعكاس لصورة المجتمعات الغربية، التي

حددت طبيعة التحضر وفق ثقافتها وخلقت معه قيما جديدة غير موجودة وفي بعض الأحيان غير ملائمة للمجتمعات التقليدية التي تحاول الوصول إلى ركب الحضارة.

تحديد موضوع الدراسة وأهميته:

تكتسي دراستنا هذه أهمية بالغة كونها تتناول موضوع يعتبر من بين أهم المواضيع في علم الاجتماع والمتعلقة بالتغير الاجتماعي، وتزداد أهمية الموضوع عند ربطه بالمجتمع الجزائري كونه مجتمع شهد تغيرات كبيرة على مختلف المستويات، فهذه التغيرات هي نتاج لعوامل مرتبطة بتغير النمط الاقتصادي الناتج عن سياسة التصنيع المكثف وما له من تأثير على نمط حياة الأفراد المادي والاجتماعي، تغير الفضاء السكني الناتج عن الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة وما صاحب هذه الظاهرة من تغيير على سلوكات الأفراد الحضرية، تحسن المستوى الثقافي والعلمي لأفراد نتيجة سياسة التعليم العام المجاني، وما نتج عنه من اكتساب لقيم جديدة في حياتهم،...

ونظرا لشساعة موضوع دراستنا وتعدد نظم المكونة للبناء الاجتماعي، فقد ارتأينا اتخاذ الأسرة وبالتحديد الأسرة النووية كنموذج من أجل إبراز طبيعة التغير الاجتماعي وآثاره على المجتمع ونظام القيم السائد، اعتبارا من أن الأسرة النووية هي في حد ذاتها نتاج للتغيرات التي مست المجتمع وأفرزت هذا النمط الأسري مقابل تراجع النمط الأسري الممتد الذي كان سائدا قبل مظاهر التغير التي مست المجتمع الجزائري بالأخص بعد الاستقلال. كذلك أن

الأسرة تبقى إحدى نظم المجتمع المبنية على قيم محددة مرتبطة بنائيا ووظيفيا مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى كونها أساس البناء الاجتماعي الكلي.

ومن أجل تحديد الموضوع بشكل أدق قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مستويات مترابطة، كل مستوى يعبر عن تغير له تأثيره على المستوى الذي يليه، أو الذي يسبقه لتصبح العملية عبارة عن عملية تكاملية بحيث لا يتغير مستوى إلا بتغير الآخر:

المستوى الأول: مرتبط بمظاهر التغير الاجتماعي، وهي مظاهر ناتجة عن عوامل مختلفة أدت إلى خلق صورة المجتمع الجزائري الحالي، وقد أخذنا على هذا المستوى الأسرة الجزائرية بمنطقة الغزوات في تغيرها كنموذج، وكيف أن عوامل التغير الاجتماعي والتي كانت متعددة ومتداخلة - ركزنا على العامل الاقتصادي ثم العامل الحضري(الهجرة أساسا) ثم العامل الثقافي- قد ساهمت في تغيير النموذج الأسري في انتقاله من صورته الممتدة نحو النووية.

المستوى الثاني: متعلق بعملية تغير أو عدم تغير بنية الروابط الأسرية عند انتقال الأسرة من بنائها الممتد نحو النووي، وهذا المستوى نراه أعمق من المستوى الأول وهو نتاج له في نفس الوقت، لأنه من المفترض في حال انتقال الأسرة من شكل إلى شكل آخر. فإن بنية الروابط الأسرية تتغير هي الأخرى، بحيث يتغير تقسيم العمل الأسري، توزيع السلطة، مكانة وأدوار أفرادها، علاقاتهم فيما بينهم....

المستوى الثالث: وهو المستوى الأكثر عمقا وهو متعلق بمسألة القيم عند تغير شكل وبنية الأسرة، بحيث أن القيم هي أساس الروابط الأسرية وأساس تمثل الأفراد لحياتهم الأسرية بصفة عامة. كذلك أن القيم تلعب دورا مزدوجا عند تغير المجتمع والأسرة، فإما أن تتحول إلى محفز أو إلى معيق لسير عملية التغير الاجتماعي والأسري، دون نسيان دور عملية التغير الاجتماعي والأسري في التأثير على نسق القيم المتعلق بالأسرة.

كما ستتركز دراستنا على فترة ما بعد الاستقلال أي ما بعد 1962، لأننا نرى أن التحولات العميقة والمتسارعة التي شهدها المجتمع الجزائري كانت في هذه الفترة نتيجة للسياسة الاقتصادية المنتهجة، النمو السكانى، الهجرة من الريف إلى المدينة، تحسن المستوى الدراسي والثقافي للأفراد خروج المرأة للتعليم ثم العمل، انتقال الأسرة من نمطها الممتد إلى النووي، وتغير على مستوى نسق القيم السائد ليس في الأسرة فحسب وإنما في المجتمع ككل.

الدراسات السابقة وإشكالية البحث:

إن الحديث عن التغير الاجتماعي وآثاره على نظام القيم داخل الأسرة، يجرنا مباشرة إلى الحديث عن المجتمع الجزائري بصفته أحد النماذج الاجتماعية التي ذكرناها، والذي وإلى حد الآن لا يزال خطاب الثنائيات حاضرا بشكل كبير مثل خطاب الأصالة والحداث أو ما هو قديم وتقليدي مقابل ما هو جديد عصري... متواجدا وبشدة في الحياة اليومية للأفراد، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا تغير الكثير في حياة الأفراد ولم يتغير الكثير

أيضا، وفي بعض الأحيان قد يتغير الكثير في الشكل لكن ليس في المضمون، وهناك الكثير ما يراه الأفراد عاديا في حياتهم قد يراه آباؤهم غير عادي، فالحكم على الشيء إن كان عاديا أم لا يبقى مرتبط بنظام القيم الذي ينتمي إليه هؤلاء وينتمي إليه آباؤهم أو أبناؤهم، والذي من خلاله يفسرون سلوكاتهم وتوجهاتهم. وتظهر هذه المفارقة من خلال الأسرة الجزائرية التي نرى أن محاولة فهم مدى تأثير التغير الاجتماعي على نظام القيم يمكن تفسيره من خلال دراستنا للأسرة الجزائرية. فالأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية والحضرية... التي مرت بها الجزائر كان لها الأثر الكبير على البناء الاجتماعي للأسرة الجزائرية بحكم أن أي تغير في نظام معين يؤثر على بقية النظم الأخرى وبطرق متفاوتة. كذلك أن الأسرة بجمعها لجيلين مختلفين أو حتى ثلاث أجيال إن كانت ممتدة وفي نفس الحيز والفضاء، ربما قد يخلق صراعا أكثر منه توافق وانسجام، فهذين الجيلين(جيل الآباء مقابل جيل الأبناء) قد يحملان قيما تكون مختلفة ناتجة عن اختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية التي عايشها كل جيل ، ونلمس ذلك من خلال العديد من الدراسات التي تمت حول الأسرة الجزائرية وآثار التغير الاجتماعي على بنيتها وحتى وإن كانت الكثير من الدراسات قد انجزت حول الأسرة الجزائرية، فإننا سنحاول أن نخص تلك التي حاولت إبراز التغيرات التي طرأت على هذه الأخيرة أي تفسيرا دينامكيا. ومن أمثال هذه الدراسات نجد مقاربة

Mostapha Boutefnouchet [1] الذي يبرز من خلالها ديناميكية التغير الأسري بالجزائر بمنظور تطوري، والتحولات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية بانتقالها من الطابع الممتد إلى الطابع النووي وما يترتب عن ذلك من تحولات. تلخصت في تراجع النظام الأبوي لكن بشكل نسبي، بحيث التمس تغير في مكانة الأفراد داخل الأسرة من خلال تحسن مكانة المرأة مع الإبقاء على جزء من الفوارق بين الجنسين (الذكور والاناث) في تقسيم العمل. أيضا وفي نفس السياق نجد Souad Khodja[1] تفسر التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية من خلال عوامل اقتصادية من خلال انتقال الأسرة الجزائرية من الممتدة إلى النووية مع إمكانية المرور بما تسميه الأسرة النووية شبه الزوجية التي فرضت عليها أزمة السكن البقاء في خضم الأسرة الممتدة والتي تعتبرها كإعادة بناء أسري. أما بالنسبة لـ Addi Lhouari[2] فإنه يرى أن الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري تتحكم فيها مجموعة من القيم الاجتماعية الموجودة في المجتمع والتي تحتكم في الكثير من الأحيان إلى تغيرات اجتماعية أو تاريخية تتفاعل وتتأقلم معها، بحيث أن الثقافة الأبوية هي الوسيلة التي تبنى من خلالها المعايير والقيم، كما يعتبر أن التغير الذي حدث في الأسرة الجزائرية كان شكليا أما بالنسبة للمضمون فإن التغير كان نسبيا أو ضئيلا من خلال بقاء نفس نمط السلطة والعلاقات الأسرية.

[1] –Mostapha Boutefnouchet, *La famille algérienne -évolution et caractéristiques récentes*, SNED, Alger, 1982

[1] – Souad Khodja, *A comme algériennes, ENAL, Alger, 1991.*

[2] – Lhouari Addi, *Les mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Ed. La Découverte et Cyros, Paris, 1999.*

كما نجد من بين الدراسات التي تناولت عملية التغير الاجتماعي والتي أخذت منطقة الغزوات كنموذج، دراسة مولاي الحاج مراد[1]، وهي دراسة جد مهمة يظهر من خلالها مدى تأثير مجموعة من العوامل التي تلت فترة الاستقلال بحيث كان للتصنيع بالمنطقة دورا كبيرا في تغيير البنى الاجتماعية والثقافية في المنطقة من خلال تغير نمط الإنتاج وظهور بنى اجتماعية جديدة أفرزها التصنيع، بالتالي فإننا نرى أن التصنيع بالمنطقة كان من بين أهم عوامل ظهور الأسرة النووية وتراجع الأسرة الممتدة.

من جهته يستخلص محمد فريد عزي[2] عند تناوله مسألة القيم الأسرية حاليا أن هناك ما يعرف بالترقيع وهي نفس الخلاصة التي أشارت اليها "مونية بني" بحيث أن حمل الأفراد لقيم تشير الى نمطين ثقافيين مختلفين تداخلا فيما بينهما نتيجة للتغيرات التي مست مجتمعهم بحيث صارت تعبر هذه الظاهرة عن مرحلة انتقالية تتداخل فيها القيم القديمة بنظيرتها الجديدة.

بالإضافة إلى هذه الدراسات التي تمت حول الأسرة الجزائرية والتي قمنا بالاستعانة بها في دراستنا فإننا نجد دراسات أخرى قيمة تمت حول المجتمعات العربية عامة والأسرة العربية خاصة في تحولها ولعل من بين هذه الدراسات نجد دراسة هشام شرابي[3] الذي يرى أن

---

[1] - مولاي الحاج مراد: « العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة » ، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005، ص30

[2]-محمد فريد عزي : « الأجيال والقيم-مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر » أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2008.

[3]- هشام شرابي، *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992

التحولات التي مست المجتمعات العربية والأسرة العربية أنتجت نظاما أسريا هجينا غير مكتمل النمو، يجمع بين التقاليد والحداثة في آن واحد دون أن يتحقق أي منهما.

يتضح لنا من خلال ما سبق ذكره ومن خلال مختلف الدراسات المرتبطة بالتغير الاجتماعي أسبابه عوامله، نتائجه وآثاره على مختلف بنى ونظم المجتمع أن هذه الظاهرة تستحق الدراسة من أجل فهم الجو الاجتماعي الذي نعيش فيه، والذي يمكن أن نعيشه بطريقة تكون في الكثير من الحيان غير شعورية فنتقبل الكثير من الأمور ونقوم بالكثير من السلوكات من دون أن نسأل أنفسنا عن دوافع القيام بسلوك من دون الآخر، لذلك فإن الدراسة السوسيولوجية قد تفسر لنا ما يدور من حولنا وما يفسر تمثلاتنا وسلوكاتنا، بالتالي فإن تناولنا للموضوع ينطلق من التساؤلات التالية:

كيف ساهمت عوامل التغير الاجتماعي في تغيير البناء الأسري بالجزائر؟ وهل أن تغير البناء الأسري بانتقاله من نموذج الأسرة الممتد نحو النووي قد غير من بينة الروابط الأسرية وقيمها؟ وهل أن الحفاظ على بعض القيم الاجتماعية التقليدية في ظل بروز قيم اجتماعية جديدة خلق نوعا من الصراع والتناقض داخل الأسرة؟

للإجابة على هذه التساؤلات فقد تم اقتراح الفرضيات التالية:

- عوامل التغير الاجتماعي كانت العامل الأساسي في تغير البناء الأسري.
- انتقال الأسرة من شكلها الممتدة إلى النووي له تأثير نسبي على الوظائف والعلاقات المتواجدة فيها.

- التغيرات البنائية التي مست الأسرة الجزائرية خلقت نوعا من التناقض بين القيم التقليدية والقيم العصرية.

تحديد مفاهيم وابعاد الفرضيات:

التغير الاجتماعي:

ما يميز مفهوم التغير الاجتماعي على غرار بقية المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع أنه مفهوم جد واسع ولا يمكن أبدا إعطاؤه تعريفا واحدا محددا، فبقدر التعقد الذي يميز المجتمع كان تعقد هذا المصطلح، الذي وفي الكثير من الأحيان يتقاطع مع مصطلحات أخرى، كالتحول الاجتماعي، أو الديناميكية الاجتماعية، التطور أو التقدم الاجتماعي، .... كذلك يرجع هذا التعقد إلى تعدد النظريات التي تناولت الموضوع. وحتى فكرة السببية الأكثر تناولا لموضوع التغير الاجتماعي كثيرا ما كانت تؤدي إلى مأزق[1]، فبذلا من إيجاد تفسير لهذا المصطلح فإنها كانت تزيد من تعقيده وغموضه. لذلك يتساءل Alexis Trémoulinas عند تحديد مفهوم التغير الاجتماعي هل نتحدث عن التغير الاجتماعي أم عن التغيرات الاجتماعية؟ وكيف يمكن أن نجمع كل التغيرات الاجتماعية في تنوعها واختلافها (على المستوى القريب أو البعيد، إرادية أو غير إرادية، سريعة أو بطيئة، داخلية أو خارجية، مستمرة أو متقطعة، الخ) داخل مصطلح التغير الاجتماعي المتداخل

[1] –Henri Mendras, Michel Forsé, *Le changement social, tendances et paradigmes*, Armand Colin, Paris,1983,p10

سوسيولوجيا؟ لذلك ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل فإن A.Trémoulinas، ينطلق من فكر أن تعريف التغير الاجتماعي يجب أن ينطلق من فكرة أنه فعل اجتماعي مركزي للمجتمع، مثلما أشار إليه دوركايم، أي كل تغير اجتماعي يعبر عن تحول يفرض على الأفراد[1]

ولعل من بين أهم تعاريف التغير الاجتماعي نجد تعريف Guy Rocher الذي يعتبره كل تحول قابل للملاحظة والتحقق منه عبر الزمن والذي يؤثر بطريقة غير مؤقتة على بنية أو وظيفة جماعة والتي تغير سير تاريخها، وليتحقق هذا التغير الاجتماعي فلا بد من توفر مجموعة من الشروط:

- إمكانية تحديد عملية التغير الاجتماعي عبر الزمن: أي وجوب وجود مرجعية زمنية نحدد من خلالها هذه العملية.

- استمرارية التغير الاجتماعي: أي أن تغير البنية يكون في فترة زمنية ممتدة، على عكس التغيرات المرتبطة بفترة زمنية محدودة والتي تشير إلى حدث وليس تغير.

- التغير الاجتماعي مرتبط بالجماعة على اختلاف أنواعها وحجمها.[2]

كما يرتكز مصطلح التغير الاجتماعي على مجموعة من المفاهيم لعل أبرزها:

[1] - Alexis Tremoulinas, *Sociologie des changements sociaux*, La Découverte, Paris, 2006, p11.
[2] - Guy. Rocher, *Introduction à la sociologie générale*, Edition HMH, Paris, 1968,P 22

* ***الدور الاجتماعي*** بحيث يعتبر كل من مليز ووجيرن أن التغير الاجتماعي، هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي، التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.[1]

بناء المجتمع: بحيث تنقسم الوحدة في المجتمع إلى وحدات تختلف كل منها في بنائها ووظيفتها، عن بناء ووظيفة الوحدة أو النسق الأكبر، فيأخذ التغير البنائي شكل زيادة أو قلة في عدد الأدوار .كما تؤثر التغيرات التكنولوجية والصناعية في البناء الاجتماعية، وتؤدي إلى تغيرات بنائية تتمثل في: ظهور التمايز البنائي وانبثاق وحدات بنائية أكثر تخصصا واستقلالها كالدين والاقتصاد.

* ***النظم:*** عملية تمايز تؤدي إلى تعدل أنماط القيم الاجتماعية، ويحدد مدى تكامل النظم الاجتماعية، معدل واتجاه التغير. فمثلا لم تكن الأسرة بالمفهوم الحالي معروفة في المجتمعات الإنسانية، ويؤكد العديد من المفكرين العلاقة المتبادلة بين النظم الاجتماعية والنسق السياسي، ... بل إن وجود الأسرة يعني وجود الدولة وقيامها.[2]

القيم:

[1] - محمد الدقس، التغير *الاجتماعي بين النظرية و التطبيق*، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 1992، ص،17.

[2] - أحمد عبد الحميد رشوان، *التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص92.

تشكل القيم الوجه الخفي للتجربة الإنسانية، وهي بذلك ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، وتكمن وظيفتها بالتالي في تشكيل ضمائر أفراد المجتمع وتطريق سلوكهم، وهي في هذا السياق تهدف إلى تنظيم السلوك والحفاظ على وجدة الهوية الاجتماعية وتماسكها،...فالقيم هي في الأساس الجانب المعنوي في السلوك الإنساني وهي تشكل السجل العصبي للسلوك الوجداني والثقافي والاجتماعي عند الإنسان،...فالمبادئ هي قيم والغايات توجهها القيم، والعادات تجسيد فعلي لحركة القيم، والمعارف العلمية أيضا هي ترجمة للفعل القيمي عند الإنسان، وهي قيم بذاتها تتحدد وفقا لما هو مرغوب ومرغوب عنه، لما هو مفضل أو مفضل عنه، لما هو جيد وخير ونبيل وجميل، لما هو سيء وشرير ووضيع وقبيح، لما هو مفيد وأكثر فائدة، لما هو سام وأكثر سموما[1]، ومن وجهة نظر سوسيولوجية فإن القيم هي كل ما له تقدير من طرف الأفراد وما يصبون الوصول إليه، منصوح به، أو على الأرجح ما هو مثالي بالنسبة لهم، فالأفكار، الأحاسيس، الأفعال، المواقف، المؤسسات، أشياء مادية،...يمكن أن تكون لها الصفة التقدير، المنصوح بها، الميول اليها، لكن ما هو مقبول من طرف البعض قد يكون مرفوض أو منبوذ من طرف البعض الآخر، لذلك فإن للقيم دوما *نقيض القيم* التي تمثل قيما منبوذة ومرفوضة من طرف مجموعة من الأفراد[2] .

[1] -علي وطفة، *الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي*،مركز دراسات الوحدة العربية، ، ديسمبر 2003، العدد 29، بيروت، ص ص25-45

[2] -Rudalf Rezsomazy, *Sociologie des valeurs*, Armand colin,2006, p5

ديناميكية القيم:

رغم ظهور القيم على أنها تتغير أو أنها تتأثر بالتغيرات التي تمس المجتمع، ورغم أننا نرى أن البعض منها يختفي تماما والبعض الآخر يظهر كجديد. إلا أن بعض المفكرين يرون أن عدد القيم محدود عبر مختلف العصور فهي نفس القيم التي تظهر وتعود في حالات الأزمات لكن بثوب مختلف[1]

وحتى يمكننا الحديث عن تغير القيم فلا بد من الحديث عن العوامل المؤدية لهذا التغير فمن مجملها نجد:

-العوامل الاقتصادية وتحولاتها: إذ يرى بعض المفكرين أنها العامل الأساسي في تغير القيم. بحيث يجب أن تتكيف هذه القيم مع النمط الاقتصادي الجديد الذي خلق نمط اجتماعي وثقافي جديدين أثر على ذهنيات وسلوكيات الأفراد، حتى الأزمات الاقتصادية في حد ذاتها تلعب دورا كبيرا في تغيير قيم الأفراد من خلال البحث عن البدائل سواء في السلوك أو الأفكار.

-ارتفاع المستوى الثقافي والعلمي للأفراد وتشبعهم بمعارف جديدة ساهمت في تفتح أفكارهم وجعل آرائهم أكثر مرونة وغيرت من رؤيتهم وتمثلاتهم للعديد من المواقف والقضايا الاجتماعية والثقافية، وحتى سلوكاتهم.

[1] Rudalf Rezsomazy, ibid,p14

-انتشار ودمقرطة المعلومة، إذ وفي ظل التطورات التكنولوجية وتطور وسائل الإعلام والاتصال صار من السهل إيصال الأفكار الجديدة للأفراد وتغيير مواقفهم وآرائهم، كما أصبح لهؤلاء القدرة على الوصول إلى هذه المعلومة وبشكل سهل بعد أن تعذر عليهم ذلك سابقا.

-التأثيرات الخارجية، وبالأخص الثقافية منها، بحيث يمكن طرح إشكالية التقليد، بحث أن المجتمعات وبالأخص التقليدية، يرى أفرادها أن هناك خلل في نمط حياتهم مقارنه بمجتمعات أخرى متطورة أن مؤسساته المحلية فيها خلل، وأن عاداتهم وسلوكاتهم وتقاليدهم غير سوية وغير عصرية، فيحاول بذلك التغيير منها لكن بشكل سطحي ما يوقعه في عملية التقليد.

-تعدد القيم وهو ناتج عن تراكمات قيمية مترتبة عن التغيرات التي تمس المجتمع. ففي كل حقبة أو مرحلة تظهر قيم جديدة، لكن يبقي المجتمع على القيم القديمة فتصبح هناك عدة قيم مختلفة مرتبطة بموضوع أو موقف واحد فتتداخل هذه القيم فيما بينها. فإما أن تغلب قيمة على القيمة الأخرى ويتبناها الأفراد بمرونة، أو أن تبقى القيمتين في نفس الوقت فينتج عن ذلك صراع ما بين هتين القيمتين قد يؤدي إلى نتائج سلبية.

الأسرة:

الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، فالأسرة من أهم الجماعات وأكثرها تأثيرا في حياة الأفراد ويكسب الفرد مكانته

من خلال وجوده فيها وبداخلها، وتظهر أهميتها من الناحية التربوية والعاطفية، وهي تعتبر الأساس الأول الذي يقوم عليه بناء أي مجتمع، لأنها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل، وتقوم بغرس العقائد والعادات والتقاليد والقيم والتراث الاجتماعي، ....[1] كما تعتبر الأسرة وحدة طبيعية اجتماعية ثقافية، فالأسرة هي جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبط الواحد منهم بالآخر برباط الدم، بحيث يعرف فهربرت سبنسر الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية، أما أوغس كونت فيعتبرها الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور و الوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد، أما أوجبرن ونيمكوف فيعرفان الأسرة بأنها منظمة أو رابطة اجتماعية دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة وأطفالها أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها.[2]

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات إلا أن هناك إجماع على أن وظائف الأسرة تبقى نفسها عبر مختلف الأزمنة وعلى اختلاف المجتمعات وقد تتمحور هذه الوظائف في:

1. الوظيفة البيولوجية وتشمل الإنجاب والتناسل وحفظه من الانقراض.
2. توفير الدعم النفسي للأبناء، ويشير وول إلى أن أهم وظيفة تقدمها الأسرة لأبنائها وتزويدهم بالإحساس بالأمن والقبول في الأسرة.

[1]- محمد أحمد محمد بيومي، عبد العليم ناصر عفاف، *علم الاجتماع العائلي*، مرجع سابق ص 20.

[2]-أحمد عبد الحميد حسين رشوان، *التربية والمجتمع دراسة في علم الاجتماع*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002. ص32

3. توفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والقيم والعقائد السائدة في الأسرة إلى الأطفال وتزويدهم بأساليب التكيف كما تتضمن.[1]

4. العناية بالأطفال وتربيتهم، فمن أهم وظائف الأسرة إنجاب الأطفال والإشراف على تربيتهم،... فالأسرة هي المحدد الأول في عمل التنشئة الاجتماعية، والأسرة هي الجماعة الأولى التي يلتقي فيها الطفل الكثير من عادات المجتمع والتقاليد الأخلاقية والدينية، وهي تقوم بعناية فيها الأطفال وتربيتهم.[2]

في الغالب تشير الدراسات إلى وجود العديد من الأنماط أو النماذج الأسرية في المجتمع . لكن بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا نمطين اسريين فيه اجماع على انتشارهما في المجتمع الجزائري وبالمنطقة المدروسة:

***النمط الأول هو الأسرة الممتدة*:** وتشير إلى أسرة تتكون من عدة أجيال تعيش في نفس البيت (ثلاثة أجيال على الأقل) وتتكون غالبا من الأب وزوجته، الأبناء والأحفاد، وينتشر هذا النمط الأسري عادة في المجتمعات التقليدية.

وتقسم الأسرة الممتدة إلى نوعين. بحيث يقوم الاختلاف الحقيقي بين هذين النوعين على بنية الزواج والقرابة:

---

[1] - محمد الشناوي، *التنشئة الاجتماعية للطفل*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص 206.

[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، *التربية والمجتمع*، مرجع سابق ص 184.

أ -الأسرة الممتدة المبنية على الزواج الخارجي:

يتميز هذا النوع من الأسر الممتدة بعلاقة سلطوية بين الآباء والأبناء، تقابلها علاقة مساواة بين الأبناء، ولكن ما يميز أكثر هذا النمط هو إمكانية الأبناء الزواج من خارج حيز الأقارب والقدرة على إحضار الزوجة إلى البيت العائلي والعيش فيه مع بقية أفراد الأسرة[1]. ويرتبط هذا النوع من الأسر الممتدة في الغالب بالقبائل محدودة القوة والنفوذ فتعمد بذلك إلى انتهاج الزواج الخارجي من أجل تعزيز قوتها ونفوذها واقتصادها. وما يميز أيضا هذا النوع من الأسر الممتدة هو التقاسم العادل بين الاخوة لممتلكات الأب بعد الوفاة. على عكس الاناث اللواتي ليس لديهن أي حق في الميراث. ويظهر من خلال دراسة الأسرة الممتدة المبنية على الزواج الخارجي وبالنظر للقيم التي تؤسسها من سلطة ومساواة فأنها مهدت لقيام النظام الاشتراكي فيما بعد والذي يقوم على نفس الأسس والقيم، بحيث أن مظاهر التحضر التي مست المجتمعات ساهمت في انتقال قيم هذا النوع من الأسر إلى المجتمع الجديد والتي تبنيت من طرف الدولة ذاتها.[2]

ب-الأسرة الممتدة المبنية على الزواج الداخلي:

هذا النوع من الأسر الممتدة عبارة عن أسرة يكون الزواج فيها ما بين الأقارب، أبناء العمومة بالدرجة الأولى، ومثلما هو سائد في الأسر ذات الزواج الخارجي فإن للأبناء القدر ة

[1] - Emmanuel Todd, *La troisième Planète* : *Structures familiales et systèmes idéologiques*, ,1983
[2] - Emmanuel Todd، *La diversité du monde. Famille et modernité,* Seuil, 1999, p 52.

والحق في جلب الزوجة إلى البيت والعيش فيه مع بقية أفراد الأسرة على أن تكون من الأقارب، ما يخلق علاقة قرابية أخوية بين أعضاء الأسرة، وبالطبع تبقى العلاقات الأسرية سلطوية بين الآباء والأبناء .ومثلها مثل الأسرة الممتدة المبنية على الزواج الخارجي فإنه ليس للإناث الحق في الميراث بعد وفاة الأب، على عكس الذكور أين يقتسم بينهم الميراث بالعدل[1]. وينتشر هذا النمط بشكل كبير في المجتمعات التقليدية القبلية بحيث تعمل هذه القبائل على الحفاظ على مكتسباتها وقوتها بانتهاج الزواج الداخلي بحيث أن كل ما يخص الأسرة يبقى للأسرة. لذلك فالقبائل التي تؤمن معيشتها في الداخل وتحتاج إلى توثيق علاقتها الداخلية كانت تشدد على الزامبية الزواج من داخل القبيلة[2]. ويؤكد Emmanuel Todd عند تناوله الأسرة الممتدة المبنية على الزواج الداخلي في المجتمعات العربية على أن ار تباطها بالإسلام ناتج فقط لكون أن الإسلام ظهر في هذه المجتمعات القائمة على الزواج الداخلي مسبقا. وأنه (أي الإسلام) لم يخلقها، حتى أن ما هو موجود في النص القرآني يتنافى مع ما هو سائد في مثل هذا النوع من الأسر رغم ارتباطها بالإسلام بالأخص فيما يخص مسألة ميراث الاناث والذي لم يحترم أبدا[3]

[1] Emmanuel Todd, *La troisième Planète* : *Structures familiales et systèmes idéologiques*,Ibid,p 30-38

[2]-زهير حطب، *تطور بنى الأسرة العربية والجنور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة*، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976،ص 46

[3] - Emmanuel Todd, *La troisième Planète* : *Structures familiales et systèmes idéologiques, Ibid , p 162*

النمط الأسري الثاني يتمثل في الأسرة النووية: وهي أسرة تتكون من جيلين على الأكثر. الزوج وزوجته والأطفال إن وجدوا على أن يعيشون في نفس البيت، وينتشر هذا النمط الأسري بشكل أكبر في المجتمعات الغربية المتقدمة.

بالنسبة لـ Emanuel Todd، فإن الأسرة النووية نموذج قائم على علاقة ليبرالية بين الآباء والأبناء بحيث تهدف إلى بناء بيت جديد من طرف الأبناء بمجرد تحولهم إلى أباء بدورهم، وهذا ما يترتب عنه عدم اجتماع جيلين في نفس البيت ما يجعل من الأسرة النووية هي البنية الأسرية، ويعود شيوع هذه الأسرة إلى سيطرة النزعة الفردية، كما يعود إلى شدة كل من الحراك الجغرافي والاجتماعي. إذ يعد هذا الأخير من أفضليات الأسرة النووية، بحيث أن حجم واستقلالية هذا النموذج يسهل لأفرادها الترحال وتغيير المكان الجغرافي. ما يفتح الفرصة لهم من جهة أخرى بالتدرج في الهرم الاجتماعي. وفي الغالب وعند الحديث عن الأسرة النووية فإنه يمكن استخلاص مجموعة من المقومات التي لطالما ارتبطت بها كالفردانية، الليبرالية، المساواة بين أعضائها، تراجع لمفهوم سلطة. حتى أن لديها في بعض الأحيان نزعة لعدم الامتثال للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع[1].

[1] -Emmanuel Todd, L'invention de l'Europe, le Seuil, 1990.

المقاربة المنهجية:

تتطلب دراستنا هذه الاختيار الملائم للمنهج الذي يساعدنا في فهم الظاهرة المراد معالجتها، فالبحث العلمي على وجه العموم والسوسيولوجي على وجه الخصوص يفرض على الباحث الالتزام بخطوات المنهج العلمي مهما كانت طبيعة الموضوع المراد دراسته، وذلك بالاختيار السليم لطبيعة المنهج والأدوات أو التقنيات المنهجية الملائمة[1]. وفي محاولتنا تبني المنهج الأكثر تلاؤما مع دراستنا للتغير الاجتماعي وآثاره على نظام قيم الأسرة في الجزائر، استخلصنا أن اختيار منهج واحد قد ينقص من إمكانية البحث المتكامل خاصة عند تناول التغير الاجتماعي في علاقته بالأسرة وقيمها، الذي يتطلب المزج بين مناهج مختلفة بالأخص المنهج التاريخي والمقارن وكذا المنهج الوصفي التحليلي، لأن الأول يهدف من خلاله إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية... بحيث ينبغي على الباحث جمع الوثائق المتنوعة ثم يقوم بتقييمها أو نقدها[2]، وبذلك يمكننا من فهم السيرورات التاريخية لظاهرة التغير الاجتماعي إذ أن فهم الحاضر يتطلب الرجوع إلى الماضي لأن التغير الاجتماعي لا يحدث في فترة زمنية وجيزة ونتائجه ما هي إلا نتاج لتتابع أحداث وتراكمها، من جهة أخرى فإن المنهج المقارن يساعد بصفة كبيرة في عملية إيجاد أوجه التشابه والاختلاف بين البنى الاجتماعية إما عبر حقب زمنية وإما عن طريق مقارنة هذه

[1] –Maurice Angers, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*, Ed. Casbah, Alger, 1997, p57.
[2] –Ibid, p105

النظم بنظم أخرى قد تكون لمجتمعات مختلفة من حيث الثقافة أو الحيز الجغرافي مثلا، لكنها قد تكون خاضعة لنفس العوامل المسببة للتغير الاجتماعي، أو مقارنة بين الأجيال من أجل تحديد الاختلافات والتغيرات على مستوى البناء وأيضا على مستوى القيم. لذلك فإن جزء كبير من دراستنا كان قائما على مقارنة الأسرة النووية التي هي في الواقع مضمون الدراسة، مع الأسرة الممتدة التي هي بمثابة الشكل الأسبق للأسرة النووية وما هذه الأخيرة إلى نتاج للتحولات التي مست الأسرة الممتدة ودفعت بها إلى تغيير شكلها المعبر عنه حاليا بالنووي. كما أن الاعتماد كذلك على البحث الميداني يساعدنا إلى حد كبير في فهم الو اقع، وصفه وتحليله تحليلا سوسيولوجيا علميا من خلال مختلف التقنيات التي تستعمل لهذا الغرض:

تقنيات البحث:

من أجل جمع المعطيات عن موضوع الدراسة والإلمام بمختلف جوانبها، فإننا قد استعملنا تقنيات الملاحظة والاستمارة بالإضافة إلى استعمال المقابلة:

فبالنسبة للملاحظة فقد اعتمدنا تقنية الملاحظة المباشرة، لأن هذه التقنية تجعل الباحث قريبا من السلوكات الاجتماعية للفرد والجماعة في نفس مكان ممارستها، وتمكنه من التقرب من الجماعة المراد دراستها وملاحظة العلاقات داخلها من صراعات اجتماعية وأفعال وردود أفعال، تضامن وسلطة،... فهذه التقنية تسمح بفهم الظاهرة على المباشر وليس فقط بواسطة

أجوبة أو تمثلات المبحوثين من خلال المقابلات والاستمارات[1]. وقد ساعدتنا تجربتنا الخاصة في استعمل هذه التقنية التي مكنتنا من جمع معطيات مهمة حول الموضوع، وذلك من بكوننا عايشنا جزءا مهما من التغيرات التي مست المجتمع ككل والأسرة على وجه الخصوص، كذلك نشأتنا داخل مختلف الأنماط الأسرية ساهمت هي الأخرى في جمعنا لمختلف المعطيات المتعلقة سواء بالأسرة النووية أو الأسرة الممتدة، بحيث كان لنا أن عشنا في كلا النمطين الأسريين الممتد ثم النووي.

دائما ومن أجل جمع المعطيات وباعتمادنا البحث الكمي. فقد استعملنا لهذا الغرض تقنية الاستمارة التي تبقى احدى التقنيات الأساسية في جمع المعطيات بطريقة إحصائية، ونظرا لطبيعة الدراسة ومجتمع البحث ارتأينا ضرورة استعمال الاستمارة التي تهدف غالبا إلى غرضين: الأول "التقدير" وهي عملية جمع للمعطيات وترقيمها، ليس لفهمها لكن من أجل وضع حوصلة لمعطيات ظاهرة، أما الغرض الثاني فهو "الوصف" من خلال استخلاص المعلومات التي تصف الظواهر غير الموضوعية والعمل على تفسيرها بشكل موضوعي والتي ترتبط في الغالب بالتمثلات[1] وقد احتوت الاستمارة التي تم توزيعها على عينة البحث 92 سؤال. مقسمة إلى أربع أنواع من الأسئلة: أسئلة مغلقة، أسئلة مفتوحة لكن بأجوبة جد قصيرة (عندما يتعلق الأمر ببعض التمثلات)، وأسئلة بخيارات متعددة، وأخيرا أسئلة ترتيبية.

1. Albarello Luc, *Apprendre à chercher : l'acteur social et la recherche scientifique*, De Boeck, Bruxelles, 1999, p68.

[1] – Ghiglione Rodolphe, *Les techniques d'enquêtes en sciences sociales*, Dunod, paris, 1987

كما اعتمدنا في دراستنا المقابلة كدعامة لاستخلاص وتفسير تمثلات المبحوثين، خاصة وأن جانب مهم من دراستنا يبحث في موضوع القيم، وبالتالي ارتأينا الاستعانة بتقنية المقبلة كونها الوسيلة الأفضل لهذا الغرض، فالمقابلة أداة تسمح للقائم بها الحصول على المعلومات التي تعبر عن آراء، اتجاهات وإدراكات المبحوثين مع تبيان الدوافع والسلوكات في الماضي كانت أو الحاضر، كما تساعد الباحث في فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال الإلمام بمختلف ظروف التنشئة الاجتماعية للمبحوث بدرجة معقمة مع الكشف عن دوافعه، مشاعره، اتجاهاته، عقائده، آماله ورغباته، وهذا ما قد يصعب الوصول إليه من خلال الوسائل والتقنيات الأخرى لجمع البيانات، وذلك بفضل المرونة التي تمتاز بها المقابلة[1] دائما وفي اطار استعمال تقنية المقابلة فإننا قد اعتمدنا المقابلة نصف موجهة المبنية على التفاعل المباشر مع المبحوثين عن طريق مجموعة من الأسئلة الأساسية تتخللها أسئلة ثانوية من أجل توجيه الحوار وإبقاء المبحوث في اطار سياق البحث.

مجتمع البحث والعينة:

مجتمع البحث الذي ركزنا عليه دراستنا حصر في أفراد يعيشون في أسرة نووية بمنطقة الغزوات. وهو مجتمع يمثل جيل ما بعد الاستقلال، وقد اخترنا مجتمع البحث هذا للأسباب التالية:

[1] - Albarello Luc, Opcit, p 69.

الأول: أن الغزوات وهي احدى اهم المدن بولاية تلمسانو على غرار الكثير من المدن الجزائرية كانت نموذج للتغير الاجتماعي، نتيجة للتحولات المتسارعة التي شهدتها المنطقة منذ الاستقلال. من خلال بناء منشآت صناعية كبري، مثل مصنع الزنك، مصنع الخزف الصحي، ميناء صيد بحري والتجارة، التوسع العمراني، هجرة، بناء مدارس، منشآت قاعدية،.... ولعل هذا سيساعدنا بشكل جيد في استخلاص مدى تأثير هذه التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، الحضرية، الثقافية على حياة الأفراد والتي يمكن اعتبارها تحولات حداثة مست المنطقة.

الثاني: أفراد مجتمع البحث الذين يعيشون في المنطقة وعايشوا هذه التغيرات قد تأثروا حتما بمظاهر التغير هذه، بحيث كان لهذا التغير وقعه على حياتهم الاجتماعية الثقافية والسلوكية، بالانتقال من نمط عيش تقليدي زراعي كان سائدا في فترة الاستعمار الفرنسي والى غاية بداية السبعينيات من القرن 20، إلى نمط عيش امتاز بفرص حياة أفضل، العمل في قطاع الصناعة أو التجارة، التمدرس، الصحة، الاحتكاك بالمدينة، التفتح الإعلامي، التفتح على العالم الخارجي، أو بالأحرى الدخول في نمط عيش جديد فيه اختلاف عن نمط العيش السابق. وهذا كله كان له تأثيره على ما يحملونه من قيم. فهذه القيم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم والتي لطالما كانت محددات لمبادئهم وتمثلاتهم وسلوكاتهم قد مسها التغيير حتما نتيجة اكتساب قيم جديدة ناجمة عن عوامل التغيير المذكورة أعلاه. وعملية اكتساب قيما جديدة في ظل تجذر قيم تقليدية قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى تصادم قيم،

والذي قد ينتج عنه إما الغاء للقيم القديمة واختفائها أو تعديل للقيم القديمة للتناسب مع ما هو جديد أو في بعض الأحيان صراع قيمي بين ما هو قديم وما هو جديد.

على هذا الأساس ومن أجل تفسير الظاهرة، فإن مجتمع البحث كان متمثل في أرباب أسر نووية. انطلاقا من فكرة أن الأسرة النووية هي بمثابة نتاج للتحولات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري، كما أنها تعبر في نفس الوقت عن نموذج للحياة الاجتماعية المعاصرة، وأيضا تعبر عن ذلك الانتقال من الأسرة الممتدة التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري بالأخص في الحقبة الاستعمارية وفي الفترات الأولى لما بعد الاستقلال، إلى نموذج اسري مختلف من حيث البنية وطبيعة العلاقات والروابط، وفي هذا الانتقال في نمط الأسرة انتقال في نظام القيم الذي يحمله كل نموذج أسري، وهذا ما نسعى إلى توضيحه من خلال هذه الدراسة.

ومن أجل تحديد العينة ركزنا على الأسر النووية التي ينتمي رب الأسرة فيها إلى جيل ما بعد الاستقلال أي بداية من 1962. وفي استعمالنا لمصطلح جيل فإننا أشرنا إلى جيل الاستقلال، بمعنى أننا ربطنا مفهوم الجيل بفترة زمنية وليس على أساس الفارق في السن. لذلك استعملنا مصطلح جيل ما بعد الاستقلال، أي الأفراد الذين عايشوا فترة زمنية معينة واشتركت حياتهم بأحداث محددة كلها جات بعد استقلال الجزائر.

وقد اخترنا هذا الجيل كونه عايش مختلف التحولات التي مست المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال، كما أنه يعتبر همزة وصل وشاهد على التحولات التي طرأت على المجتمع

والحياة الأسرية في الجزائر، بحيث أنه عايش جلين مختلفين، أي جيل الآباء الذي يميز فترة ما قبل الاستقلال والحياة التقليدية والأسرة الممتدة، وأيضا جيل الأبناء الذي ترعرع في نمط عيش مختلف من خلال الحصول على فرص التعليم، العمل في قطاعات اقتصادية جديدة، العيش في المدينة، التفتح، العيش في وسط أسري مختلف،... وكل هذا يساعدنا في استخلاص مدى التغير الذي مس المجتمع على العموم والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص.

لذلك كانت عينة البحث عينة عشوائية، بحيث يسمح في هذا النوع من العينة لكل عنصر من مجتمع البحث بالحصول على فرصة متساوية للظهور في العينة، وهذه العينة مكونة في حد ذاتها من 220 أسرة نووية تمثل كلها جيل ما بعد الاستقلال والقاطنين بمنطقة الغزوات، بحيث تم استخلاص عدد المواليد ببلدية الغزوات ابتداء من 1962 مع اعتماد نسب الأسر النووية في الجزائر والتي كانت في حدود 60% وأيضا معدل الزواج في الجزائر الذي تحدد ب 27 سنة بالنسبة لأفراد العينة، ونظرا لتجانس عينة البحث فقد تم اعتماد نسبة 10% من مجتمع البحث.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع فإن عملنا هذا قسم وفق الخطة التالية:

الجزء الأول: **دور عملية التغير الاجتماعي في تغيير البناء الأسري بمنطقة الغزوات**:

نحاول من خلال هذا الجزء تقديم صورة لطبيعة تأثير التغيرات التي مست منطقة الغزوات على البناء الأسري، انطلاقا من فكرة أن تغير بناء هذه الأخيرة ما هو إلا نتاج للتغيرات

التي مست المنطقة، ومن أجل تفسير العملية فإننا قسما هذا الجزء إلى فصلين جمعنا فيهما أهم العوامل التي ساهمت في تغيير البناء الأسري وانتقاله من نمط أسري إلى آخر.

الفصل الأول المعنون بـ" **الاقتصاد - كعامل أساسي في تغير البناء الأسري**" ركزنا في هذا الفصل على عامل الاقتصاد، الذي يعتبر محرك عملية التغير الاجتماعي، بحيث أن انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة اقتصادية مبنية على التصنيع وبناء مؤسسات صناعية واقتصادية جديدة بمنطقة الغزوات لم يغير من حياة الأفراد المادية فحسب، بل أن هذه الوضعية المعيشية الجديدة كانت من أهم عوامل تغير البناء الأسري، من خلال إعطاء الأبناء فرصة الاستقلال عن الأسرة الممتدة وبناء اسرهم النووية التي انتشرت بمنطقة الغزوات نتيجة للعمل المأجور في قطاع الصناعة وقطاعات اقتصادية جديدة مختلفة عن العمل في الزراعة.

في الفصل الثاني من الجزء الأول والمعنون بـ" **العوامل الحضرية والثقافية ودورها في تغير البناء الأسري بالغزوات** " أبرزنا من خلاله وفي مقاربة سوسيوتاريخية دور عامل الهجرة والحراك الجغرافي في تغير البناء الأسري قبل الاستقلال وبعده، وقد أقررنا أن فترة السبعينيات من القرن العشرين كانت الأكثر تعبيرا عن الظاهر ة، بحيث اعتبرنا أن بناء المؤسسات الصناعية والاقتصادية الحديثة بمنطقة الغزوات وتحسن الحياة المعيشية في هذه الفترة، كانت من محفزات هجرة الأفراد نحو هذه المنطقة. فقد شكل هذا الحراك نحو المدينة

أهم عوامل تغير البناء الأسري، بحيث سمح للأفراد بالاستقلال عن الريف وعن الأسرة الممتدة ومن ثم بناء أسرهم النووية التي انتشرت بشكل كبير في هذه الفترة.

بالإضافة إلى العامل الحضري فإننا أبرزنا دور العوامل الثقافية في تحفيز استقلال الأفراد عن الأسر الممتدة نتيجة لاحتكاكهم بمؤسسات تنشئة اجتماعية جديدة، بالإضافة إلى عملية التفتح الثقافي والتفتح على العالم الخارجي الذي شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، بالأخص فترة الثمانينيات من القرن 20. بحيث ساهمت هذه الوضعية الثقافية الجديدة في تغيير جزء من بنية الروابط الأسرية من خلال اكتساب قيما جديدة سمحت للأفراد بتغيير تمثلاتهم للحياة بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة.

بالنسبة للجزء الثاني: **الأسرة النووية بالغزوات ومسألة تغير القيم** وهو جزء انتقلنا فيه من العام إلى الخاص، أي نحـاول من خلاله ابراز تأثـــير عوامل التغيير المذكورة في الجزء الأول على الحياة الأســـــرية وعلى القيم المرتبطة أســـــاسا بالأسرة، معتمـــدين في دراستنا على النموذج الأسري النووي، الذي هو في الواقع كنتاج لعملية التغير الاجتماعي. بحيث ساهمت عوامل التغيير في انتقال الأسرة من شكلها الممتد إلى النووي وفي نفس الوقت تغير في طبيعة الروابط والقرابة والسلطة وبالتأكيد تغير على مستوى القيم.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع قسمنا هذا الجزء إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: **تغير البناء الأسري -نحو تغير في بنية الروابط الأسرية:** باعتماد المنهج المقارن حاولنا ابراز أهم ما تغير في الأسرة الجزائرية بانتقالها من شكلها الممتد إلى النووي من روابط أسرية وسلطة أبوية، القرابة، تنشئة اجتماعية وتقسيم العمل الأسري.

الفصل الثاني **القيم في الأسرة النووية-بين التغير والثبات:** ركزنا في هذا الفصل وتتمة للفصل السابق على مسألة تغير القيم في الأسرة النووية، انطلاقا من أن أي تغيير على مستوى بنية ووظيفة الأسرة فيه تغيير على مستوى القيم المرتبطة بالأسرة، ومن أجل تفسير الموضوع جيدا حاولنا وضع القيم في إطار الحياة الأسرية. أي كيف يعيش الأفراد قيمهم ومدى ارتباطهم بها أو تخليهم عنها، لذلك قمنا باقتراح مجموعة من العناصر التي هي في الواقع امتداد للقيم المرتبطة بالأسرة الجزائرية، أي النظام الأبوي، الدين، ثم العادات والتقاليد والأعراف بحيث تمثل هذه العناصر الوعاء الأساسي الذي تستمد منه الأسرة قيمها وهي (هذه العناصر) من ستقدم لنا هل بالفعل أن القيم قد مسها التغيير في الأسرة، وإن كان هناك تغيير فبأي طريقة.

أخيرا وبالنسبة للفصل الثالث من الجزء الثاني والمعنون بـ **قيمة ومكانة المرأة في الأسرة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي والأسري**، وهو فصل تطرقنا من خلاله إلى موضوع المرأة ووضعيتها في الأسرة الجزائرية المعاصرة. بحيث اعتبرنا أن المرأة تبقى مؤشر أساس وضروري في تحديد طبيعة التغير الاجتماعي، طبعا من دون فصل الموضوع عن القيم بناء على أنه لا يمكن الحديث عن المرأة دون ربطها بالقيم التي تحيط بها وتحدد مكانتها

وقيمتها في الأسرة والمجتمع. خاصة وأن جزء هام من القيم داخل الأسرة مرتبط في حد ذاته بالمرأة.

الجزء الأول

دور عملية التغير الاجتماعي في تغيير البناء الأسري بمنطقة الغزوات

مقدمة الجزء الأول:

إن انتشار الأسرة النووية في الجزائر عامة، وفي الغزوات على وجه الخصوص لم يأتي بالصدفة، كذلك لا يمكن اعتبار انتقال الأسرة الممتدة نحو النووية عملية طبيعية، بل تتدخل في هذه العملية مجموعة من العوامل، ليست مرتبطة بالأسرة في حد ذاتها بقدر ما هي مرتبطة بالمجتمع ككل. وهذا انطلاقا من فكرة أي تغير في البناء الكلي للمجتمع له تأثيره على البنى الجزئية المكونة له.

إن فهم الديناميكية الأسرية في الجزائر عامة وبمنطقة الغزوات باعتبارها نموذج الدراسة، يوجب علينا الاعتماد على المقاربة السوسيوتاريخية، وهو أمر جد مهم من أجل تحديد طبيعة التغيرات التي مست الأسرة. فالسياسات المتعاقبة للدولة والمشاريع والمناهج المتبعة في مختلف المجالات كانت تهدف كلها إلى بناء مجتمع متحضر ومتطور، لكن هذه التغيرات على المستوى الاقتصادي لم تمس الجوانب المادية للأفراد فحسب، بل امتدت إلى جوانب أخرى اجتماعية وثقافية وحتى اسرية. بحيث أن العمل في المصنع أو العمل في مؤسسات اقتصادية حديثة يبقى مختلف عن العمل في الزراعة، وتأثير فضاء ونوع العمل يمتد من مكان العمل إلى خارجه. بحيث يغير الأفراد من تمثلاتهم لحياتهم الاجتماعية، وسلوكاتهم ومواقفهم وقيمهم وروابطهم الاجتماعية باحتكاكهم بميادين عمل يمكن وصفها بالعصرية. كذلك هذا العمل في الصناعة وفي قطاعات اقتصادية جديدة غالبا ما كان يتم في المدينة التي صارت تمثل وسط عمل وحياة أفضل مقارنة بالريف، لذلك

ساهم هذا العامل بشكل كبير في هجرة الأفراد من الريف نحو المدينة، وهو عامل آخر أدى إلى تحفيز انتشار الأسر النووية مقابل تراجع الأسرة الممتدة، وهذا بالنظر إلى المرونة التي تميز الأسرة النووية في عملية الحراك الجغرافي والاجتماعي. أيضا لا يجب أبدا انكار عوامل أخرى هي في الواقع ذهنية ساهمت بشكل أو بآخر في تحفيز الأفراد على الاستقلال عن أسرهم الممتدة، ويمكن ربط هذه العوامل بالجانب الثقافي والقيمي الناتج عن تشبع الأجيال الجديدة بقيم ترمز إلى الفردانية والاستقلالية مثلا، وهي قيم نابعة عن مؤسسات اجتماعية جديدة انطلاقا من المؤسسات التعليمية مرورا بمكان العمل وحتى الاعلام.

بالتالي فإن استعراضنا لمجموع العوامل التي ساهمت في عملية التغير الاجتماعي والأسري داخلية كانت أو خارجية مقصودة أو غير مقصودة، سوف يعطينا فكرة جيدة عن الصورة الحالية للمجتمع وكيف كان لعوامل التغيير دورا في خلق تنظيمات وبنى اجتماعية جديدة ومتناقضة في نفس الوقت، حيث تبقى الأسرة النووية (موضوع الدراسة) نموذج لنتائج هذه العوامل. ولعل العامل الاقتصادي المتناول في هذا الفصل ورغم أنه ليس الوحيد يبقى اهم هذه العوامل.

الفصل الأول:

الاقتصاد كعامل أساسي في تغير البناء الأسري

مقدمة:

يعتبر العامل الاقتصادي الأكثر استخداما في نظريات التغير. إذ يعتبر من العوامل الأساسية في صيرورة التغير الاجتماعي، فكل ما يحدث من تغير على مستوى البنى الاجتماعية الأخرى حسب هذه النظريات ما هو إلا انعكاس للتغيرات التي تمس البنية الاقتصادية للمجتمع. فاستغلال الموارد المادية والبشرية والتقنية المتوفرة في المجتمع قد تؤدي إلى تغير كلي لهذه المجتمعات، فطبيعة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع، هي معايير أساسية تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد. فبالنسبة لكارل ماركس أحد رواد هذه الفكرة. فإن نظام الحياة المادي يحدد معالم وسمات الحياة الاجتماعية، السياسية والثقافية. فتغير نظام الإنتاج يؤثر على مجموع العناصر المذكورة سابقا (المجتمع، السياسة والثقافة) التي تؤثر بدورها على المجتمع ككل. لذلك نجد أن فكرة كارل ماركس قائمة على تطور قوى الإنتاج، لأن الروابط الاجتماعية مرتبطة بشدة بالقوى الإنتاجية، وفي حال الحصول على قوى إنتاجية جديدة فإن الأفراد يغيرون من نظام الإنتاج، وفي حال تغيير نظام الإنتاج ونظام الربح، فإنهم يغيرون من طبيعة علاقاتهم الاجتماعية. فالطاحونة اليدوية تنتج مجتمع السيد في حين أن الطاحونة البخارية تنتج المجتمع الرأسمالي الصناعي، ونفس الأفراد الذين أنشئوا علاقات اجتماعية متناسبة مع إنتاجهم المادي قد أنتجوا أيضا مجموعة من المبادئ، الأفكار والفئات، المتناسبة مع طبيعة علاقاتهم الاجتماعية[1]. ويذهب كارل

[1]Karle Marx, Misère de la philosophie, 1847, cité in, Guy Rocher, *Introduction à la sociologie générale, changement social*, Edition HMH, Paris, 1968, P58.

مارس أبعد من ذلك حينما يربط بين طبيعة قوى الإنتاج في المجتمع وعلاقتها بالبني الاجتماعية الأخرى، إذ يجعل من طبيعة قوى الإنتاج هذه وحدة أساسية في عملية التغير الاجتماعي: «افترض مستوى معين من تطور القوى الإنتاجية للأفراد وستحصل على نموذج معين من العلاقات الإنسانية والاستهلاك، افترض مستوى تطور معين من إنتاج العلاقات الإنسانية والاستهلاك، وستحصل على نظام اجتماعي معين وعلى نظام أسري معين وعلى نظام طبقي معين، بكلمة واحدة ستحصل على مجتمع مدني معين. افترض مجتمع مدني معين وستحصل على نظام سياسي معين، والذي يعتبر الممثل الرئيسي للمجتمع المدني"[2]

بالتالي فإن فالاقتصاد هو المحرك الأساسي لأي تغير يمس المجتمع، فالتحولات التي عرفتها المجتمعات عبر التاريخ ومختلف الحضارات التي بنت وتأسست قامت بالدرجة الأولى على التطور الاقتصادي. كما أن تصنيف وقياس تحضر وتطور ونمو المجتمعات قائم هو الآخر على طبيعة اقتصادها. فمجتمع متخلف الاقتصاد هو مجتمع متخلف على مختلف المستويات والعكس من ذلك. بحيث تتأثر مختلف البنى المكونة للمجتمع بطبيعة الاقتصاد، ولعل أهم مثال هو التحول الذي عرفته المجتمعات الأوروبية بعد الثورة الصناعية التي غيرت من ملامح هذه المجتمعات، إذ انتقلت من مجتمعات زراعية إقطاعية، إلى مجتمعات صناعية رأسمالية، ومن مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات متحضرة مدنية. بالتالي إذا أخذنا هذه الفكرة بعين الاعتبار فإن تغير بنية الأسرة ناتج في أساسه عن التغيرات

[2] -Marx, *Lettre à Paul Annenkov*, 28/12/1846, cité in, Guy Rocher, Ibid., P58

الاقتصادية التي مست المجتمع ككل، بحيث أن هذه التحولات الاقتصادية المبنية على نمط عمل وإنتاج معين تفرض على الأسرة التغيير من بنيتها حتى تتمكن من التكيف مع هذه التحولات

1-التنمية الاقتصادية بالجزائر كمشروع تغيير:

انطلاقا من فكرة أن التغير الاجتماعي ظاهرة تمس مختلف المجتمعات البسيطة أو المعقدة، المتخلفة أو المتطورة، المتحضرة أو التقليدية، فإن جل هذه المجتمعات تخضع إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في عملية التغير الاجتماعية الفارق في عملية التغير بين هذه المجتمعات يكمن في سرعة وديناميكية واتجاه التغير الاجتماعية، بحيث نجد مجتمعات تحفز عملية التغير الاجتماعي وهي في الغالب المجتمعات الأكثر حركية وتطورا، على عكس صنف آخر يكون فيه التغير الاجتماعي بطئ وفي بعض الأحيان بطئ للغاية مثل المجتمعات البدائية، وهذا نتيجة لطبيعة العوامل الحاضرة في عملية التغير، ففي الواقع لو ننظر إلى المجتمعات فإن أسس بناءها تبقى جد متقاربة، من بنية اقتصادية اجتماعيه ثقافية، حضرية، سياسية، أسرية. الفارق بينها أن في المجتمعات البدائية أو التقليدية تكون هذه البنى أكثر بساطة مقارنة بالمجتمعات المتطورة، التي تصبح هذه البنى المذكورة أكثر تشابكا وتعقيدا وهذا بناء على نظرية دوركايم، أو هربرت سبنسر.

ويبقى المجتمع الجزائري نموذج يقدم صورة جيدة عن عملية التغير الاجتماعي، وميدان مهم للدراسة السوسيولوجية، وهذا بالنظر إلى الأحداث التاريخية التي ميزت هذا المجتمع بداية من الاحتلال الفرنسي في القرن 19 وما كان لهذه العملية من تأثير على المشهد الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري ثم مرحلة ما بعد الاستقلال وما ميز هذه المرحلة من تسارع في الأحداث بالنظر إلى طموحات المجتمع في بلوغ التطور والتحضر.

فبعد خروج الجزائر من الفترة الاستعمارية وحصولها على الحرية وككثير من الدول الأخرى التي مرت بنفس الوضعية الاستعمارية، لجأت هذه الأخيرة إلى فكرة أن التحضر والتطور لا يكون إلا ببناء قاعدة اقتصادية متينة قائمة على التصنيع والتكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يفتح المجال لانتقال المجتمع الذي ميزه الطابع الريفي التقليدي المتخلف إلى مجتمع صناعي متطور، كما أن تطوير القاعدة الصناعية سيسمح حتما بتطوير بقية القطاعات الأخرى، اقتداء بالتجارب الغربية، لذلك كانت كل المخططات الاقتصادية قائمة على هذا المبدأ.

2-قدرة الأسرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية:

ما يميز الأسرة بصفة عامة عند ربطها بالاقتصاد، هو قدرتها الكبيرة على التكيف مع الوضع السائد في المجتمع، فتوسع حجمها أو تقلصها، أو تغير بنيتها إنما هو راجع للمرونة التي تتميز بها، بحيث يحاول الأفراد التكيف مع محيطهم المتغير، فالأسرة الممتدة(التقليدية) تعبر في الغالب عن وضعية اقتصادية واجتماعية معينة أنتجت هذا النوع

من البناء الأسري، الذي يتميز من جهة بالتضامن والتعاون والتكافل والعمل الجماعي، وهذا البناء في حد ذاته هو وحدة اقتصادية، ومن جهة أخرى يتميز هذا النوع من الأسر بحراكه المحدود سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو جغرافيا، وهذا بالنظر للطبيعة التقليدية للأسرة الممتدة التي انتجتها ظروف الحياة السائدة والمحيطة بها، حيث تتميز عادة بالترابط الميكانيكي بين أعضائها، الذي يفرض على أعضائها الامتثال لمبادئها وقيمها وأهدافها. وهذا على عكس الأسرة النووية التي تمتاز بصغر حجمها ومرونتها وقدرتها على الحراك، وهو حراك ساهمت فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة مختلفة عن تلك التي أنتجت الأسرة الممتدة. بحيث تبنى الأسرة النووية في الغالب على مبادئ مثل الفردانية والاستقلالية، وهي ميزات مرتبطة بديناميكية المجتمع وتطوره. وعلى عكس الأسر ة الممتدة التقليدية فإن الأسرة النووية صارت تعبر عن كل ما هو عصري سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو حتى قيميا.

لقد تزامن تغير البناء الأسري في الغزوات مع التحولات الاقتصادية التي مست المجتمع الجزائري ككل والمنطقة على وجه الخصوص. وهذه التحولات الاقتصادية بالمنطقة مرت بالعديد من المراحل كل مرحلة ساهمت في انتاج ثم انتشار نموذج أسرى محدد (ممتد أو نووي). بالطبع، هذا لا يعني أبدا اختفاء نموذج مقابل ظهور نموذج جديد مختلف تماما، بل أن الظروف الاقتصادية الجديدة حفزت نموذج دون الآخر، بحيث تتكيف الأسرة مع ما هو جديد من تغيرات سواء بشكل ارادي أو غير ارادي، مقصود أو غير مقصود. لكن من

دوم أن يختفي النموذج الأسري الأسبق، بحيث يمكن أن نجد الأسرة الممتدة والنووية في نفس الحيز الجغرافي، وفي نفس الفترة التاريخية المدروسة لكن غالبا ما يسود نموذج أكثر من الآخر وفق ما هو مطروح من تغيرات.

2-1-مراحل تغير البناء الأسري في ظل التحولات الاقتصادية بمنطقة الغزوات:

من أجل تفسير العلاقة الموجودة بين الاقتصاد والأسرة في تغيرها، فإننا قسمنا العملية إلى أربعة مراحل. كل مرحلة اقتصادية تعبر عن ظروف انتاج وعمل محددة، وهذه الظروف تعبر في نفس الوقت عن ظروف حياة محددة هي الأخرى، والتي انتجت بنى اجتماعية محددة أيضا، بالتالي أنتجت نموذج أسري يتوافق مع هذه الوضعية الاقتصادية الجديدة، فمن غير المعقول أن تتغير بنية ما دون أن تتسبب في تغير البنى الأخرى المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر:

2-1-1-المرحلة الأولى: فترة ما قبل السبعينيات من القرن العشرين-الأسرة الممتدة كوحدة اقتصادية:

يمكن القول إن هذه الفترة كانت بمثابة أكثر الفترات التي شهدت انتشار الأسرة الممتدة في الجزائر على العموم أو في الغزوات على وجه الخصوص، وهذا الاستنتاج له مبرراته إذا انطلقنا من فكرة أن الاقتصاد هو من بين اهم عوامل تغير البناء الأسري. بحيث أن سيطرة القطاع الزراعي على المشهد الاقتصادي بالمنطقة، كان له دور كبير في انتشار الأسرة الممتدة بالغزوات، فالقطاع الزراعي كان يتطلب يدا عاملة تمكنت الأسرة الممتدة من

توفيرها لهذا الغرض، كذلك لا يجب انكار دور الاستعمار الفرنسي في انتشار هذا النوع من الأسر بعد تفكيك القبيلة، بحيث قام الاستعمار بعد استعماره المنطقة بتشتيت جزء من سكان المنطقة الذين كانوا مجتمعين في القلعة التي كانت مشيدة فوق جبل **تونت** المطل على البحر، ما جعل السكان يجتمعون في أسر ممتدة محيطة بمدينة الغزوات التي شيدها الاستعمار الفرنسي.

كذلك يمكن تقسيم هذه المرحلة في حد ذاتها إلى فترتين متصلتين، الفترة الاستعمارية ثم الفترة التي تلت الاستقلال إلى غاية السبعينيات، أي قبل فترة الحراك الاقتصادي الكبير الذي شهدته المنطقة:

أ-الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالغزوات قبل الاستقلال:

لقد كان للاحتلال الفرنسي لمنطقة الغزوات دورا كبيرا في تغيير البنية الاقتصادية للمنطقة، فهذه المنطقة قبل الاحتلال لم يعتمد سكانها الأصليين إلا على الزراعة وأيضا عائدات قرصنة السفن التي اشتهرت بها المنطقة[2]. لكن بعد احتلال المنطقة من طرف الفرنسيين، قام هؤلاء بتحويل الخليج البحري للغزوات (جماعة الغزوات مثلما كانت تسمى قبل الاحتلال) إلى مكان لإرساء قواتهم، ومنطلق للإمدادات العسكرية بالنسبة للجيوش التي كانت منتشرة في باقي الضواحي الغربية بغية احتلال الجهة المغربية. ومباشرة بعد استقرار الاحتلال الفرنسي بالمنطقة، بدأ نوع من المبادلات التجارية في البروز، وتطور هذه

[2]- Francis Llabador,*Nemours(Djemaa-Ghazaouet) monographie illustrée*, Alger, 1948.

المبادلات التجارية أدى إلى اقتراح فكرة بناء ميناء تجاري يلبي تلك الحاجيات التجارية المتزايدة من استراد وتصدير، خاصة بعد التطور الكبير على مستوى تلك المبادلات، ليتم تقرير ذلك سنة 1881 ثم البدء في بناءه عام 1884[31].

الجدول (1) يبين حجم المبادلات التجارية لمنطقة الغزوات بعد الاحتلال (طن)**:**

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
1873	-	-	9,486
1884	7,486	3,854	11,348
1901-1897	6,692	8,852	15,545
1902	32,014	7,891	39,905
1910	-	-	37,843
1915	-	-	41,494

Source:Francis Llabador, Nemours (Djemaa-Ghazouet) monographie illustrée, Alger 1948, p 576.

يظهر الجدول رقم (01) التزايد المستمر للمبادلات التجارية بالمنطقة، وهذا تعبير عن الحركية الاقتصادية التي شهدتها الغزوات مباشرة بعد احتلال المنطقة، لتتحول إلى فضاء لاستقطاب اليد العاملة، سواء بالنسبة لسكان المنطقة أو حتى بالنسبة لسكان المناطق الخارجية. ولم يتوقف النشاط الاقتصادي فقط عند المبادلات التجارية، بل أن تشييد الميناء بالغزوات ساهم في ظهور قطاعات جديدة بالمنطقة، كان أهمها الصيد البحري الذي كان

[1] - انظر، بوطوب فيصل: "هوية البحارة الصيادين بالجزائر، حالة البحارة بمطقة الغزوات" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2006. [3]

يعتبر قطاع جديد بالنسبة لأهالي الغزوات الذين لم يسبق لهم أن مارسوا هذا النشاط من قبل، بحيث لم يعتمدوا في اقتصادهم إلا على الزراعة أو عائدات القرصنة:

الجدول(2) يبين تطور قطاع الصيد بالغزوات في الفترة الاستعمارية:

السنوات	أسطول الصيد	عدد البحارة المسجلين	إنتاج السمك بالكلوغرام
1926	40	306	2,187850
1956	60	370	2,751,981
1962	75	880	3,108,981

المصدر: الملاحة البحرية لمدينة الغزوات

اعتبر العمل في قطاع الصيد البحري عملا جديدا ومختلفا بالنسبة لسكان منطقة الغزوات، وحتى وإن بقي محصورا في العمل التقليدي، إلا أنه ساهم بشكل كبير في تغيير مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأهالي المنطقة، من خلال ظهور فئة عمالية وفئة اجتماعية جديدة تمثلت في البحارة الصيادين، بحيث صارت هذه الفئة تمثل أكبر فئة عمالية بالمنطقة وبخصوصيات اجتماعية وثقافية مميزة، على الرغم من بقاء نسبة منهم مرتبطة بالزراعة.حيث كان يطلق على هذه الفئة العمالية بالصيادين الموسميين، فقد كان عملهم الأساسي الزراعة وفي مواسم الصيد الوفير ينتقلون للعمل في الصيد البحري على أن يعودوا إلى عملهم الزراعي، وقد بقيت هذه الفئة العمالية الجديدة ذات طابع تقليدي رغم ممارستها

لمهنة جديدة بالنسبة لهم، حتى أن قطاع الصيد البحري في حد ذاته كان يعتبر قطاعا مهنيا تقليديا أو على الأقل أنتج فئة عمالية ذات خصوصيات اجتماعية وثقافية تقليدية[1].

بالنظر إلى الحياة الاقتصادية السائدة في الغزوات في هذه الفترة، فإن بساطة حياة الأفراد أنتجت روابط أسرية تقليدية، قائمة على روابط الدم والقرابة والزواج الداخلي مع انتشار الأسرة الممتدة التي لطالما ميزت منطقة الغزوات أو المجتمع الجزائري ككل، بحيث أن الأسرة الممتدة كانت بمثابة الوحدة الاقتصادية التي من خلالها يمكن تأمين الدخل والمال واليد العاملة، فالعمل في الزراعة(الذي كان أساس اقتصاد المنطقة) كان يتطلب يدا عاملة من جهة، ومن جهة أخرى وفي ظل انتشار ما يعرف بالزواج الداخلي الذي كان يرمز إلى طبيعة الملكية فإنه كان من الضروري تجمع الأسر في أسرة واحدة أو ما تعرف بالعائلة، من أجل خدمة الأرض من جهة ومن جهة أخرى الإبقاء على مكتسبات العائلة. ورغم دخول تغييرات اقتصادية على المنطقة والمتمثلة في الصيد البحري أو العمل في الميناء، إلا أن الطابع التقليدي الممتد للأسرة بقي هو السائد بالمنطقة. فحقيقة أن الأبناء دخلوا في قطاعات مهنية جديدة لكن طبيعة الروابط الأسرية المبنية على النظام الأبوي كانت تفرض عليهم البقاء في العائلة مع الآباء. وكان واجبا عليهم المساهمة في الحياة الاقتصادية للأسرة بتقاسم المداخيل والأرباح.

[1] - انظر، بوطوب فيصل، نفس المرجع السابق.

ب-فترة ما بعد الاستقلال إلى السبعينيات من القرن العشرين:

اقتصاديا، واجتماعيا، وحتى ثقافيا، يمكن وصف هذه الفترة كامتداد للمرحلة السابقة. بحيث أن استقلال الجزائرو الغزوات لم يغير كثيرا من الطابع الاقتصادي للمنطقة، فقد بقي الصيد البحري والزراعة مميزات اقتصاد الغزوات. بالتالي بقي الأفراد محافظين على وثيرة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والأسرية التي لم يتغير فيها الكثير. فأغلبية الجزائريين الذين يمثلون فئة القوة النشطة كانت تحصر في فئة المالكين لأراضي فلاحية صغيرة، يعيشون على اقتصاد منزلي فلم تعتبر هذه الأنشطة مماثلة لتلك الأنشطة الخاصة بالمجتمعات الصناعية، أما الفئات البرجوازية فتعتبر وليدة أو نتاج للبرجوازية الاستعمارية، ونظرا لطبيعة ظهور البرجوازية الوطنية فإنه لم يكن لهذه الأخيرة أي دور سواء في التحرر الوطني أو البناء الوطنيولم تلعب إلا دوراً محتشماً في تنمية الاقتصاد الوطني، عكس البرجوازية الغربية التي لعبت دوراً كبيراً في تراكم الرأسمال الاقتصادي.[1] هذا الطرح الذي يقدمه مولاي الحاج مراد عن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة بعد الاستقلال مباشرة أو الفترة التي سبقته، هو تعبير عن الصورة التقليدية التي ميزت هذا الأخير، بحيث كانت الزراعة في هذه المرحلة أهم مقومات الاقتصاد الجزائري. وهي نفس الصورة التي كانت سائدة بمنطقة الغزوات التي تميزت باقتصاد بسيط مبني على الزراعة، الصيد البحري و العمل في بعض ورشات تصبير

[1] -مولاي الحاج مراد: « العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة » ، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005، ص30

السمك المتواجدة على مستوى المدينة. وهذه الوضعية هي في الواقع انعكاس للحياة التقليدية البسيطة التي تلت الفترات الأولى للاستقلال، والتي تعبر عن ديمومة البناء الأسري الممتدة كنموذج أسري واجتماعي يتوافق ويتناسب مع هذه الوضعية الاقتصادية محدودة الديناميكية.

2-2-2-المرحلة الثانية: مع بداية السبعينيات إلى غاية الثمانينيات: مرحلة انتشار الأسرة النووية:

اقتصاديا، شهدت هذه المرحلة تغيرات كبيرة، فالمعطيات الاقتصادية الجديدة في الجزائر في ظل توفر البترول كمصدر مهم للمداخيل، دفعت السلطات إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستندة على فكرة التصنيع المكثف، أو ما يعرف بالصناعة التصنيعية. والتي ترجع إلى فكرة G.Destanne de Bernis الذي يرى أن الوظيفة الاقتصادية الأساسية للاقتصاد هي إدخال نوع من التعديل البنائي المرتبط بمختلف الصناعات وتغيير وظائف التصنيع في المحيط الاقتصادي[1]

وحسب هذا المصطلح فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على تشييد صناعة قاعدية لها تأثير على بقية القطاعات الأخرى، بحيث تقوم الصناعة التصنيعية على فئتين من النشاط الصناعي. هما الصناعة الفولاذية والطاقة. فالصناعة الفولاذية تساهم في توسيع

[1] -*G.Destanne de* Bernis, « Industrie Industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale», in, Economie appliquée, Tome 19,n3-4,1966,p419

نشاط التصنيع الميكانيكي والكهربائي، أما النشاط الطاقوي فيؤمن تزويد آلة التصنيع من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن تطوير التصنيع الضروري لتطوير القطاع الزراعي بفضل المواد البيترولية والكمياء. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإن اكتساب التكنولوجيا الأكثر تطورا وتقنيات الإنتاج الأكثر تقدما ضرورية من أجل نمو حقيقي وملموس[1]. هذا التوجه الاقتصادي الجديد كان يهدف إلى بناء مجتمع متطور اقتصاديا وتكنولوجيا، وفي نفس الوقت يسمح هذا التوجه الاقتصادي في خلق مجتمع متطور حضاريا واجتماعيا، اقتداء بالتجربة الغربية التي لعبت فيها الثورة الصناعية اهم دور في تطوير هذه المجتمعات.

على هذا الأساس اهتمت الدولة ببناء مؤسسات اقتصادية واتخاذ قرارات مثل ميثاق الثورة الزراعية، التأميمات والتسيير الاشتراكي للمؤسسات. وقد تم تنفيذ سياسة التنمية الوطنية[2] في هذه المرحلة في ثلاثة مخططات: هي المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، حيث اختارت الجزائر في هذه الفترة استراتيجية التصنيع السريع، واتخاذ قرارات اقتصادية مثل سياسة التأميم التي تم تنفيذها من سنة (1966 إلى غاية 1974).[3] وقد

---

[1] - Yasmine Boudjenah, *Algérie* : *décomposition d'une industrie : la reconstruction des entreprises*, Harmattan, P66

[2] - سليمان الرياشي وآخرون، *الأزمة الجزائرية -الخلفيات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والثقافية*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص225-226.

[3] - علي مانع، جنوح *الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002، ص122-123

أفرزت هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة في هذه المرحلة وما تلاها انشاء وانتشار مؤسسات صناعية كبرى، أفرزت بدورها مجمعات صناعية كبيرة قائمة على الصناعة الثقيلة المكثفة.

نصيب منطقة الغزوات من السياسة الاقتصادية الجزائرية:

لقد كان للغزوات نصيب كبير من هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة، بحيث استفادت المنطقة من مشاريع صناعية كبيرة ورائدة. أولها مصنع التحليل الكهربائي للزنك (ALZINC) ، ثم مصنع الخزف الصحي، وهما مؤسستان صناعيتان ضمتا أحدث التكنولوجيا والوسائل والمعدات عند نشأتهما، فمصنع الزنك هو ثاني أكبر مصنع بإفريقيا والذي أنشئ سنة 1974 وهو مصنع يوظف ما لا يقل عن 450 عامل مباشر، بعد أن كان هذا العدد يفوق 700 عامل في الفترات الأولى لنشأته. أما مصنع الخزف الصحي الذي أنشئ سنة 1976 فإنه يوظف أكثر 300 عامل والذي كان يوظف هو الآخر حوالي 500 عامل عند تشييده. وبالإضافة إلى هذين المصنعين فقد تم تطوير القطاع التجاري المرتبط بميناء الغزوات، وكذا تطوير أسطول الصيد البحري، ما جعل من هذا الميناء ثالث أهم الموانئ بالجزائر. بحيث أن قطاع الصيد البحري لوحده يوفر أكثر من 1700 عاملا مباشر. كذلك أن العملية التنموية هذه بمنطقة الغزوات ساهمت بشكل كبير

في نشأة وتطوير قطاعات أخرى اقتصادية مثل القطاعات الخدماتية، أو الأشغال العمومية. ما جعل من الغزوات مصدر مهم لخلق مناصب عمل جديدة وجلب اليد العاملة.

وكنتيجة لهذه السياسة الاقتصادية بمنطقة الغزوات، تحولت الصناعة إلى النواة التي تستقطب الفئات الفاعلة في المجتمع، فعلى المستوى القاعدي أدى انتشار الصناعة إلى استقطاب جانب كبير من العمال المزارعين والمهاجرين، حيث ظهر العمل المأجور الذي يمثل تحولا نوعيا في البنى الاجتماعية والاقتصادية، مشيرا إلى انتشار علاقات اجتماعية جديدة قائمة على بيع قوة العمل[1]. فالعمل المأجور أصبح قوة اجتماعية أساسية في بنية المجتمع، وأصبح العمال الصناعيون يمثلون طبقة عاملة في طور التشكيل.[2] والجدول التالي(03) الذي هو نتاج لدراستنا الميدانية بالمنطقة. يوضح لنا بشكل جيد الحراك المهني لعينة البحث وهي عينة واكبت حياتهم الديناميكية الاقتصادية التي شهدتها الغزوات، ويمكن مقارنتهم بآبائهم (الجيل السابق) لتوضيح الفكرة بشكل أفضل:

الجدول رقم(03) يبين الأصل المهني والاجتماعي لعينة البحث مقارنة بآبائهم

		الأصل الجغرافي				المهنة(القطاع)				
		مدينة	حي	ريف	المجموع	أجير	موظف	إطار	آخر	المجموع
الأبن	التكرار	92	88	40	220	35	129	56	--	220
	النسبة	41.8%	%40	%18.1	%100	%15.9	%58.6	%25.4	---	%100
الاب	التكرار	63	---	157	220	90	62	4	64(فلاح)	220
	النسبة	%28.6	---	%71.3	%100	%40.9	%28.1	%1.8	%29	%100

[1]- مولاي الحاج مراد، نفس المرجع السابق -

[2] – سليمان الرياشي وآخرون، نفس المرجع، ص، 224.

يظهر من خلال الجدول رقم(03) أن هناك اختلاف واضح بين القطاعات والمهن التي يمارسها الأبناء مقارنة بالآباء، وهذا تعبير عن التغيرات التي مست الحياة المهنية للأفراد. فنسبة الآباء العاملين في الفلاحة قد بلغت نسبة (29%) على عكس عينة البحث التي لا يمارس فيها أحد الفلاحة. بالطبع هذا راجع لطبيعة العينة المختارة التي تقطن في المدينة، ولكن نسبة اليد العاملة بالنسبة للآباء تبين طبيعة الحراك الجغرافي والمهني للأبناء الذين اختاروا الهجرة للمدينة، والعمل في القطاعات التي توفرها هذه الأخيرة. لذلك نلاحظ النسبة الكبيرة في الموظفين والتي بلغت (58.6%). الملاحظ أيضا هو نسبة العمال الأجراء بالنسبة للأبناء وهذا يعكس أيضا هجرة هؤلاء نحو العمل في المدينة بعد بناء المؤسسات الصناعية ومؤسسات اقتصادية أخرى، لأن العمل المأجور لم يكن حاضرا بقوة قبل الاستقلال، باستثناء بعض المهن اليدوية أو العمل في الصيد البحري والذي كان عملا موسميا والأجر فيه أسبوعي، بالإضافة إلى العمل في الميناء كعمال تفريغ أو شحن لسلع البواخر. وما عدى هذه المهن فإن غالبية اليد العاملة كانت في ميدان الزراعة. ويبدو من خلال الجدول دائما أن النمو الاقتصادي بالمنطقة ساهم بشكل كبير في الحراك المهني والاجتماعي للأفراد، وهذا بالنظر إلى نسبة الإطارات التي بلغت (25.4%) مقارنة بالآباء (1.8%). بحيث أن التعليم والتكوين الذي استفاد منه الأبناء بعد الاستقلال، ساهم بشكل كبير في تطوير المؤهلات المهنية ومنه الحصول على شهادات مهنية وجامعية، فتحت لهم

المجال لاعتلاء مناصب جيدة في عملهم. على عكس جيل الآباء الذين لم يكن لديهم هذا الحظ لمحدودية مستواهم التعليمي والمهني.

بالتالي فإن العامل الاقتصادي مهما كان يبقى من العوامل الأكثر تأثيرا في عملية التغير الاجتماعي، فمنطقة الغزوات لم تكن لتتحول إلى ما هي عليه سواء اجتماعا أو ثقافية لولا النقلة النوعية في الاقتصاد.

الأسرة النووية بالغزوات كنتاج للحركة الاقتصادية بالمنطقة:

لقد انتقل تأثير هذه التحولات الاقتصادية في هذه المرحلةمن مجال العمل و الإنتاج إلى مجالات أخرى خارج ميدان العمل، بحيث أن قدرة الأفراد على الانتقال من الزراعة نحو الصناعة أو قطاعات أخرى جديدة كالخدمات مثلا، ساهم في تغيير نمط الدخل بالنسبة لهؤلاء الذي صار دخلا ثابتا ومستقرا ما أنتج حياة مستقرة. وهذا مختلف تماما عن الوضعية الاقتصادية السابقة، بحيث أن العمل في الزراعة وحتى الصيد البحري قد ميزه دخل غير مستقر، وغير ثابت كان يقابله في العادة الفقر ونقص المداخيل. لكن الوضعية الجديدة للأفراد في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة، وبعد تحسن الدخل والاستقلالية المادية، دفعتهم وحفزتهم للتفكير في الانفصال عن أسرهم الممتدة، والعمل على بناء أسر خاصة بهم(نووية) ما دام لديهم القدرة على ذلك، وهذا لم يكن متاحا من قبل. ليس لعدم رغبة هؤلاء، لكن لعدم قدرتهم على ذلك. وهذا تعبير عن توجه ذهني وسلوكي جديد مبنى على الفردانية، بحيث أن نمط الإنتاج والدخل الجديدين ساهما بشكل كبير في ظهور مثل هذه

التوجهات، أو يمكن اعتبارها كقيم جديدة، لم تكن متاحة في إطار العمل الزراعي القائم على التضامن والتعاون والتكافل، بحيث كان يذوب الفرد في إطار جماعته وما تحمله من قيم والتي كانت تفرض عليه الامتثال والخضوع لما تمليه مثل هذه القيم والتي كانت الأسرة الممتدة تجسيدا لها.

هذه الاستقلالية الاقتصادية للأبناء عن آبائهم صارت المحفز الساسي في انتشار الأسرة النووية من خلال تكوين هؤلاء العمال لأسرهم الخاصة، وقد صار النموذج الأسري النووي الأكثر انتشارا في هذه المرحلة (مرحلة التصنيع) ليس فقط بالغزوات فحسب، بل ومختلف المناطق التي شهدت نفس الوضعية الاقتصادية. بالطبع عملية تكوين وانتشار الأسرة النووية بالغزوات لم تكن بشكل مباشر، وليس بتلك البساطة والسهولة المتوقعة، لأن الانتقال من وضعية مهنية أو اجتماعية نحو وضعية أخرى جديدة ليس بالعملية البسيط في المجتمعات التقليدية، ففي الغالب يتم هذا الانتقال عبر مراحل. فمثلا عند الحديث عن الانتقال من الزراعة نحو الصناعة فإن هذه العملية تمر عبر المرحلة الأولى المتمثلة في العمل الزراعي، ثم زراعة-صناعة، ثم صناعة في الأخير. وهذا المثال قد أشرنا إليه في دراستنا التي أنجزت حول البحارة الصيادين بنفس المنطقة، بحيث لم يكن الانتقال مباشر من زراعة نحو صيد بحري، بل مر عبر مرحلة جمعت الاثنين معا قبل الانتقال إلى الصيد البحري بشكل نهائي، ليتحول المزارعون إلى ما يعرف بالبحارة الصيادين، الذين يمتازون

بخصوصيات اجتماعية وثقافية وحتى اسرية أنتجها ميدان وثقافة العمل. لذلك حتى الانتقال من الأسرة الممتدة نحو النووية لم يكن بشكل مباشر. فالفرد لا يستقل بشكل مفاجئ عن الأسرة الممتدة بمجرد حصوله على منصب عمل بالمصنع، بل يبقى مدة معينة في أسرته الممتدة حتى بعد زواجه، قبل أن ينفصل كلية عن بيت الوالدين ويؤسس أسرة نووية. بالطبع عند القول الانفصال الكلي عن البيت فإننا نقصد الانفصال المكاني فقط وليس القرابي (سنتفصل في الموضوع لاحقا عند تناول موضوع الروابط الأسرية في الأسرة النووية).

2-2-3-المرحلة الثالثة: من نهاية الثمانينيات إلى الألفية الجديدة: إعادة بناء الأسرة الممتدة:

مع منتصف الثمانيات وإلى غاية نهاية التسعينيات، شهد الاقتصاد الجزائري وضعية جديدة أفرزتها معطيات اقتصادية جديدة وفي بعض الأحيان غير منتظرة، لم تؤثر فحسب على التوجه الاقتصادي فحسب. بل وأيضا التوجه الأيديولوجي و السياسي الذي قامت عليه الدولة بعد الاستقلال، فأزمة البترول التي اجتاحت الجزائر في أواسط الثمانينيات وتراجع المداخيل نتيجة تهاوي أسعار البترول الذي كان الممون الأساسي إن لم نقل الوحيد للاقتصاد الجزائري، أدخلت الجزائر في أزمة اقتصادية كبيرة ما لبثت أن مست مختلف القطاعات والمؤسسات، ثم ما لبثت أن امتدت هذه الأزمة لتمس كل مظاهر الحياة، الاجتماعية والسياسة، ثم الأمنية فيما بعد. لذلك ميزت فترة التسعينيات إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات

الوطنية، وهي الفترة التي شهدت بداية استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية التي كانت بمثابة أهم مصدر مستقطب لليد العاملة في إطار الاتجاه السياسي والاقتصادي الاشتراكي الذي كان يسهر على توفير اليد العاملة كيفما كانت. بحيث لم يعد بمقدور الدولة التحكم الكامل في مؤسساتها الاقتصادية مثلما كان عليه الحال في الفترات التي سبقت هذه الرحلة. فعدم قدرة الدولة على تمويل وتموين هذه المؤسسات نتيجة الأزمة الاقتصادية دفع بها إلى منح هذه المؤسسات ما يعرف بالاستقلالية، وهو تراجع كبير في المبادئ الاقتصادية للدولة. ثم ما لبثت أن دخلت في تطبيق عملية الخوصصة منذ سنة (1994).[1] كثاني اجراء بعد منح الاستقلالية للمؤسسات، وقد صاحب هذه المرحلة أزمة عمل كبيرة حيث بلغت نسبة البطالة 29.2% سنة 1999بعد أن كانت 16.14 %سنة 1986 و19.7% سنة 1990، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل واغلاق أكثر من 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998.[2]

هذه الأرقام والاحصائيات تفسر سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر المبنية أساسا على استيعاب اليد العاملة مهما كانت وفي الكثير من الأحيان دون مراعاة الكفاءة والمؤهلات، بحيث لم تلبث أن اصطدمت بالأزمة الاقتصادية التي بدأت في منصف

[1] - إسماعيل قبرة وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت، ط1، 2002، ص، 225.

[2]- الطاهر جليط: "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس/ديسمبر، 2016، ص ص 199-218

الثمانينيات ثم اشتدت في التسعينيات نتيجة انخفاض عائدات البترول التي هي بمثابة المصدر الأساسي للدخل. فعائدات البترول قبل الأزمة غطت نقائص الاقتصاد ونقائص عملية التشغيل التي لم تكن تعكس حقيقة هذه السياسة، لذلك وبعد انهيار مداخيل البترول دخلت جل المؤسسات الاقتصادية في ازمة، وتبين حجم خلل سوق العمل، فانهيار هذه المؤسسات أدى إما إلى الاغلاق والتسريح الكامل للعمال أو تقليص اليد العاملة من أجل خلق التوازن داخل هذه المؤسسات، ما أدى إلى انتشار البطالة بشكل كبير، فلم يعد بإمكان الدولة التحكم في هذه المؤسسات أو تغطيت عجزها أو دعمها ماليا، لذلك فقد تم تخيير المؤسسات إما بالاستقلالية أو الخوصصة أو الاغلاق الكلي. بالتالي فإن هذه الأزمة غيرت من معالم عملية التشغيل التي كانت عشوائية في الغالب وقائمة على مبدا العمل للجميع. لتتحول عملية التشغيل إلى مشكل حقيقي في ظل انخفاض الطلب على اليد العاملة وتزايد الطلب على مناصب.

دور الأزمة الاقتصادية في إعادة بناء الأسر ة الممتدة بالغزوات:

يجب الإشارة هنا أن منطقة الغزوات (مجال الدراسة) تتميز بخصوصيات مميزة فيما يخص صيرورة إعادة البناء الأسرة الممتدة بالغزوات في ظل الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر. بحيث يمكن تمييز فترتين أساسيتين:

الفترة الأولى: متعلقة بفترة ما بعد الاستقلال والمرتبطة بمظاهر التغيير المذكورة أعلاه، وهي عوامل ساهمت في تراجع الأسرة الممتدة مقابل انتشار الأسر النووية. وهذه الظاهرة مست معظم المدن الجزائرية التي خضعت لنفس العوامل، بحيث صار للأبناء القدرة والرغبة في الانفصال عن الأسرة الممتدة ليس فقط بالنسبة للمهاجرين من خارج مدينة الغزوات ولكن أيضا بالنسبة لسكان المنطقة، بحيث أن العمل في الصناعة وقطاعات أخرى اقتصادية أو خدماتية جديدة، وتحسن المستوى المعيشي مع وجود رغبة في الاستقلالية أدى إلى انتشار الأسرة النووية بشكل كبير (العينة المدروسة مأخوذة من هذا النوع من الأسر المستقلة تماما).

الفترة الثانية: وهي فترة التسعينيات وما شهدته من أزمة اقتصادية مثلما رأيناه أعلاه، فهذه الأزمة لم تسمح للأبناء الشباب بالاستقلال عن أسرة الوالدين حتى وإن رغبوا في ذلك، حيث تعذر عليهم الحصول على مسكن أو بنائه، بالتالي برزت ظاهرة لا يمكن وصفها بالجديدة لأنها كانت موجودة في فترات انتشار الأسرة الممتدة (التقليدية) في المنطقة، لكن ليس بنفس المسببات. بحيث كانت تسود في السابق ظاهرة بناء الآباء حجرات لأبنائهم بهدف تزوجيهم، وهذه الظاهرة لم تكن مرتبطة بأزمة اقتصادية وإنما كانت رغبة من الآباء في الإبقاء على روابطهم مع أبنائهم وفق ما يفرضه النظام الأبوي الذي كان سائدا في تلك الفترة. بالإضافة إلى النمط الاقتصادي الذي كان سائدا وتوجّب بقاء الابن مع الأب كيد عاملة في الزراعة. لكن عودة انتشار ظاهرة تخصيص الأب لجزء من منزله من جديد

بهدف تزويج الابن بمجرد حصول هذا الأخير على منصب عمل وبلوغه سن الزواج في فترة التسعينيات وما تلاها، فهذا راجع إلى إدراك الآباء لعدم قدرة أبنائهم توفير سكن لأنفسهم بعد زواجهم نتيجة أزمة السكن أو محدودية دخل الابن. لذلك يبادر الآباء لحل هذا المشكل بتوفير جزء من المنزل لتزويج أبنائهم الذكور فقط وليس الاناث طبعا (لأن تزويج البنت إلى حد الآن يعني انتقالها من بيت الأب إلى بيت الزوج وهذا المبدأ لم يتغير أبدا سواء بالنسبة للأسرة الممتدة أو النووية). وهذا ما يفسر شساعة المنازل بمنطقة الغزوات، بالأخص في الأحياء المجاورة للمدينة والتي صارت حاليا بمثابة امتداد لمدينة الغزوات. بحيث يمكن ملاحظة مساكن بأكثر من طابقين، لكل ابن متزوج جزء خاص به من هذا البيت، ما عدى الأبناء غير المتزوجين الذين يبقون متقاسمين لنفس الجزء من البيت مع الوالدين في انتظار دورهم في الزواج. وهنا يمكننا القول إن الأسرة قد تحولت في هذه الفترة المرتبطة بالأزمة إلى ملجأ قبل كل شيء، حيث أن قيم مثل التضامن والتكافل وحتى وإن ظهرت على أنها قد تراجعت في الأسرة النووية إلا أنها ما تلبث أن تظهر في حال كانت هناك أزمة أو مشاكل اقتصادية لأفرادها. بحيث تدفع الأفراد إلى التجمع مرة أخرى في أسر ممتدة وهذا بالنظر إلى قدرة هذا النوع من الأسر على التكيف مع مثل هذه الوضعيات الاقتصادية.

وهذا ما يدفعنا للقول إن هناك إعادة بناء للنمط الأسري الممتد على الأقل في منطقة الغزوات. لكن بوجود اختلاف كبير بين الأسر الممتدة قديما(التقليدية) وهذا النوع من الأسر الممتدة الجديد. الذي هو في الواقع مجموعة من الأسر النووية مجتمعة في بيت واحد، لكن

لديها استقلالية كبيرة مقارنة بالأسرة الممتدة قديما، وهي تميل إلى اسر نووية في مفهومها أكثر منه ممتدة، أو يمكن وصفها بأسر ممتدة هجينة. بحيث أن الابن بعد زواجه وحتى وإن بقي في نفس المنزل إلا أنه سيستقل بأسرته الخاصة به داخل بيت الوالد أو كما تسمى في المنطقة (عزل)، بحيث سيكون لديه حجرات بيت ومطبخ خاص به. وحتى سلطة الأب في هذا النوع من الأسر ليست بنفس سلطة الأب في الأسر الممتدة قديما، بحيث أن العلاقة الموجودة بين الأب وابنائه المتزوجين في هذا النوع الأسر الممتدة الجديدة تميزها روابط عاطفية أكثر منها تسلطية. حيث يفتقد هذا النوع الجديد من الأسر إلى أهم مقومات الأسرة الممتدة سابقا(التقليدية) وهي سلطة الأب أو النظام الأبوي. الذي يلمس فيه تراجع كبير مقارنة بالماضي. كما يمكن القول إن الروابط داخل هذه الأسرة الممتدة الجديدة ليس مختلفة عن طبيعة الروابط في الأسرة النووية التي واكبت هذه الفترة، بل بالإمكان وجود روابط اسرية أكثر تفتحا في هذه الأسر الممتدة مقارنة بأسر نووية، خاصة وأن أعضاء الأسرة الممتدة الجديدة (الهجينة) قد واكبوا مختلف التغيرات التي مست المجتمع من عصرنة، تعليم، ... لذلك لا يمكن أبدا وصف هذا النوع من الأسر على أنه تقليدي مثلما كان عليه الحال بالنسبة للأسرة الممتدة قديما. وهذا الموضوع قد يتطلب دراسة أعمق من اجل تفسير الظاهرة.

ويجدر بنا الاشارة هنا إلى أن ظاهرة إعادة بناء الأسرة الممتدة في الجزائر قد تم تناولها في بعض الدراسات مثل دراسة سعاد خوجة[1] التي ترى أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تجمع الأسر النووية في بيت واحد، كذلك محمد محمدي قد استخلص نفس النتيجة بدراسته للأسرة في منطقة شتوان بتلمسان(2006)[1]. ونفس النتائج أيضا توصل إليها عدي الهواري[3] باعتباره أن الأفراد بعد أن هاجرا من الريف نحو المدينة بعد الاستقلال قد بنوا اسر نووية خاصة بهم، لكن ما لبثوا أن شكلوا فيما بعد أسر ممتدة جديدة، تعبيرا عما اسماه بإعادة انتاج النمط الأسري الممتد من جديد. لكن رغم نتائج هذه الدراسات فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار جو البحث الخاص بكل دراسة.

2-2-4-المرحلة الرابعة: الانتعاش الاقتصادي(المالي) في الجزائر-نحو إعادة بناء الأسرة النووية:

شهدت هذه المرحلة تحولات اقتصادية جديدة، فعلى المستوى الخارجي كان التوجه نحو اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005. أما على المستوى الداخلي فقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج وطني، يمتد من سنة 2000 إلى 2008 يتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، ... بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحرير التبادل

[1] – Souad Khodja, *A comme algériennes, Op.cit, 1991.*

[2]-سيدي محمد محمدي، مرجع سابق، 2006 [1]

[3] - Addi Lahouari, Op.cit, 1999

التجاري، تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي[1]. وقد تزامنت هذه التحولات الاقتصادية بالجزائر مع انتعاش أسعار البترول التي بلغت اسعارا قياسية فاقت 100 دولار للبرميل، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد كبير في مداخيل الدولة المالية المعتمدة أساسا على البترول، ما فتح المجال من جديد نحو انتعاش سوق العمل. حيث بلغ عدد العمال سنة 2001، 6.228.772 وفي سنة 2006 خلقت الدولة 600 ألف منصب شغل في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28.89% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 [2]ليستقر عند حدود 11.2% سنة 2015 وفق احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وبالنسبة للإحصائيات المقدمة دائما من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2015 فقد بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 12 مليون نسمة تقريبا مع حجم فئة نسوية فاق 2مليون و300 ألف أي ما يعادل 19.4% من اجمالي هذه الفئة.

ويرجع التزايد المستمر لعدد العمال في هذه المرحلة مقابل تراجع نسب البطال، للطفرة التي مست الاقتصاد الوطني نتيجة التحسن المستمر في أسعار البترول الذي بلغ أسعارا قياسية قبل 2013، فقد بلغ الناتج الإجمالي سنة 2013 وفق احصائيات وزارة المالية 522.6 مليار دولار، أين بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي هذا 13.788 ألف دولار.

[1]- عبد اللطيف أشنهو، مرجع سابق، ص 24

[2] - الطاهر جليط، مرجع سابق. ص ص 199-218

وهذه المداخيل المالية الكبيرة سمحت بإعادة إنعاش الاقتصاد، ومنه خلق مناصب عمل جديدة لطالبي العمل. وتتميز هذه المرحلة بهيمنة النشاط الاقتصادي الخاص الذي بلغ 58 % أي أكثر من 6 ملايين عامل من مجمل اليد العاملة، وهذا ما يدل على التراجع الكبير لمقومات الدولة التي بنتها بعد الاستقلال المعتمدة على مبدأ الاشتراكية والمليكة العامة، وبداية هيمنة التوجه الليبرالي على المشهد الاقتصادي والذي لديه تبعاته على بقية جوانب الحياة الأخرى في المجتمع.

بالطبع عند قولنا الانتعاش الاقتصادي فهذا لا يعني أبدا انتعاش المؤسسات الاقتصادية وتحسين آدائها وفاعليتها، بل بالعكس من ذلك فإن هذه المؤسسات الاقتصادية وبالأخص الصناعية بقيت على حالها وعلى عقمها الإنتاجي، الفارق الوحيد مرتبط بالقطاع الخدماتي الذي تمكن بفعل مداخيل البترول الكبيرة من فتح المجال لعملية التشغيل والاحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات تبين ذلك:

والجدول التالي (04) يبين الفوارق الموجودة حاليا بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري

القطاع	قطاع الخدمات	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع الصناعة	قطاع الفلاحة
نسبة اليد العاملة في كل قطاع	%61.6	%16.8	%13	%8.7

المصدر: الديوان الوطني لاحصائيات-2015

تعبر نسبة اليد العاملة في كل قطاع على انتشاره في المجتمع، وفي نفس الوقت تعبر عن سيرورة التاريخية للاقتصاد في الجزائر بحيث يلمس تراجع كبير في قطاع الصناعة (13%) مقارنة بقطاع الخدمات (61.6%) الذي صار القطاع المهيمن، في حين هناك تزايد في اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية (16.8%)، وهذا تعبير عما يشهده المجتمع من حركية على مستوى بناء المنشآت القاعدية نتيجة لتحسن مداخيل البترول في هذه الفترة، والتي مكنت الدولة من استدراك النقص الكبير في هذه المنشآت. بالنسبة للفلاحة فإنها ورغم كل السياسات المتعاقبة بقيت جد متأخرة لعدم ميول الأفراد نحو هذا القطاع. وتفضيلهم كل ما لديه علاقة بالمدينة إذا انطلقنا من فكرة أن الفلاحة تعني الريف.

وفي ظل تراجع البطالة نتيجة توفير مناصب عمل جديدة في سوق العمل، فإنه قد أصبح للأفراد القدرة من جديد على توفير مصدر دخل ثابت وتحسن وضعيتهم الاقتصادية، بالتالي صار لديهم القدرة على الانفصال مجددا عن الأسرة الممتدة (التي وصفناها بالهجينة) لأن بقاءهم في إطار أسرهم الممتدة كان قهريا أكثر منه ارادیا، وأن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وأزمة السكن قد لعبتا دورا مهما في بقائهم في بيت الوالدين، وهذه الظروف لم تعد حاضرة في ظل الانتعاش الاقتصادي الجديد. وقد نستدل في طرحنا هذا بالديناميكية الجديدة في مجال السكن بالجزائر بصفة عامة وبالمنطقة المدروسة بصفة خاصة، من خلال ظهور أحياء جديدة متكونة من عمارات ذات عدة طوابق موجهة طبعا لأسر نووية،

وتدخل هذه التجمعات السكنية في عدة أطر منها السكن الاجتماعي الممون من طرف الدولة، السكن بالإيجار، السكن التساهمي، وهي صيغ سكنية تساهم الدولة فيها بشكل كبير نتيجة مداخيل البترول القياسية، وأيضا قدرة الأفراد على المساهمة فيها أيضا من خلال دفع نسب محددة من أموالهم، وهي تعبير عن قدرة هؤلاء على المساهمة في مثل هذه المشاريع السكنية بعد أن تمكنوا من حصولهم على مناصب عمل وتحسن دخلهم. وهذا يدفعنا للقول إن هناك توجه جديد نحو إعادة بناء وانتشار الأسرة النووية في حال استمرت الظروف الاقتصادية على حالها.

3-إلى أي مدى أثر التصنيع وعمل الأفراد في المؤسسات الاقتصادية الجديدة على قيم وثقافة الأفراد:

إذا انطلقنا من فكرة أن العمل في الصناعة وفي قطاعات اقتصادية يمكن وصفها بالعصرية قد ساهم بشكل كبير في تغير البناء الأسري في الغزوات على الخصوص وفي الجزائر على العموم بانتقاله من الممتد(التقليدي) إلى النووي، وهذا ما حدث على الأقل في المجتمعات الغربية بعد الثورة الصناعية. فإن الاشكال الذي لطالما طرح هو عن مدى تأثير هذه الحياة الاقتصادية الجديدة على بنية الروابط الأسرية والقيم التي تحملها هذه الفئة العمالية والاجتماعية الجديدة؟

عند استحضار التاريخ الاقتصادي والتنموي في الجزائر على العموم ومنطقة الغزوات على الخصوص والتي هي نموذج الدراسة، ومقارنة بكل ما تم التخطيط له والنتائج المترتبة عن مثل هذه التخطيطيات يظهر لنا أنه على الرغم من السياسة الاقتصادية الصناعية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية والإمكانيات المادية والبشرية وحتى الأكاديمية المسخرة لهذا القطاع إلا أن النتائج المحصلة كانت بعيدة عن الأهداف المرجوة. فحقيقة أن العملية التنموية هذه المبنية على اقتصاد صناعي كان لها الأثر الكبير على الحياة الاجتماعية والمادية وحتى الثقافية للأفراد، من خلال تحسن الوضعية المادية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد عن طريق دخل أحسن ومستقر عكس العمل في الزراعة وتذبذب الحياة المادية للأفراد فيه، وظهور تنظيمات اجتماعية جديدة مقابل تراجع تنظيمات اجتماعية تقليدية كالقبيلة والعائلة، وهذا بفضل ما يمكن للعيش في المدينة والعمل في المؤسسات الاقتصادية الحديثة أن تقدمه للفرد. لكن، رغم ذلك فإن التصنيع لم يرقى إلى التطور المنتظر وبقي عقيما فجل المؤسسات إما انهارت تماما أو أن بقائها بقي مرهون فقط بإعانات الدولة، بحيث تحولت هذه المؤسسات مع مرور الوقت إلى عبئ على الخزينة العمومية، كذلك أن التركيز على التصنيع والقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بمحيط المدينة أدى ومنذ الاستقلال إلى موجة هجرة كبيرة أو ما يعرف بالنزوح الريفي الذي ترتب عن ظاهرة التصنيع والتشجيع غير العقلاني لهذا القطاع الذي ارتكز في محيط المدينة التي تحولت مع مرور الوقت إلى وجهة معظم الجزائريين الذين هجروا الريف وهجروا الزراعة من أجل البحث عن

حياة أفضل، لا تكون إلا في إطار المدينة وفي أحضان المصنع، وهذا ما خلف اكتظاظا وضغطا هائلين على المدينة الجزائرية التي هي في الواقع ارث استعماري لم تكن مهيأة لهذا الكم والنوع من الهجرة. فمع مرور الوقت لم يعد هناك استيعاب لهؤلاء المهاجرين ولعائلاتهم، كما أن المؤسسات الصناعية لم يعد في مقدورها توظيف المزيد بالأخص مع بروز الأزمة الاقتصادية في الجزائر مع منتصف الثمانيات واشتدادها في فترة التسعينيات، بحيث أصبحت تبحث عن مختلف الطرق والوسائل لتخفيف الضغط عليها بانتهاج وسائل متنوعة من تقاعد مسبق، ذهاب إرادي، تسريح، ....ما خلق ظواهر جديدة وخطيرة في نفس الوقت من بطالة، أزمة سكن، أحياء قصديرية، ارتفاع نسب الجريمة،...

من جهة أخرى وبالحديث دائما عن الدور الاجتماعي والثقافي للمؤسسة الصناعية[1] فإن ما كان مرجوا منها لم يحقق على أرض الواقع. فقد كان ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات على أنها رمز من رموز التحضر المدني، الذهني والسلوكي، وأن بناء اقتصاد صناعي متطور سوف يساهم بشكل كبير في تغيير ملامح المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي تقليدي، إلى مجتمع صناعي متحضر، فالمؤسسة الصناعية تقوم على مجموعة من القيم والمعايير كالتنظيم المحكم، واحترام المسؤولية واحترام الأفراد لبعضهم البعض، واحترام الوقت ...، أي أنها تمثل مؤسسة للتنشئة الاجتماعية عصرية، وبمجرد احتكاك الأفراد بهذه

[1]- انظر، جمال غريد، " العامل الشائع. عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، انسانيات، العدد 1، 1997، ص ص 23-7

المؤسسة وبقيمها ومع مرور الزمن، وبفعل العمل ستنتقل هذه القيم إلى هذه الفئة العمالية التي ستتحول في حذ ذاتها إلى فئة حاملة لهذه القيم الجديدة، فيعملون بذلك على نشرها في المجتمع، إما عن طريق الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو من خلال تفاعلهم مع بقية أفراد المجتمع. بحيث يجعل Renaud sainsaulieu من المصنع مؤسسة بمقدورها أن تنشر أسسها الثقافية في المجتمع مثلها مثل العائلة [1] ونفس

الشيء بالنسبة للمدينة وما تحمله من قيم التحضر والتقدم، لكن الواقع كان مختلفا لأن التأثير كان في الكثير من الأحيان معكوسا، فلا المؤسسة الصناعية ولا المدينة تمكنتا من التغيير الكلي لذهنـــية وسلوك أغلـــبية الأفر اد. بحث تحولت المدينة إلى امتداد للريف الجزائري وما يحـــــمله من ذهنية وســـــلوك، ونفس الـشـيء بالنسـبة للمؤسسة الصناعية التي أخـذت الطـــابع الذهني للعـــامل الجـــــــزائري (الفلاح).

لذلك لم تبلغ المؤسسة الصناعية في الجزائر أهدافها الثقافية والاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو إعادة التنشئة الاجتماعية مثلما يصفها جمال غريد، لذلك فحتى التأثير على المستوى الأسري رغم تحوله نحو النموذج النووي إذا اعتبرناه نتاج للعملية الاقتصادية، بقي محدودا هو الآخر. بحيث بقيت الأسرية متمسكة بخصوصياتها وبقيمها التقليدية المتوارثة رغم دحول أفرادها في نمط اقتصادي ومعيشي جديدين -سنتفصل في الموضوع لاحقا-.

[1] A consulter : Renaud Sainsaulieu, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise*, Dalliz, Paris, 1987

خلاصة الفصل:

لقد كان للعوامل الاقتصادية والمادية تأثير كبير على الحياة الاجتماعية للأفراد بمنطقة الغزوات وحتى في المناطق التي شهدت نفس التحولات الاقتصادية المتسارعة، فقد ساهم التصنيع وسياسته المنتهجة من تغيير نمط الإنتاج ومنه نمط الحياة. حيث سمح هذا الأخير ببروز حراك اجتماعي ومهني كبيرين، كذلك ساهم في تحسن الوضعية المعيشية للأفراد، من خلال تمكينهم بلوغ أهداف لم تكن متاحة من قبل، كذلك سمح هذا العامل بتغيير جزء من الجوانب التقليدية للحياة، فالعمل في المصنع وما يجوبه من تنظيم ومبادئ وقيم ساهم في ظهور جماعات اجتماعية جديدة كالعمال والموظفين في المؤسسات الصناعية أو الخدماتية، وظهور تنظيمات جديدة كالنقابات والجمعيات بحيث صارت حياة الفراد أكثر ديناميكية أو حركية.

لكن بالنسبة لنا فإن الاقتصاد كان اهم عامل في تغير البناء الأسري بالغزوات، حيث ساهم في تراجع البناء الأسري التقليدي بانتقاله من القبلي نحو العائلة ثم نحو الأسرة النووية، التي هي في الواقع نتاج للتحولات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة، والتي تعبر في نفس الوقت على القدرة الكبيرة لتكيف الأسرة مع التغيرات التي تحيط بها.لكن من دون اعتبار أن الأسرة النووية هي آخر صورة لتحول البناء الأسري، بحيثاستخلصنا أن تغير الأسر ة من نمط معين نحو الآخر لا يكون بشكل نهائي ولا يكون بشكل خطي، ولا بشكل دائري أي أنها تنطلق من صورة على أن تعود إليها، بل ان الأسرة تتكيف مع الظروف الاقتصادية

التي تعيشها، فتتحول إلى أسرة نووية عندما تكون الظروف الاقتصادية حسنة أو ملائمة، بحيث تفتح المجال للأبناء بالانفصال عن اسرهم الممتدة رغبة منهم وفي نفس الوقت تعبيرا عن الاستقلالية والفردانية، لكن عندما تقع الأسرة في أزمة اقتصادية، فإنها تغير من بنيتها لتتحول إلى اسرة ممتدة بحيث يجتمع أفرادها داخل هذا النوع من الأسر بهدف مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، وهذا تعبير عن التضامن والتكافل والتعاون. وما تلبث أن تتحول إلى أسر نووية بمجرد تحسن الوضعية الاقتصادية والمعيشية لأفرادها. ودوام الأسرة النووية أو الممتدة ليس مرتبط بمتغير الزمن بل يبقى متعلق بدوام الوضعية الاقتصادية للأسرة. فقد تتغير الأسرة من نمط نحو نمط في وقت وجيز، لكن بإمكانها في نفس الوقت أن تبقى في نمط معين لمدة طويلة جدا.

الفصل الثاني:

العوامل الحضرية والثقافية ودورها في تغير البناء الأسري بالغزوات

مقدمة:

يعتبر حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي[1]. فأي تعديل يحدث في الجماعات الإنسانية قد يكون عاملا من عوامل التغيير، فنجد أن التغيرات الجماعية سوف تغير إمكانيات السلوك الاجتماعي والوظيفة الجمعية[2]، فالتركيبة السكانية للمجتمع وانتشارها لها الأثر الكبير على مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد. فبناء على فكرة اميل دوركايم فإن المجتمع الذي تكون فيه نسبة محدودة ومبعثرة في محيط شاسع يكون بإمكانها العيش دون اللجوء إلى تقسيم عمل معقد، فالأسر والعائلات المقسمة على هذا المحيط لا تتضايق اقتصاديا وبإمكانها الاعتماد على نفس الموارد (الزراعة، الصيد)، في حين عندما تنمو هذه المجتمعات وتصبح أكثر تعقيدا فإن ديمومتها واستمراريتها تصبح مرتبطة بطبيعة تقسيم الأدوار وتطوير التخصصات. بالنسبة Georges Balandier، ومن خلال دراسته للتحولات الاجتماعية في المجتمعات الإفريقية، فقد استنتج أن العامل الديموغرافي يبقى أساسيا في عملية التغير الاجتماعي لكنه ليس بالوحيد إذ أنه يتفاعل مع عوامل أخرى أو ما يسميه بالتغير التراكمي، وهو نتاج عن مزيج ديناميكي، لذلك يربط الكاتب العامل الديموغرافي بالعامل الاقتصادي إذ يعتبر أن الخصوصيات الديموغرافية والخصوصيات الاقتصادية للجماعات مرتبطة بشكل كبير جدا

[1] -عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة-المفاهيم والاشكاليات...من الحداثة على العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2016، ص187

[2] - أحمد عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 269

فيما بينها، بحيث أنها إما أن تخلق أو قد لا تخلق وضعية محفزة لإعادة تنظيم اجتماعي وثقافي"[1].

بالتالي نرى ان تكون وانتشار الأسرة النووية بالغزوات ناتج عن تفاعل هذين العاملين الأول مرتبط بالجانب الاقتصادي الذي تحول إلى محفز للعامل الثاني المرتبط بالجانب الديموغرافي والحراك الاجتماعي والجغرافي الذي مس المنطقة بعد الاستقلال نتيجة للسياسة الاقتصادية المنتهجة.

كذلك أن الهجرة نحو المدينة أو العيش في وسط حضري والعمل في مؤسسات اقتصادية جديدة لم تكن العوامل الوحيدة في تغيير البناء الأسري. فهناك عوامل أخرى نرى أنها متداخلة مع العاملين المذكورين، لكن لديها تأثير ليس بالمادي بل ذهني وقيمي بالدرجة الأولى. ويتعلق الأمر بالجانب الثقافي والذي تساهم فيه مؤسسات أخرى مثل المدرسة أو الاعلام مثلا. بالطبع تبقى المنطقة الحضرية (المدينة)الوعاء الأنسب لانتشار مثل هذه المؤسسات مقارنة بالريف لذلك ربطنا العامل الحضري بالجانب الثقافي في عملية تغير البناء الأسري بالجزائر عامة وبمدينة الغزوات خاصة. فالتعليم مثلا كان الوسيلة الأنجع في تحسن المستوى التعليمي والذهني للأفراد وفي نفس مصدر جديد للقيم ساهم في تشجيع الأفراد على الاستقلالية وبناء أسر نووية نتيجة الفردانية المكتسبة من مثل هذه المؤسسات.

[1] -Georges Balandier, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Presses Universitaire de France, Paris, 1963, P491.

وفي نفس الوقت كان التعليم اهم وسيلة لتغير مكانة الأنثى في الأسرة والمجتمع سواء من ناحية الذكور أو من ناحية الاناث أنفسهن.

I-الأسرة النووية بالغزوات كنتاج لعملية الهجرة :

يمكن اعتبار عملية الهجرة كثاني أهم العوامل التي ساهمت في تغيير البناء الأسري في الجزائر وفي الغزوات، فالهجرة كانت من بين عوامل تراجع الأسرة الممتدة وفي نفس الوقت انتشار الأسرة النووية، فحقيقة أن الاقتصاد وبالأخص التصنيع في منطقة الغزوات كان من بين اهم عوامل التغير الاجتماعي الذي أنتج الأسرة النووية، ولكنه ليس الوحيد طبعا، فالتصنيع المكثف بالغزوات وتحوله إلى مصدر مهم لاستقطاب اليد العاملة دفع بالأفراد للهجرة نحو هذه المنطقة، من أجل البحث عن عمل أفضل. وهذه العملية كانت بمثابة فرصة الأفراد للانفصال ليس فقط عن الريف الذي امتاز بالقساوة والفقر والعزلة، ولكن أيضا عن الأسرة الممتدة التي كانوا ينتمون إليها، ولم يكونوا لينفصلوا عنها لولا توفر فرص عمل جديدة في المدينة وضواحيها، بالتالي كان هذا التغير على المستوى الاقتصادي هو من بين اهم محفزات الهجرة ومن ثم تراجع الأسرة الممتدة وبداية الانتشار الواسع للأسرة النووية بالمنطقة.

1-السيرورة التاريخية لعملية الهجرة بالغزوات وتأثيرها على البناء الأسري بالمنطقة :

على الرغم من قدم ظاهرة الهجرة سواء بالنسبة للغزوات أو الجزائر أو المنطقة المغاربية بصفة عامة. إلا أن ما يميز الظاهرة الحضرية في هذا الفضاء الجغرافي أن سكان المغرب الأوسط على أغلبيتهم ريفيون، ويشكلون رغم اختلافهم الاثني، اللغوي أو الثقافي نوعا من التنظيم الاجتماعي المتشابه، قائم على البنية القبلية. هذه البنية والتي اعتبرت منذ مدة طويلة أنها متصلبة ومتجذرة، تتميز في الحقيقة بمرونة كبيرة وبقدرة غريبة على التكيف مع الوضعيات التاريخية المتقلبة مثلها مثل الظروف البيئية القاسية.[1] والغزوات التي هي مجال الدراسة تتقاسم نفس الخصوصيات الحضرية مع مثل هذه المناطق. فالطابع القبلي أو الريفي كان يميز المنطقة، وعملية الهجرة تبقى في غالبها موجهة من الريف نحو المناطق الحضرية، وفي هذه الهجرة تأثير على البناء الأسري الذي كان الطابع القبلي ميزته وأساس نسق القرابة الخاص به.

من أجل تفسير ظاهرة الهجرة بمنطقة الغزوات فإنه يمكن تقديم عدة مراحل وتصنيفات لسيرورة هذه العملية بالمنطقة، من هجرة ما قبل الاستقلال وما بعده، أو هجرة خارجية أي من الغزوات نحو مناطق خارجية بالأخص نحو أوروبا وبالتحديد نحو فرنسا، أو هجرة داخلية مرتبطة أساسا بالهجرة من الريف نحو المدينة. وكل أنواع هذه الهجرة ساهمت بشكل معين في تغيير البناء الأسري بالمنطقة. رغم أننا نرى أن التغيير الحقيقي المترتب عن

[1] –Yves GuillermouM « Villes et compagnes en algérie », in, Autrepart, N11-1999, pp 47-60

الهجرة والذي مس البناء الأسري بشكل كبير، كان مرتبط بمرحلة التصنيع الذي شهدته منطقة الغزوات في السبعينيات من القرن الماضي.

1-1-الحياة الاجتماعية والأسرية بالغزوات قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي :

حسب الدراسة المونوغرافية التي أنجزها Francis Llabador [1] حول منطقة الغزوات. فإنه قد أشار إلى أن سكان منطقة الغزوات قد عاشوا داخل قلعة شيدت فوق هضبة "تونت" والتي بنيت في العهد المريني في القرن 16،وقد تكون أهل المنطقة من اثنيات مختلفة،من أمازيغ، عرب و أندلس ممن هاجروا بعد سقوط هذه الأخير في يد الاسبان، وحسب نفس الدراسة فإن أهل المنطقة

اعتمدوا على مصدري عيش اساسيين، الأول كان الزراعة الذي كان في حقول المجاورة لواد غزوانة* أما المصدر الثاني فكان عائدات القرصنة التي اشتهر بها أهل المنطقة. حتى أن تسمية الغزوات قبل الاحتلال الفرنسي كانت تنسب لهؤلاء أي "جماعة الغزوات"."les brigands de ghazaouet"

بعد احتلال الجيوش الفرنسية لشاطئ الغزوات وحسب Francis Llabador فإن اتفاق تم بين الجيش الفرنسي وسكان جماعة الغزوات على ألا يكون أي اعتداء بين الطرفين، حيث يواصل سكان المنطقة حياتهم بشكل طبيعي دون التدخل في عملية "الاستكشاف" مثلما سماها الفرنسيون في بداية احتلالهم للمنطقة. لكن بعد دخول الأمير عبد القادر في مقاومة الفرنسيين، وبعد عملية زحفه نحو المنطقة، قام بطلب العون والدعم من أهالي الغزوات الذين لم يترددوا في تقديمهما له، لتتكلل هذه المساعدة في

[1] - Francis Llabador,op*cit*, 1948

* واد غزوانة، عبارة عن واد كان يعبر منطقة الغزوات، ومصبه في الشاطئ الذي تحول بعد الاستعمار الفرنسي إلى مدينة وميناء الغزوات.

معركة "سيدي براهم" الذي مني فيها الجيش الفرنسي بهزيمة كبيرة قتل على إثرها قائد الجيوش Lucien de Montagnac سنة 1845. لكن بعد توقف مقاومة الأمير عبد القادر واستسلامه سنة 1847.قام الفرنسيون بمعاقبة سكان الغزوات بطردهم من قلعة تونت ثم تحطيم هذه الأخيرة بشكل تام عن طريق المدفعية. وهذه الأحداث شكلت حقبة جديدة بالنسبة لسكان المنطقة الذين تشتتوا حول مدينة الغزوات التي تحول اسمها إلى Nemours . بالتالي عاش هؤلاء في تجمعات عائلية حول المدينة. وكان أهم هذه الأحياء حي سيدي اعمر وحي أولاد زيري.

وهذه التجمعات العائلية الجديدة كانت مكونة من عدة اسر ممتدة تحمل في الغالب نفس الاسم العائلي، وهذا ما كان يميز منطقة الغزوات في تلك الفترة وما بعدها، حيث بالإمكان تمييز الحياء بأسماء الأسر التي تعيش فيها على حسب تعداد أفرادها والمنازل المكونة للحي.

1-2-بوادر ظهور عملية الهجرة بالغزوات في الفترة الاستعمارية:

لقد ساهم الاحتلال الفرنسي في خلق جو اجتماعي واقتصادي وثقافي جديد بالمنطقة، ويمكن القول إنه قد ساهم بشكل معين في عملية التغير الاجتماعي في تلك الفترة، فقد غير مثلما ذكرناه أعلاه من الحياة الاقتصادية بالمنطقة بخلق ميادين عمل، تعتبر جديدة بالنسبة لأهالي الغزوات من عمل في الميناء وفي الصيد البحري، ولكنه ساهم أيضا في بروز ظاهرة جديدة تمثلت في الهجرة (الهجرة الخارجية بالدرجة الأول).

1-2-1-الهجرة الداخلية بمنطقة الغزوات في الفترة الاستعمارية:

في هذه الفترة قد نتحدث عن العديد من العوامل التي ساهمت في عملية الهجرة الداخلية بالجزائر عموما وبالمنطقة المدروسة على وجه الخصوص، فسواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، فإنها عوامل أنتجها الاستعمار في حد ذاته، حيث حفز هذا الأخير ظاهرة الهجرة الداخلية بدفعه الأفراد لترك الريف والتنقل نحو المدينة(الفرنسية) التي بناها المستعمر بالمنطقة، إما قهرا، بالأخص في فترة حرب التحرير وإما اراديا من خلال بحث المهاجرين عن حياة أفضل. وقد أشارصالح فرحي أن ظاهرة الهجرة الداخلية بالجزائر قد بدأت في التطور مع بداية 1950 وهي هجرة موجهة نحو المدن الجزائرية. وأصل الظاهرة يعود إلى طول مدة حرب التحرير داخل المناطق الحدودية والجبلية وإلى الفوارق الجهوية العميقة بين العالم الحضري والعالم الريفي، وبين الجبل والسهل.[1]

اقتصاديا، وبالنسبة للمنطقة المدروسة في هذه الفترة، فإن الهجرة الداخلية لم تشهد حركية كبيرة، وهذا بالنظر إلى نقص المحفزات لذلك، فمصادر العمل في المنطقة أثناء الاحتلال الفرنسي كانت محدودة هي الأخرى، ما عدى الصيد البحري الذي تمكن أهالي المنطقة، بالأخص سكان الأحياء المحيطة بمدينة الغزوات مثل حي سيدي أعمر

[1] - Salah Ferhi : « LeTrara (ouest Algérien), espace d’émigration », in, Mediterranée, N 3.4-1992, pp 63-66

وولاد زيري من الولوج إلى هذا القطاع الذي كان يمتاز بالمحدودية والبدائية وكذا الصعوبة، بالتالي لم يستقطب الصيد البحري في بدايته الكثير من أهالي المنطقة وحتى بالنسبة لمن امتهنوا هذا العمل فانهم لم يندمجوا فيه بشكل كامل مثلما اشرنا إليه في الفصل السابق، بحيث كانوا كمزارعين أكثر منهم كبحار ة صيادين، لذلك لم يحدث هذا القطاع ديناميكية جغرافيا كبيرة، مثله مثل العمل في الميناء القائم على شحن وتفريغ السفن التجارية الذي كان ينجز في الغالب من طرف سكان المناطق الريفية المجاورة لمدينة الغزوات، ممن كانوا ينتقلون إلى ميناء الغزوات في حال وجود بواخر من أجل شحن أو تفريغ تلك البواخر، على أن يعودوا إلى مقر سكناهم الريفي بعد الانتهاء من العمل. وبما أن الفلاحة كانت من بين أهم موارد الدخل بالنسبة للريف المجاور للمدينة، فإن هذا القطاع وبصفته المصدر الوحيد للدخل، كان من بين العوامل التي لم تساهم في تشجيع الهجرة من الريف نحو مدينة الغزوات لنقص فرص العمل، لذلك بقي الأفراد متمسكين بعملهم الفلاحي، وحتى ترددهم على مدينة الغزوات كان من أجل تسويق منتوجاتهم التي كانت تتمثل غالبا في. الحبوب المنتجة من طرف الفلاحين الصغار الذين يأتون بها من المناطق الفلاحية المجاورة لهذا الميناء[1] حيث كانت تجمع ثم تصدر عن طريق الميناء.

[1]– مولاي الحاج مراد: " الغزوات: مدينة في ظل التحولات السوسيو-ثقافية" مجلة انسانيات، وهران، العدد 5، 1998، ص ص 35-48

كذلك من بين الأسباب التي لم تحفز الهجرة نحو مدينة الغزوات، هي أن هذه المنطقة وضواحيها امتازت بأراضي زراعية محدودة النطاق، وغالبا ما كانت موجهة للاقتصاد والاستهلاك العائلي، الأمر الذي لم يشجع على هجرة أهل الريف نحو هذه المنطقة. كذلك وبالنظر إلى الطبيعة الجغرافية لمدينة الغزوات وما يحيط بها من طابع جبلي (جبال تزارة) والعزلة التي كانت تميز الريف عن المدينة، فإنها لم تشع هي الأخرى حراك الأفراد، فنقص المواصلات والطرق عرقلا هذه العملية، أو على الأقل أخراها.

1-2-2-الهجرة الخارجية (نحو فرنسا):

تبقى الدراسات المتعلقة بعملية هجرة سكان المنطقة نحو فرنسا قليلة في هذه الفترة التاريخية، بالتالي اعتمدنا بشكل كبير على دراسة زمور زين الدين[1] الذي يشير من خلالها إلى أن الهجرة من الغزوات نحو فرنسا هي أكثر قدما من النزوح الريفي نحو المنطقة. ويظهر أن احتلال فرنسا للمنطقة لعب دورا كبيرا في تشجيع هذه العملية، بالطبع الدوافع تبقى متقاربة بالنسبة للأفراد وبالنسبة لمختلف أنواع الهجرة، وهي البحث عن العمل والبحث عن حياة أفضل، وبما أن ظروف الحياة وظروف العمل بالغزوات ونقص فرص العمل كانت هي السائدة في الفترة التي تلت الاستعمار الفرنسي للمنطقة، فإن الأفراد لم يترددوا في التوجه نحو فرنسا في ظل وجود تسهيلات ووسائل السفر نحو

[1] - Zemmour Zine-eddine: « Migrations et ouvierisation : Les trajectoires professionnelles d'anciens paysans de l'ouest Algérien », These de doctorat en sociologie du travail, Université de ParisVII Denis Diderot,1994

فرنسا. حيث أن هجرة سكان الغزوات، مغنية وندرومة بدأت بعد حرب 1914-1918[1].

لتتحول منطقة ترارة* إلى ثاني بيت للمهاجرين بعد القبائل[2]. حيث أخذت عملية الهجرة الخارجية مع نهاية 1930صورة استعراضية، إذ لم يتوقف سكان ترارة عن الهجرة نحو أوروبا وبالتحديد نحو فرنسا وبلجيكا...ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اشتد هذا النوع من الهجرة نتيجة الطلب المرتفع على اليد العاملة في سوق العمل الفرنسي[3] حيث بلغ عدد المهاجر ين بعد 1946، 4000 مهاجر[4] وهو عدد كبير مقارنة بنسبة السكان في تلك الفترة. حيث بلغ المعدل الكلي للعمالة الجزائرية التي دخلت التراب الفرنسي سنة 1953 ما يقارب 29 ألف مهاجر[5]. وقد زاد اندلاع حرب التحرير بالجزائر (1962/1954) من تزايد توجه الأفراد نحو الخارج بسبب سياسة الحشد وممارسات المراقبة التي زعزعت السكان المحليين (لمنطقة ترارة) .... بعد استقلال الجزائر وبفعل اتفاقيات الهجرة بين الجزائر وفرنسا فإن حصة هجرة سكان ترارة وفق هذه الاتفاقية قد قدرت بين فترة 1974/1962 بـ 1500 فرد سنويا... لتتوقف العملية بشكل "رسمي" مع بداية سنوات 1970 أولا من طرف السلطات الجزائرية في 1973... ثم من طرف

[1] –R.Montagne, « Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole », Citer in, Zemmour Zine-eddine,Ibid, p 23.

*ترارة: جغرافيا، تعبر عن منطقة الغزوات وضواحيها، نسبة إلى جبال ترارة الممتدة على طول الساحل لأقصى الغرب الجزائري وبالتحديد شمال تلمسان. وتنسب أيضا إلى مجموعة من القبائل التي عاشت بهذه المنطقة، ومنطقة الغزوات هي جزء من هذه المنطقة.

[2] – Bouziane Semmoud, « L'industrialisation de Ghazaouet, étude de localisation industrielle. Implication géographique », Cahiers géographiques de l'Ouest 3, Université d'Oran, 1979, p p 264-295.

[3] -Salah Ferhi : « LeTrara (ouest Algérien), espace d'émigration », in, Mediterranée, N 3.4-1992, pp 63-66

[4] - Zemmour Zine-eddine,Ibid, P 24

[5] –« La situation démographique de l'Algérie en 1954 », in, Série sociale, N 46-25 Mai 1955

السلطات الفرنسة 1974 لأسباب اقتصادية[1]. بالطبع هذه الإجراءات والعوامل لم توقف الهجرة نحو فرنسا بشكل نهائي. حيث قدرت هجرة سكان منطقة ترارة نحو أوروبا بأكثر من 58900 فرد، مقارنة بالهجرة الكلية لولاية تلمسان المقدرة بـ 137000 مهاجر، أي 43% من العدد الكلي[2] وهذه الأرقام تعبر بشكل جيد عن الحراك الجغرافي لأهالي المنطقة نحو فرنسا، ومن المؤكد أن لهذا الحراك تأثيره على الحياة الاجتماعية والأسر ية بمنطقة الغزوات.

1-2-3-سيرورة الهجرة الخارجية (نحو فرنسا)، وبداية تغير البناء الأسري بمنطقة الغزوات:

لقد كان لعملية الهجرة هذه نحو فرنسا أولى بوادر التغيير على المستوى الأسري بالمنطقة، وهذا بالنظر إلى كون الحراك الاجتماعي مرتبط في حد ذاته بالحراك الجغرافي للأفراد. فالهدف من الحراك كان دائما من أجل. " تحسين المداخيل، الزواج والقدرة على الانفصال عن الأسرة الممتدة، وفي الأخير من أجل العيش في المدينة والهروب من الظروف الصعبة بالقرية" [3]

لكن الوصول إلى هذه الأهداف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالانفصال عن الأسرة الممتدة، لا يتم هو الآخر بشكل مباشر، وانطلاق عملية هجرة الأفراد نحو فرنسا بعد

[1] - Monographie de la wilaya de Tlemcen, Cité in : Salah Ferhi, Ibid.
[2] - Salah Ferhi,Ibid, p 64
[3] - Zemmour Zine-eddine,Ibid, p 59.

استعمار منطقة الغزوات من طرف الفرنسيين ما هي إلا بداية لبلوغ هذا الهدف الذي بقي لسنوات طويلة في طور التشكيل حتى بعد الاستقلال أي بعد 1962 و هذا على الأقل مثلما أشار إليه عبد المالك صياد[1] الذي يقدم صورة جديدة عن سيرورة هجرة الجزائريين نحو فرنسا، والتي حسبه تمر عبر عدة مراحل كل مرحلة من الهجرة تعبر عن حقبة تاريخية واجتماعية معينة، ونرى نحن أن كل مرحلة تعبر عن نموذج معين من الروابط الاجتماعية والأسرية، بحيث أن الهجرة كانت من بين أهم عوامل التغيير على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في الريف. وإذا ربطنا الفترة التاريخية التي نحن هنا بصدد الإشارة إليها فإنها تتوافق مع المرحلة الأولى من الهجرة التي قدمها عبد المالك الصياد والتي كانت من حوالي نهاية القرن 19 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، والتي يسميها بـ"هجرة لمهمة" والتي تكون بأمر من الجماعة "تاجماعت" التي ينتمي إليها الفرد المهاجر (وفي الغالب نتحدث نحن هنا عن العائلة التي ينتمي إليها الفرد) والذي يكون في خدمتها وفي خدمة مصالحها والعمل على استمراريتها أو إعادة انتاجها، بحيث أن انتقاله إلى فرنسا والعمل فيها لا يعني ابدا انفصاله عن الأسرة، بل يعبر في الواقع عن استمرارية لتلك الروابط الأسرية التقليدية التي تفرض على أفرادها الحفاظ على التزاماتهم اتجاه اسرتهم وأفرادها.

[1] -Abdelmalek Sayad, La double absence, Seuil, Paris, 1999.

وفيما يخص المنطقة التي نحن بصدد دراستها، فإن الفرد المتزوج حينما كان يسافر نحو فرنسا فإن اسرته تبقى في إطار الأسرة الممتدة التي تتكفل بالعناية بأفرادها، وحتى الأموال التي كان يرسلها المهاجر من فرنسا نحو أهله، فإنها لا تتجه نحو أسرته الخاصة (الزوجة والأبناء) بل تتجه نحو الأسرة الممتدة ككل، أي أن كل أفراد الأسرة الممتدة يستفيدون من تلك الأموال التي كان يرسلها، على أن تقوم هذه العائلة بالعناية بأفراد أسرته خلال غيابه. وفي الغالب كانت الهجرة نحو فرنسا أو الهجرة لمهمة (مثلما يسميها عبد المالك صياد) قائمة على مجموعة من المبادئ والقيم وحتى الضوابط. بحيث أن المهاجر بالإضافة إلى هذه المهمة-ديمومة الجماعة الزراعية وبقائها-فإن عليه الحفاظ على القيم الزراعية، ... في هذه الحالة فإنه سينال امتنان الجماعة وثنائها، وإلا فسيحكم عليه بالنبذ ويلحقه العار[1]

لكن، هذه الوضعية بالنسبة للمهاجر ين نحو فرنسا ما لبثت أن مسها التغيير، نتيجة للتغير على مستوى تمثل الأفراد المهاجرين لهجرتهم ولهدفهم منها. وهنا يشير عبد المالك صياد إلى المرحلة الثانية من الهجرة وخصوصياتها، والتي كانت حسبه مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية استقلال الجزائر أي 1962، وفي هذه المرحلة بدأت بوادر الفردانية تتجلى لدى الأفراد المهاجرين، وظهور تمثلات جديدة لمفهوم الهجرة بحيث أصبحت هذه الأخيرة موجهة لهدف فردي أكثر منه هدف جماعي. وحسب عبد

[1] - Abdelmalek Sayad, Ibid, p 53

المالك صياد بدأت الجماعة في هذه المرحلة تفقد سيطرتها على فردها المهاجر، بل والأكثر من ذلك صار هو من يخضع الجماعة لنفسه، في ظل ظهور بوادر الفردانية وحتى الرأسمالية الناتجة عن العمل المأجور بالدرجة الأولى، والتعاملات النقدية، وحتى التمدرس. فبعد أن كان المغترب تابعا وخاضعا لمجتمعه الأصلي، فإن هذا الأخير صار تابعا وخاضعا للمغترب[1]. وهذه الوضعية الجديدة على الأقل وفق نظرة عبد المالك صياد كانت من بين أهم العوامل في نخر أحد أقدم اشكال التضامن العائلي[2] وهذا كدليل على بداية تراجع ليس فقط هذا الشكل من التضامن، بل وأيضا تراجع في هيمنة وسيطرة الأسرة على أفرادها وتوجهها نحو بناء روابط اسرية جديدة (على الأقل بالنسبة للأسر الممتدة التي لديها أعضاء مهاجرين في فرنسا). وهذا ما سيفتح المجال لظهور المرحلة الثالثة من أنواع الهجرة التي يتحدث عنها عبد المالك صياد، والتي نرى نحن أنها من بين مراحل الهجرة التي سمحت ببداية استقلالية الأبناء عن أسرهم الممتدة والتوجه نحو بداية بناء أسر نووية خاصة بهم. وهذه الرحلة من الهجرة حسب عبد المالك صياد بدأت على الأقل بعد الاستقلال بحيث يطلق الكاتب على هذه المرحلة اسم" المستعمرة الجزائرية بفرنسا"، والتي تميزت بالتحاق الأسر بالمهاجرين والتي يصفها الباحث بـ"هجرة إسكان" والتي تتميز بتكون جماعات أو مجتمع صغير أكثر استقلالية. ويظهر أن هذه المرحلة

[1] -Ibid, p 55
[2] -Ibid, p 54

قد ساهمت بشكل كبير في تراجع الأسرة الممتدة من خلال هجرة أعضائها، بالأخص عندما يتعلق الأمر بهجرة مكثفة، مثلما كان عليه الحال بمنطقة الغزوات (أشرنا إليه أعلاه). وعند الحديث عن الهجرة في هذه المرحلة وحتى بعدها، فإن هذا لا يعني أبدا انسلاخ كامل للمهاجرين عن بلدهم الأصلي وعن القرابة التي تربطهم بمجتمعهم بالغزوات، بل أن العيش في فرنسا وبناء أسر نووية هناك لم يمنع من عودة هؤلاء إلى بلدهم الأصلي سواء أثناء العطل، أو في بعض الأحيان العودة بشكل كلي لكن ليس نحو أسرهم الممتدة بل في أسر نووية. فقد يتحول مشروع العودة نحو الجزائر عند فئة من المهاجرين إلى مشروع مزدوج الوظيفة، فالجزائر عند البعض " ...قد صارت بلد العطلة، أين يستثمر ببناء منزل بإمكانه أن يستقبل الأسرة اثناء العطل، والذي بإمكانه أن يكون أيضا الملجأ الأخير في حال عودة قهرية[1]. وهذه الفئة من المهاجرين بقيت في تردد مستمر على الجزائر وعلى المنطقة.

ليس لدينا احصائيات محددة حول المساكن المشيدة بمنطقة الغزوات من طرف المهاجرين القاطنين بفرنسا، لكن هناك انتشار كبير جدا لمثل هذه المساكن، فإذا اخذنا بعين الاعتبار دراسة زمور زين فإن بعض القرى المحيطة بالغزوات صارت مرتبطة في حد ذاتها بالمغتربين. " Le village des devise" التي تطلق على (منطقة "تونان" بلدية تابعة لدائرة الغزوات حاليا)، ونفس التسمية نجدها بالنسبة لمنطقة البور (بلدية

[1] – H. Le Masrne, , *Le retour des émigrés algériens*, 1982, Cité in, Zemmour Zine-eddine, Opcit, p 47

يغمراسن التابعة والمجاورة هي الأخرى لدائرة الغزوات). هؤلاء المغتربون تربطهم صلة كبيرة بالمنطقة دفعتهم إلى بناء مساكن (في الغالب مساكن كبيرة المساحة) لتمضية العطل، أو مثلما أشار إليها زمور زين الدين، كملجأ في حال عودة قهرية.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن هناك صنف آخر من المهاجرين عاد بشكل نهائي إلى المنطقة واستقر بها، لكن في اسر نووية. ليس بشكل قهري، لكن الظروف الاقتصادية بالغزوات وبعد تحسن الحياة المادية بالمنطقة-مع نهاية السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات-من خلال تشييد مصانع، وتوفر فرص العمل، جعلت الحياة بمنطقة الغزوات ماديا وفيزيقيا أفضل من الحالة التي كان يعيشها المغتربون بفرنسا في تلك الفترة. خاصة وأننا نعلم أن أغلب من هاجر نحو فرنسا سواء قبل الاستقلال أو في الفترات التي تلت الاستقلال، مارسوا بالمهجر مهن شاقة، وعاشوا ظروف اجتماعية ومهنية صعبة هي الأخرى. حيث أن ظاهرة عودة المهاجرين نحو بلدهم الأصلي في هذه الفترة هي نتاج أيضا للمشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية) تمييز عنصري، تسريح من العمل والبطالة) التي كان يعيشها المهاجرون في المهجر[1].

بالتالي فإن تحسن الوضعية المالية والاقتصادية في الجزائر عامة والغزوات خاصة، وفي ظل تحسن حتى العملة الوطنية (الدينار) التي كانت تعادل العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي) أنداك، لم تحفز فئة من المهاجرين

[1] - Salah Ferhi, Opcit, p64.

على البقاء في فرنسا ودفعتهم هذه الظروف الجديدة للعودة مجددا نحو الجزائر، لذلك شهدت منطقة الغزوات بالأخص في السنوات الأولى من الثمانينات، عودة فئة من المهاجرين(يمكن وصفها بهجرة عكسية) نحو المنطقة والاستقرار بها، لكن في أسر نووية أي مستقلين عن الأسر الممتدة الأصلية، حتى وإن كان استقرارهم قريبا جغرافيا من الأسر الأصلية.

1-3-الهجرة الداخلية-دوافعها ودورها في تغير البناء الأسري بالغزوات بعد الاستقلال:

مثلما اشرنا إليه أعلاه، فإن بداية الهجرة الداخلية أو الهجرة نحو الغزوات وإلى خارج الغزوات ترجع إلى الحقبة الاستعمارية، أي بعد استقرار الفرنسيين بالمنطقة وبناء مدينة الغزوات من طرف هؤلاء، ثم بعد ذلك انشاء مؤسسات اقتصادية جديدة بالمنطقة من ميناء تجاري وصيد بحري، ومصانع تصبير سمك،... لكن هذه الهجرة نحو الغزوات(الداخلية) لم تكن بديناميكة كبيرة نتيجة محدودية فرص العمل، وعدم ملائمة الطبيعة الجغرافية بالمنطقة ونقص المواصلات،... لذلك فإن هذه الظروف قبل الاستقلال حفزت الهجرة الخارجية أكثر منها الهجرة الداخلية. بالتالي فإن الهجرة الداخلية لم تنطلق بشكل فعلي وبشكل كمي إلا بعد الاستقلال، وبالأخص بعد التوجه الاقتصادي الجديد الذي انتهج في هذه الفترة (مع بداية السبعينيات من القرن 20) والذي نتج عنه بناء مؤسسات صناعية

جديدة ذات قدرات إنتاج وتوظيف كبيرن، والتي أنتجت بدورها ديناميكية جديدة من خلال توسع قطاعات أخرى صاحبت هذه الديناميكية الصناعية. ما أدى إلى تحفيز الحراك الجغرافي نحو منطقة الغزوات من خلال البحث عن العمل بهذه المؤسسات الاقتصادية الجديدة وفي نفس الوقت استغلال ما يمكن أن تقدمه المدينة من امتيازات، والذي كان سببا فيما بعد في بداية الانتشار الواسع للأسر النووية بالمنطقة نتيجة انفصال الأبناء عن أسرهم الممتدة في الريف وحتى بالأحياء المجاورة للمدينة بحثا عن العمل وفي ظل أيضا توفر فرص للسكن والعيش الأفضل بالمدينة.

1-3-1-التنمية الاقتصادية والتوسع العمراني كمحفزين أساسين للحراك الجغرافي نحو المدينة ومحيطها:

ظاهرة الهجرة نحو المدن لم تشمل منطقة الغزوات فقط، بل كانت ظاهرة اجتماعية مست كل المدن الجزائرية سواء التي تركها الاستعمار أو التوسعات العمرانية التي صاحبت التوسع الصناعي بالمناطق الحضرية.

فقد كان لظاهرة التوسع العمراني للمدن المصاحبة لسياسة التصنيع في الجزائر بعد الاستقلال دورا أساسيا في هجرة الأفراد إلى هذه المناطق بحثا عن العمل ونمط حياة أفضل، وتظهر هذه التحولات الحضرية من خلال ظاهرة *التمدن*، حيث عرف المجتمع الجزائر هجرة جماعية خارجية وداخلية بعد الاستقلال حيث هناك أكثر من 100 ألف شخص يهاجرون داخليا كل سنة إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، وبحثا عن عمل وسكن. حيث أحصيت سنة 1966، 96 ومنطقة حضرية، ليرتفع عددها إلى 211 سنة

1977، وقد كان لانتشار المناطق الحضرية دورا هاما في تحديد التوزع السكاني في الجزائر، فقبل الاستقلال عاش معظم الجزائريون في الريف والقرى أو ضواحي المدن الكلونيالية، لكن بعد الاستقلال مباشرة بدأت حملات الهجرة من الريف إلى المدينة وبشكل مركز، ومثلما ذكرناه أعلاه فإن العوامل الحضرية وفرص العمل والحياة الأفضل في المدينة حفزت عملية الهجرة، فقد كانت تمثل نسبة السكان الحضر 33% سنة 1966، أما نسبة سكان الريف فكانت في حدود 67%، لتصل نسبة سكان الحضر سنة 1997 إلى 42% أما نسبة سكان الريف فإنها انخفضت إلى 58%. ومن أجل خلق حياة مدينة عصرية اتجهت الدولة الجزائرية إلى بناء الآلاف من العمارات ذات الطوابق المرتفعة في المدن الجزائرية خلال الفترة 1977-1966[1] حيث شهد المستوى المعيشي للسكان تحسنا بصورة ملحوظة منذ سنة 1967، وخاصة من (1980-1984). بحيث لوحظ في هذه الفترة تطور وتغير في سياسة السكن وخاصة في المدن،[2] فمن 92.5 مليار دينار الموجهة للسكن... تم انجاز 60.92.000 سكن سنويا، 73% انجز من طرف القطاع العمومي[3]

[1]- إسماعيل فيره وآخرون، مرجع سابق، ص 135.

[2]- علي مانع، مرجع سابق، ص 166.

[3] - Semmoud Bouziane. Formes et mécanismes de la mobilité *urbaine en Algérie. In : Espace, populations, sociétés, 1999-4. Les mobilités spatiales. pp. 307-316

فقد شمل عدد السكنات المبينة في سنتي 1994 و2000 أكثر من 12%، كما ظهر تحسن في مجال تجهيز المنزلي إذ قدرت نسبة السكنات المبينة سنة 2005 بـ 17%.[1] بالنسبة لمنطقة ترارة والتي تبقى الغزوات جزءا منها مثلما أشرنا إليه أعلاه فإنه قد تم إحصاء ما بين 1962 إلى 1987 ما يعادل 17796 تنقل للأفراد في هذه الفترة وهذه الاحصائيات تخص أولئك المولودين بمنطقة ترارة ويقيمون بشكل نهائي خارج مكان ولادتهم... وقد تميزت عشرية 1987/1977 بمعدل نزوح ريفي بمنطقة ترارة كلها قدر بـ 200 فرد سنويا[2]

لقد ساهمت العوامل الاقتصادية القائمة على التصنيع، وسياسة السكن المنتهجة، بالإضافة إلى سياسة عصرنة المدن من تنمية للطرقات، وتوسيع شبكة المواصلات وتحسين وسائل الاتصال، في تسهيل حراك الأفراد، ومنه تحفيز الهجرة من الريف نحو المدينة، وهي عوامل أثرت بشكل كبير على نمو المدن، ما يفسر التزايد المستمر لعدد سكان هذه المناطق، وهذا التحسن في العوامل يعكس تحسن في ظروف حياة الأفراد في هذا الفضاء الجديد. كما أن الظروف المعيشية الجديدة التي يمكن للمدينة أن تقدمها للأفراد من فرص للعمل والسكن والصحة والتكاثر، ساهمت بشكل كبير في زيادة نسبة الخصوبة وهذا بالنظر إلى النمو السكاني في هذه المناطق. بحيث بلغت نسبة الخصوبة في فترة السبعينيات من القرن

[1] - عبد اللطيف بن أشنهوا، مرجع سابق، ص 34.

[2] - Salah Ferhi, Opcit, p 65

20 نسبة 3% ما أنتج فيما بعد مجتمع جزائري يغلب عليه الطابع الشباني الذي فاق 70% من السكان.

وقد كان للسياسة الاقتصادية المبنية على التصنيع، مقابل تهميش قطاع الزراعة (عند قولنا قطاع الزراعة فإننا نشير مباشرة إلى الريف) دورا كبيرا في تحفيز انتقال الأفراد من الريف نحو المدن، بحيث يظهر أن قطاع الزراعة كان القطاع الأكثر تضررا من السياسة الاقتصادية المعتمدة ومن جهة أخرى أحد مسببات النزوح الريفي نحو المدن، حيث أنه لم يلقى نفس الاهتمام الذي لاقته الصناعة، ما عدى، سياسة "الثورة الزراعية" في 1971 والتي هي في الواقع محاولة لتدارك الإهمال الذي لاقاه هذا القطاع والمنطقة الريفية عموما. بحيث كانت تهدف هذه السياسة الاشتراكية من جهة إلى الإبقاء على أهل الريف في الريف، الذي شهد استنزافا كبيرا لليد العاملة التي توجهت نحو المدينة والصناعة، وهذا بالنظر إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين الريف والمدينة، ومن جهة أخرى كانت تهدف إلى محاولة الدفع بقطاع الزراعة وإعادة الاعتبار له بعد أن شهد تراجعا رهيبا نتيجة السياسة الاقتصادية المنتهجة القائمة على التصنيع. حتى أن كل المخططات الاقتصادية التي تم تطبيقها بعد الاستقلال من توزيع للأراضي الزراعية على الفلاحين وعائلاتهم، أو جمعهم في قرى اشتراكية. أو محاولة تنمية القطاع الرعوي. أو تحويل المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات زراعية جماعية في 1987...، أو انجاز وطرق لفك عزلة الأرياف وتكثيف شبكة

توزيع الكهرباء... أو تحويل وحدات القطاع العام إلى وحدات اقتصادية مستقلة، أو تقسيم الأراضي الزراعية على الشبان العاطلين عن العمل ومنحهم ملكية الأرض،[1] لم تحسن من قطاع الزراعة، مثلما كان مرجوا، كما أنها لم توقف نزيف الهجرة من الريف نحو المدينة، وهذا لقناعة الأفراد أن ما يمكن أن توفره المدينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يفوق بكثير ما هو موجود في الريف. حتى الاحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012 تبين أن 83.6% من الكيان الاقتصادي متواجد على المستوى الحضري مقابل 16.4% فقط على مستوى الريف. وهذا فارق كبير جدا، فيه تعبير عن البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت تعبير عن الفوارق الموجودة بين الريف والمدينة.

1-3-2-الغزوات-نموذج لظاهرة الحراك المهني والجغرافي بعد الاستقلال:

مسألة الحراك الجغرافي بالغزوات وعملية التصنيع ظاهرتان جد مترابطتين، وفي الغالب لا تتم الهجرة إلا لدوافع اقتصادية أي البحث عن العمل وتحسين الحياة المعيشية، لذلك فإن الهجرة نحو الغزوات لم تكن لتزداد شدتها لولا السياسة الاقتصادية المنتهجة بالمنطقة مثلما رأيناه في الفصل السابق، حيث أن تشييد كل من مصنع الزنك وكذا مصنع الخزف الصحي ساهما بشكل كبير في تحفيز الأفراد على العمل في هذا القطاع الجديد، الذي لم يكن دائما بطلب من الافراد نفسهم، بل حتى المؤسستين الصناعيتين ساهمتا بشكل

[1] - أحمد هني، *اقتصاد الجزائر المستقلة*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1993، ص 31-43.

مباشر بالطلب وجلب اليد العاملة من الريف أو من مناطق أخرى في بعض الأحيان بعيدة عن منطقة الغزوات، مع تقديم تحفيزات بهدف العمل في المصنعين.وهذا راجع لكون قدرات استيعاب المصنعين لليد العاملة كانت تفوق 400 عامل في كل واحد منهما، والتي وصلت في فترة السبعينيات والثمانينيات إلى ما يزيد عن 700 عامل في مصنع الزنك، وأكثر من 500 بالنسبة لمصنع الخزف الصحي. وهذا الطلب على اليد العاملة، دفع بإدارة المؤسستين للبحث عن يد عاملة وجلبها من المناطق الريفية المجاورة لمنطقة الغزوات. كذلك أن انشاء هذين المصنعين ساهما بشكل كبير في تطوير بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال توسع الهياكل القاعدية، تحسن قطاع الخدمات، وفتح المجال لتوسيع وتنويع مصادر التشغيل بالمنطقة، وهذه العوامل الاقتصادية ساهمت هي الأخرى في التوسع العمراني بالمنطقة من خلال بناء أحياء جديدة من مباني وعمارات، تكفلت بها الدولة خصيصا من أجل استيعاب اليد العاملة من جهة، ومن جهة أخرى توفير السكن للأسر الجديدة الناتجة إما عن الهجرة الداخلية أو الزيادة المستمرة في نسب السكان والولادات نتيجة تحسن الحياة بالمنطقة.

الجدول رقم(05) يبن النمو الديموغرافي ببلدية الغزوات

السنة	1844	1966	1977	1987	1998
عدد السكان	498	19795	26742	29795	33.049

أرقام مستقاة من مختلف الاحصائيات التي تمت حول مدينة الغزوات

يظهر التزايد المستمر لعدد السكان ببلدية الغزوات وهذا نتيجة لعدة عوامل، لكن عامل النزوح نحو المدينة في سنوات السبعينيات شكل أهم عوامل تزايد عدد السكان. وبالإمكان ملاحظة الفارق في عدد السكان بين سنة 1966 وسنة 1977 وهي الفترة التي واكبت بناء المؤسسات الصناعية بالمنطقة، بالطبع دون انكار التزايد المستمر للخصوبة في هذه الفترة نتيجة تحسن ظروف الحياة والصحة وتراجع عدد الوفيات مقابل تزايد عدد المولودين والذي كان دائما في إطار المدينة.

2-الحراك المهني والجغرافي بالغزوات-نحو انتشار الأسرة النووية:

مصنع الزنك والخزف الصحي رغم أنهما شيدا تقريبا في نفس الفترة إلا أن تأثيرهما على عملية الهجرة كان فيه نوع من الاختلاف، فمصنع الزنك كان في وسط المدينة أما مصنع الخزف الصحي فكان على بعد حوالي 10 كيلومترات غرب مدينة الغزوات.

فبالنسبة للأول (مصنع الزنك) الذي كان في وسط المدينة فإن استقطابه كان لأهل المدينة والاحياء المجاورة لها، لكن بفعل النقص في اليد العاملة اضطرت إدارة المؤسسة للبحث عن عمال خارج المدينة، ومن أجل تحفيزهم على البقاء بالمنطقة نتيجة بعد المسافة بين مقر العمل والسكن الأصلي، فإن السلطات عمدت إلى بناء مساكن خاصة بهؤلاء. حيث أن العديد من الأجراء، بما في ذلك الإطارات كانوا يتنقلون على مسافات تبعد مئات الكلومترات، بالتالي فإن الإرهاق والتغيبات الناتجة عن ذلك، والتكاليف المترتبة عن هذا،

والخلل الكيفي وحتى الكمي داخل الوسط المهني الجديد، وفي ظل الحاجة لليد العاملة والحضور جعل من عملية تشييد هياكل استقبال جديدة شيء ضروري، وبالتالي تكييف مكان الإقامة مع مكان العمل. حيث تم انجاز "مخيمات"، قرى جاهزة... (أرزيو، عنابة، سكيكدة، الغزوات)[1]. بالتالي فإن عملية بناء مصنع الزنك بالغزوات صاحبه فيما بعد تشييد عدة أحياء جديدة موجهة خصيصا لاستقطاب اليد العاملة. حيث أن مؤسسة الزنك مثلا ساهمت في توسيع النسيج العمراني وهذا من خلال انجاز أحياء سكنية لعمالها بهدف إيواء أكثر من 200 عائلة عمالية[2]. وكان من الضروري أيضا مع زيادة عدد السكان انشاء مؤسسات اقتصادية وخدماتية أخرى التي حفزت هي الأخرى انتقال الأفراد نحو المدينة، ما دفع إلى بناء أحياء جديدة بالمدينة، مثل حي 320 سكن المتواجد وسط المدينة، دون نسيان أيضا ما تركه الاستعمار الفرنسي من مساكن شاغرة في المدينة والتي تحولت إلى مؤوى للنازحين نحو المدينة سواء من المنطقة نفسها أو من خارجها. وهي في مجملها شقق بمساحة محدودة موجهة للأسر النووية.

بالنسبة لمصنع الخزف الصحي فإن الوضعية كانت مختلفة نوعا ما، وهذا بالنظر إلى كون المصنع أنجز على مسافة 10كيلومتر خارج المدينة وقريبا من الأراضي الزراعية المنتشرة بالمنطقة الغر بية لمدينة الغزوات، وقد بقيت المنطقة المجاورة للمصنع على حالها

[1]- Semmoud Bouziane. Formes et mécanismes de la mobilité *urbaine en Algérie,Opcit.

[2]– مولاي الحاج مراد، " الغزوات: في ظل التحولات السوسيو-ثقافية"، مجلة انسانيات، العدد 5، وهران، 1998، ص ص 35-48

لسنوات عدة، ولم تشهد حركة سكانية كبيرة، بحيث بقيت على طابعها الفلاحي، وحتى المساكن المنتشرة بالقرب من المصنع فإنها كانت ملكية خاصة للأهالي الذين كان أكثرهم مزارعون، لذلك ما ميز العمال بهذا المصنع أنهم كانوا يمارسون نشاطهم اليومي بداخله، وبعد انتهاء العمل يعودون إلى بيوتهم عن طريق وسائل النقل التي وفرتها ولا تزال توفرها مؤسسة الخزف الصحي إلى حد الآن، وهذا على عكس مؤسسة الزنك التي فضلت بناء مساكن لعمالها بالقرب من مقرها. بالتالي فإن النزوح نحو المدينة كان حتى بالنسبة للذين عملوا بمصنع الخزف الصحي بحيث كانوا يفضلون السكن في المدينة أو بمحيطها، والانتقال إلى العمل عبر وسائل النقل المتاحة من طرف المصنع نظرا لعزلته الجغرافية.

الجدول رقم(06) يبين الأصل الجغرافي والاجتماعي لعينة البحث مقارنة بآبائهم

		الأصل الجغرافي				نوع السكن				
		مدينة	حي	ريف	المجموع	شقة	سكن ريفي	بيت مستقل	فيلة	المجموع
الأبن	التكرار	92	88	40	220	117	68	--	35	220
	النسبة	%42	40%	18%	%100	53%	%31	---	16 %	100 %
الا ب	التكرار	63	---	157	220	61	84	64	11	220
	النسبة	%29	---	71%	%200	%28	%38	%29	%5	100 %

يظهر من خلال الجدول (06) الفارق الكبير بين جيل الآباء وجيل الأبناء بحيث أن نسبة (42%) من أفراد العينة يقطنون بالمدينة مقابل نسبة (18%) في حين أن نسبة (71%) من الآباء كانوا يعيشون في الريف. وهذا يبين حجم الهجرة التي حدثت في الجزائر ككل وفي المنطقة المدروسة كنموذج، بحيث أن فرص العمل التي قدمتها المدينة بالإضافة إلى ما تقدمه هذه الأخيرة من امتيازات ومحفزات شجعت هجرة الأفراد من الريف الذي كان الفضاء المعيشي الأصلي لغالبية السكان، إلى الفضاءات الحضرية الجديدة. كذلك ودائما ومن خلال الجدول رقم (06) يظهر لنا أن هناك تغير في طبيعة السكن بالنسبة للأفراد أي 53% من العينة يسكنون في شقق مقابل 27% بالنسبة لجيل الآباء، وهذا لا يعبر عن تغيير في طبيعة السكن بقدر ما هو تعبير عن تغير في النمط الأسري والقرابي، وهو ما يشير إلى انتشار الأسرة النووية مقابل تراجع الأسرة الممتدة بحيث أن الهجرة من الريف إلى المدينة كانت تتم بجماعات صغيرة كما أن طبيعة السكن في المدينة(الشقة) كانت تفرض ذلك، وهذا من العوامل الأساسية في انتشار الأسرة النووية.

3-النزوح (القهري) من الريف نحو المدينة في فترة التسعينيات من القرن العشرين :

لقد شهدت الجزائر في فترة التسعينيات، ازمة أمنية خطيرة ناتجة عن صراع أمني سببه صراع سياسي بين النخب، بحيث أن الغاء الانتخابات التشريعية سنة 1991، وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنداك أدخل البلاد في صراع سياسي بين السلطة وبين

مناضلي هذا الحزب، ما لبث أن تحول إلى صراع دموي دام عشرية كاملة، وهذا الصراع الدموي تسبب في هجرة كبيرة لأهالي الريف نحو المدن كون هؤلاء الأكثر تضررا من هذا الصراع الدموي وهذا بالنظر إلى عزلتهم الجغرافية ونقص التغطية الأمنية بمناطقهم. وحتى وإن لم تكن لدينا احصائيات محددة لهذا النو ع من النزوح الريفي إلا أن معايشتنا للفترة اعطتنا فكرة واضحة عن طبيعة هذا النزوح. كذلك ما يجب الإشارة إليه أن مدينة الغزوات لم تشهد هذا النوع من الهجرة أو على الأقل ليس بالحدة التي مست المدن الكبرى في الجزائر، وهذا راجع لعدم تدهور الوضع الأمني بالمنطقة، ما عدى بعض الأحداث المنعزلة، لكن مقارنة بمناطق أخرى وبالأخص المدن الكبرى فإن الوضع كان مختلف وخطير في نفس الوقت، بحيث تسببت الوضعية الأمنية غير المستقرة لحقبة كاملة في نزوح الأفراد وأسرهم نحو المدن بحثا عن الأمن. وفي ظل عدم قدرة هؤلاء على الحصول على سكن فإنهم كانوا مضطرين لبناء مساكن لهم حول المدن وهي مسكان في الغالب فوضوية أو قصديرية تسببت في توسع هذا الشريط العمراني حول كل المدن الكبرى تقريبا، وحتى وإن لم يكن هذا الشريط العمراني بالجديد في الجزائر لكنه اشتد في هذه الفترة.

ويمكن اعتبار هذا النوع من الهجرة، هجرة قهرية. بحيث كانت تتم في الغالب بشكل جماعي وفوضوي، ولا يمكن أبدا معادلة هذا النوع من الهجرة بأنواع الهجرة التي تطرقنا إليها أعلاه، فالنازحون من الريف نحو المدينة في هذه المرحلة تخلوا عن كل شيء يربطهم بالريف من عمل، وسكن وفي فترة جد وجيزة على عكس أنواع الهجرة الأخرى، التي كانت

تتم على مراحل وفي بعض الأحيان ببطئ. وفي محاولتنا ربط هذا النوع من الهجرة(القهري) بالحياة الأسرية وتأثيره على بنيتها. فإن هجرة الأفراد في فترة التسعينيات الناتجة عن تدهور الوضع الأمني كانت في صورة جماعية، أدت بهؤلاء إلى التجمع في اسر كبيرة قد تشغل حيز الجغرافي يتكون من نفس العائلة من أبناء أو أعمام أو أخوال أو أصهار.... وهذا كله حول الشريط المتاخم للمدينة. وفي ظروف حياة صعبة سببها الانسلاخ المفاجئ والقهري عن الريف وعن حياتهم السابقة. وهذا النوع من النزوح نحو المدينة تزامن مع الأز مة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن 20 والتي وصلت الذروة في تلك الفترة، بحيث لم يكن بمقدور الدولة إسكان هؤلاء أو بناء أحياء خاصة بهم، بالتالي فإنها تركت الوضعية لحالها ولم تتدخل لوضح حد للظاهرة أو معالجتها. ما فتح المجال لتعقيد الظروف المعيشية وحتى الأمنية في هذه الأحياء.

4-مفارقات ظاهرة الهجرة من الريف نحو المدينة:

لا بد هنا من الإشارة إلى مساهمة المدينة في تغيير بنية المجتمع ككل وبنية الروابط الاجتماعية السائدة فيه وكذا ظهور قيم جديدة مقابل تراجع قيم تقليدية، لكن بنفس المفارقات الناتجة عن الهجرة غير المنتظمة من الريف نحو المدينة. فالأفراد هاجروا من الريف نحو المدينة بغية تحسين وضعهم المعيشي، وفي هذه الهجرة كان تحول في البناء الأسري بحيث أنتج، او على الأقل ساهم في انتشار الأسرة النووية في المدينة وحتى المناطق المجاورة لها. بالطبع تكون الأسرة النووية في إطار المدينة كان مزدوج المظهر. فمن جهة ساهمت

الهجرة نحو المدينة وما صاحبها من تغير في نمط عيش الأفراد مثلما أشار إليه عبد المالك صياد -حتى وإن ركزت دراسته على مختلف أنواع ومراحل الهجرة إلا أن تأثيرها على الأفراد بانتقالهم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يبقى متقارب-في نخر أسس أحد أقدم أنماط التضامن الأسري من خلال تطوير الفردانية في المجتمع الأصلي[1]، فالفردانية باعتبارها قيمة في المجتمعات الغربية هي قيمة لم تكن لتظهر بشكل واضح لولا الانتقال للعيش في المدينة. بحيث صارت المدينة وما تحويه من نمط عيش محفز وقوي لنمو شعور الفردانية، لأن العيش في الريف أو القرية ببنية روابطه الاجتماعية وفي ظل تجذر قيم مرتبطة بصلة الدم والقرابة وطغيان النظام الأبوي، لم تكن لتسمح للأفراد بأن يعتمدوا مبدأ الفردانية في حياتهم، وحتى الأسرة النووية التي هي موضوع دراستنا والتي تشير في حذ ذاتها للفردانية تبقى في جزء كبير منها كنتاج لعملية الهجرة من الريف إلى المدينة. لكن من جهة أخرى ووفق مختلف الدراسات التي تمت حول الحياة الأسرية في المدينة بما فيها دراستنا والتي سنتفصل في الموضوع في الجزء التالي. فإن الأسرة شهدت نفس مظاهر التغير غير المكتمل وفي بعض الأحيان أبقت الأسرة النووية على خصوصيات وقيم كانت ولا تزال سائدة في الأسرة الممتدة وهي قيم في مجملها تقليدية. حملها الأفراد معهم في هجرتهم نحو المدينة وحاولوا عبر مختلف الوسائل المتاحة من تربية أو تنشئة اجتماعية أو

[1] ´– Abdelmalek Sayad, « Une nouvelle perspective à prendre sur le phénomène migratoire : l'immigration dans… est d'abord essentiellement, une migration vers… », Option Méditerranéennes, n22, 1973,p.p 52-56

استغلال الدين والعادات والتقاليد في الحفاظ على هذه القيم. ما أنتج ازدواجية قيمية أثرت على الحياة الأسرية وأثرت حتى على الفضاء الجديد الذي انتقل إليه الأفراد وكونوا فيه أسرا جديدة نووية. ولهذه الظاهرة تفسيرها إذا وضعناها في اطارها العام. بحيث بإمكاننا القول إن العوامل الحضرية تبقى من العوامل الأساسية في عملية التغير الاجتماعي، فالتطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي ساهم بشكل كبير في بناء وتوسع المناطق الحضرية في العالم، وهي مناطق حضرية تعكس الثقافة السائدة في تلك المجتمعات أو هي في الواقع انتاج مادي لتلك الثقافات، لذلك نجد توازن كبير بين الجوانب الحضرية المادية، والسلوك الحضري للأفراد الذين بنوا تلك الحضارات وفق ثقافتهم وتطلعاتهم ليجعلوها في خدمتهم وخدمة ثقافتهم. لكن بالنسبة لمجتمع مثل المجتمع الجزائري فإن الأمر مختلف تماما، لأن بناء المناطق الحضرية وتطورها واستغلالها يبقى مختلف هو الآخر، فالعامل الاقتصادي والسياسة المنتهجة في هذا المجال، وأيضا النمو الديموغرافي السريع، والهجرة غير المنتظمة، ساهمت في رسم هوية وشخصية المدينة الجزائرية، فجل المدن الجزائرية بعد الاستقلال كانت بمثابة مخلفات استعمارية بنيت وفق الهوية والثقافة الفرنسية وفي حقبة تاريخية محددة، وبعد الاستقلال وهجرة المعمرين تحولت إلى أوعية عقارية تستقبل المهاجرين الجزائيين الذين إما انتقلوا من ضواحي تلك المدن إلى وسطها، أو هم في أغلبهم ممن نزحوا من الريف بحثا عن فرص عمل جديدة وحياة أفضل. لذلك حدثت مفارقة على مستوى المدينة. فهذه المدن المبنية وفق الهوية والثقافة الفرنسية لم تتوافق مع الهوية والثقافة الجزائرية

التقليدية الريفية، أي أن هناك تناقض كبير ما بين البنية الحضرية للمدينة والذهنية والسلوك التقليدي الريفي للسكان الجدد، بالتالي هناك اجتماع على أن المدينة الجزائرية ما هي إلا مدينة ذات طابع ريفي، بحيث بدلا من أن يتأقلم السكان الجدد مع الطابع الحضري وميزاته، حاولوا تغيير شكل المدينة وفق ما يتماشى وثقافتهم وسلوكهم، ولعل هذا ما يمثل نوع من أنواع المقاومة للتغير، بحيث يحاول الأفراد في حال وجود نوع من التغير الاجتماعي المادي أو الذهني استعمال مختلف الوسائل والطرق من أجل الحفاظ على مكتسباتهم الثقافية والقيمية حتى لو كان ذلك في غير مصلحتهم. حتى الدولة فشلت في تنظيم الحياة على مستوى المدينة، فرغم إقرارها بقوانين تمنع التعديل أو التغيير على مستوى المساكن في المدينة للحد من الفوضى العمرانية. وهي ظاهرة تعبر عن محاولة إعادة بناء للحياة الريفية داخل المدينة من خلال تغيير مظهر الشقة لتتناسب مع نمط الحياة الذي كان معاشا في الريف و القائم على فضاء يغلب عليه طابع الحرمة، الحشمة، وهي قيم تقليدية مرتبطة بالحياة الأسرية بالدرجة الأولى. لكن الدولة فشلت في كبح هذه الظاهرة التي لا تزال مستمرة إلى حد الآن. وفشلت في ضبط مثل هذه التصرفات، بل الأكثر من ذلك أنها ساهمت في تشويه المدن بانتهاج توسع عمراني فوضوي هو في الغالب امتداد للمدن الموجودة أصلا والموروثة عن الاستعمار، بحث أن جل ما بني من أحياء كان لمكاتب دراسة لم تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والقيمية والسلوكية للفرد الجزائري، لذلك تبقى المدينة الجزائرية إلى حد الآن مدينة من دون هوية محددة. كذلك أن إهمال الدولة للريف وسكانه وعدم منحهم

حقهم في التنمية بانتهاج ساسة تمييزية بين المدينة والريف، ساهم بشكل كبير في نزوح سكان هذه المناطق نحو المدينة، وحتى في محاولتها تدارك الموفق من خلال مشروع الثورة الزراعية والقرية الزراعية في فترة السبعينيات من القرن 20 فإنها لم تتمكن من الحد من ظاهرة الهجرة الريفية، لأن الفرق بقي شاسعا بين ما تقدمه المدينة من امتيازات، كالعمل، التمدرس، الصحة، النقل،... وما هو سائد من تهميش في الر يف، لذلك لم يكن هناك أي استعداد للأفراد لا بالبقاء في أحضان الريف ولا العودة إليه مجددا.

II- التغيرات الثقافية وازدواجية الحياة الثقافية والاجتماعية للأفراد :

يبقى العامل الاقتصادي والحضري(المتعلق أساسا بالهجرة) من أهم عوامل التغيير التي ساهمت في تغير بنية الأسرة بالغزوات بانتقالها من شكلها الممتد إلى النووي، لذلك فإن قياس ديناميكية واتجاه التغير الاجتماعي يتم غالبا من خلال متغير الاقتصاد وحركية الأفراد، لكن العامل الاقتصادي والحضري ليسا بالعاملين الوحيدان في عملية التغير هذه، بل أن هناك عوامل أخرى تدخل في هذه العملية، والمتمثلة أساسا في عوامل ثقافية، وقيمية، بالتالي ارتأينا وجوب تناول هذه العوامل التي هي في الحقيقة جد متداخلة مع عوامل التغيير الأخرى، والتي ساهمت بشكل معين في عملية التغير الاجتماعي والأسري، خاصة وأن تأثير هذه العوامل كان جد مميز بالنظر إلى الطبيعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، فتغير الأسرة في الجزائر لم يكن مرتبط فقط بجانبها المتعلق بالحجم أو عدد الأفراد أو الأجيال المكونة للأسرة، بل يجب النظر إلى الجوانب المتعلقة بثقافة الأفراد وقيمهم، وكيف

ساهمت هذه الجوانب في عملية التغير الاجتماعي والأسري، لأنه من المفترض أن تغير الأسرة أو انتقال بنيتها من نموذج إلى آخر مرتبط بعوامل ليست اقتصادية فقط أو مادية بل أن هناك عومل أخرى ثقافية، وقيمية، تدخل في هذه العملية وتدفع بالأفراد إلى تغيير جوانب من حياتهم.

في الغالب وعند الحديث عن الخصوصيات الثقافية والحضرية في الجزائري فإنه يمكن القول أن المجتمع الجزائري قد تعرض إلى صدمتين تاريخيتين كان لهما تأثير كبير على المشهد الثقافي للمجتمع ثم ما لبثت أن امتدت لتمس مختلف جوانب حياة أفراد المجتمع، تمثلت هاتين الصدمتين في الاستعمار والحداثة، وكلا الصدمتين حملتا في طياتهما نفس المبدأ القائم على العلمانية، الفردانية، النفعية،... والفرق بين الأولى والثانية هو أن الصدمة الأولى أي الاستعمار كان بطريقة عنيفة مكرهة، في حين أن الصدمة الثانية المتعلقة بالحداثة فكانت هدف أو غاية، حاولت الدولة الجزائرية الوصول إليه من خلال تبنى مناهج اقتصادية وثقافية وتربوية وحضارية هي في الواقع انعكاس لسمات ثقافية وحضرية صنعها الغرب، بالتالي كان لهذه الصدمة الأخيرة بعدين. الأول كان بفعل قيم الغرب الثقافية، واستهلاك منتوجه الثقافي نتيجة التفتح الذي مس المجتمع، أما البعد الثاني فمتعلق بالبنية الداخلية للثقافة نفسها بعد تعرضها لمظاهر التغيير، كضعف واختفاء قيم وممارسات نتيجة تخلي الأفراد عنها لعدم فعاليتها مقابل تبنى قيم وممارسات جديدة، ما يجعل من الثقافة الجزائرية بيئة تجمع أشكالا متعددة ومتداخلة من القيم، لذلك غالبا ما تعبر

الثقافة الجزائرية في جوهرها عن ازدواجية في القيم بحيث تجمع بين قيم ثقافية تقليدية وقيم ثقافية أخرى حديثة أو عصرية.

1-المجتمع الجزائري-مجتمع ثنائيات (الحداثة والتقاليد ميزة للحياة الاجتماعية والأسرية):

يبقى المجتمع الجزائري مجتمع ثنائيات[1]، وهذه الثنائيات صارت تميز مختلف البنى الاجتماعية، بحيث يعيش الأفراد أنماط حياة مزدوجة تجمع في الكثير بين الأحيان بين كل ما هو متناقض، ودراستنا للتغير البناء الأسري دفعتنا لتناول هذا الموضوع بالذات، وهذا راجع لكون الأسرة الجزائرية وعلى مختلف الحقب الزمنية بالأخص بعد الاستقلال قد شهدت تحولات جد متسارعة جمعت في الكثير من الأحيان ما هو عصري وما هو تقليدي، ما هو جديد وما هو قديم، ما هو تقدمي وما هو رجعي، وهذا الاختلاف لا نجده دائما بين جيل سابق وجيل جديد من الأفراد فقط، بل نجده في الكثير من الحالات عند نفس الجيل وفي نفس الفترة الزمنية والمكانية.

بالطبع هذه الثنائيات لها مبرراتها التاريخية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الاطار تدخل مجموعة من العوامل هي عوامل تصنف في اطار محفزات أو معوقات التغيير، فإذا تحدثنا عن الجوانب المادية في التغيير مثلما رأيناه في الفصل الأول، فإننا سنجد أن مثل

[1] –Djamel Guerid, L’exeption algérienne : La modernisation à l’épreuve de la société, Edition Casbah, Alger,2007.

هذه العوامل هي أكثر تقبلا وتبني من طرف الأفراد، لكن عندما يتعلق الأمر بعوامل أخرى مرتبطة بالجانب الذهني أو السلوكي أو القيمي، فإن الأمور هنا تصبح أكثر تعقيدا وغالبا ما يتم رفض أو مقاومة مثل هذه القيم أو الضوابط الجديدة، كون العامة من الناس لا يشاركون دائما في انتاج مثل هذه المظاهر الجديدة، فهي تتعارض مع ما نشؤوا عليه وتوار ثوه من قيم وسلوكات، لكنهم من جهة أخرى قد يشعرون بوجوب التعايش مع ما هو جديد، فيدفعهم ذلك في الكثير من الحالات إلى اختلاق آليات تأقلم جديدة في محاولة منهم الجمع بين ما هو جديد وفي نفس الوقت العمل على الحفاظ على ما يرونه جزء لا يتجزأ من تاريخهم وماضيهم وقيمهم، وهذا ما يبرر طبيعة الثنائيات التي صار المجتمع والأفراد يعيشونها.

على العموم، ما كان يميز المجتمع الجزائري قبل مظاهر التغيير التي مسته بعد الاستقلال هو الطابع التقليدي. حيث سيطرت على مشهده الثقافي والاجتماعي بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعر ق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي فرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالته القيمية والمعيارية[1]، وقد غلبت على الحياة الثقافية السائدة مؤسسات اجتماعية

[1] - سلمان الرياشي وآخرون، "الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 184

وثقافية تقليدية تمحورت في الأسرة قبل كل شيء، ثم المؤسسة الدينية في المقام الثاني، حتى العمل إذا نظرنا إليه كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية واكتساب القيم فإنه كان في الغالب تقليدي، أي الزراعة. بالتالي فإن حياة الأفراد كانت تتميز بالبساطةوالاستمرار ية. لكن هذه الصفة التقليدية للمجتمع الجزائري والتي كانت تعبر على نمط حياة بسيط متوارث، ما لبثت أن اصطدمت بمظاهر التغيير، ومظاهر التغيير هذه كانت تعبر عن كل ما هو جديد أو عصري بالنسبة لهؤلاء، بحيث مست وبشكل مباشر حياة الأفراد المادية منها وغير المادية، وقد ساهمت في هذه العملية مؤسسات اجتماعية جديدة ذات طابع عصري وحاملة لقيم جديدة مختلفة عما تحمله المؤسسات التقليدية من قيم ومبدئ وأهداف. بالتالي وجد الأفراد أنفسهم في احتكاك يومي بين مؤسسات منها التقليدية ومنها غير التقليدية، وفي اكتساب لقيم منها التقليدية ومنها العصرية.

2-التعليم كعامل مزدوج التأثير في عملية التغير الاجتماعي والأسري:

لقد ارتأينا اثارة موضوع التعليم والمدرسة في هذا الفصل كعوامل أساسية في عملية التغير الاجتماعي والثقافي في الجزائري، فالتعليم هنا أو المدرسة بصفة عامة ليست مجرد فضاء علمي بقدر ما هي تعبير عن فضاء للتنشئة الاجتماعية، من خلال عملية غرس قيم معينة في الأفراد، فهي عامل مهم في عملية التغيير، لكنها وفي نفس الوقت تبقى وسيلة فعالة في إعادة انتاج نفس النموذج الاجتماعي أو الثقافي أو الأيديولوجي السائد، على

الأقل مثلما أشار إليه بيار بورديو. فالمدرسة هي اهم وسيلة لإعادة الإنتاج الثقافي. بحيث تستغلها الطبقة ذات الرأسمال الثقافي وهي في الغالب الطبقة المهيمنة أو النخبة المهيمنة في المجتمع من أجل الحفاظ على مكتسباتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية وذلك من خلال برامجها التعليمية، لتتحول في بعض الأحيان من وسيلة للتغيير إلى وسيلة للإبقاء على ما هو سائد. وإذا تحدثنا هنا عن المدرسة الجزائرية فلا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار الجو الذي أنشئت فيه هذه الأخيرة وأهدافها، لأن نشأة المدرسة الجزائرية والمنظومة التربوية والتعليمية جاءت في فترة جد صعبة تميزت بالانتشار الواسع للأمية، والنقص الكبير في المدارس، بغض النظر عما تركه الاستعمار الفرنسي من مؤسسات تعليمية والتي كانت عادة في فضاء المدينة. كذلك وزيادة على هذا المشكل فإن نقص المعلمين والاطارات زاد من تعقيد المشكلة، لذلك حاولت الدولة منذ الفترات الأولى للاستقلال بناء مدرسة بخصوصيات ثقافية جزائرية أو ما يعرف بالجز أرة، وهي مأمورية لم تكن سهلة بالنظر إلى الجو الاجتماعي والثقافي الذي أنشئت فيه المدرسة الجزائرية، بالإضافة إلى تحول هذه الأخيرة فيما بعد لفضاء صراع بين النخب والأيديولوجيات المهيمنة على المشهد الثقافي.

بالتالي اتبعت الجزائر منذ الاستقلال سياسة استرجاع هويتها حيث أعطت أهمية كبيرة للتعليم كعامل رئيسي في إعادة البناء الوطني، وعليه فقد كرست الدولة نسبة كبيرة من ميزانيتها للتعليم القائم على مبدأ المجانية والديموقراطية. ونتيجة لذلك انخفضت معدلات

الأمية التي كانت سائدة في الجزائر بعد الاستقلال والجدول التالي يبن التراجع الكبير في نسب الأمية منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى اليوم:

الجول رقم(07): نسب الأمية في الجزائر بعد الاستقلال إلى 2016

السنة	1966	1987	1998	2008	2016
نسبة الأمية	%74.6	%43.6	%31.6	%22.3	%12.3

الاحصائيات مستسقاة من الديوان الوطني لمحو الأمية

حسب ما تم الإشارة إليه من طرف الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر سنة 1966 فإن معدل الأمية بلغ 85.4 % الاناث أما الذكور فكانت 62.3%.

أما عن التعليم العالي والبحث العلمي فقد شهد هو الآخر تطورات كبيرة خلال مسيرة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، وقد تطور عدد الطلبة من 500 طالب سنة 1962 إلى 55 ألف طالب سنة 1977/ 1978 وإلى 300 ألف طالب في السنة الجامعية 1995-1996 وقد بني الكثير من الجامعات والمعاهد.[1] وحسب احصائيات 2010، فإن عدد الطلبة في جامعات الجزائر قد بلغ 1مليون و230 ألف طالب موزعين على 58 جامعة.

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 309.

ويقدم لنا نموذج دراستنا فكرة واضحة عن النقلة على هذا المستوى. بحيث يتضح لنا من خلال الجدول التالي رقم(07) الفارق الكبير في المستوى التعليمي لجيل الآباء والذي عايش فترة الاستعمار والحقبة التي تليه، وجيل الأبناء أو ما يعرف بجيل الاستقلال الذي استفاد كثيرا من سياسة التعليم المنتهجة:

الجدول رقم (08): المستوى التعليمي لجيل الأبناء (عينة البحث) مقارنة بجيل الآباء

المستوى التعليمي		أمي	يعرف الكتابة والقراءة	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
الأب	التكرار	98	78	29	16	1	220
	النسبة	%4.44	5.2%3	%13.1	%7.2	0.4	100%
الأم	التكرار	189	14	11	6	0	220
	النسبة	86%	6.4%	5%	%2.6	0%	%100
الزوج	التكرار	0	11	59	66	84	220
	النسبة	0%	5%	26.8%	30%	38.2%	%100
الزوجة	التكرار	2	35	65	69	49	220
	النسبة	0.9%	15.9%	29.5%	31.3%	22.2%	%100

يظهر جليا من خلال الجدول (08) مدى استفادة جيل الاستقلال من العملية التعليمية في الجزائري بحيث تكان تكون نسبة الأمية معدومة مقارنة بنسبة الأمية لجيل الآباء أو ما قبل الاستقلال، والتي وصلت إلى نسبة 44% بالنسبة إلى الذكور و86% بالنسبة للإناث، وهي نسب جد مرتفعة وتعبر عن الوضعية التعليمية والثقافية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

إن قراءتنا لهذه المعطيات المتعلقة بالعملية التعليمية قد تقودنا للحديث عن تأثير هذه العملية على الحياة الاجتماعية بغض النظر عن تراجع نسب الأمية وتزايد عدد المدارس والمعاهد والجامعات، لأن التعليم في الجزائر غير من ذهنية الأفراد (ولو بشكل نسبي) وكذا تمثلاتهم لجوانب كثيرة من حياتهم الاجتماعية والثقافية واكتسابهم لقيم يمكن وصفها بالجديدة، فقد سمح التعليم باحتكاك الأجيال الجديدة التي تلت الاستقلال بمؤسسات تنشئة اجتماعية جديدة كانت المدرسة اهما، بحيث لعبت المدرسة عدة أدوار:

أولا، كان التعليم الوسيلة الأهم في تراجع الأمية، واكتساب الأفراد للعلوم والتقنيات التي ساهمت في تحسين مستواهم المعرفي والعلمي، الذي سمح لهم في نفس الوقت مع التغيرات الاقتصادية التي صاحبت هذه الفترة الدخول في ميادين عمل جديدة أكثر تقنية، وأكثر تحضرا، وبالطبع أكثر دخلا ماديا، بحيث أن هذه المعارف والكفاءات العلمية سمحت لهم بتدرج وحراك مهني ومنه حراك اجتماعي، فبعد أن كان الآباء أميون، ومحدودو الكفاءات

والحراك الاجتماعي، فإن الأبناء من خلال المدرسة تمكنوا من أن يغيروا وضعيتهم المادية والاجتماعية باعتلاء مناصب عمل في بعض الأحيان راقية مقارنة بآبائهم.

ثانيا، فإن المدرسة تمكنت من لعب أدوارا تنشئوية، كانت الأسرة هي الوحيدة المكلفة بها، وهذا تسبب في تراجع وظيفة الأسرة مقارنة بالماضي، بحيث أن اكتساب القيم عن طريق التنشئة الاجتماعية لم يعد مقتصرا على الأسرة فقط، بل صارت المدرسة تنافس الأسرة في هذا المجال. وبالنظر إلى ما تحمله المدرسة، وحتى الجامعة من قيم جديدة. وبالنظر لقدرة هذه المؤسسات على مسايرة التغيرات التي تحدث في المجتمع وحتى خارجه، فإن الأبناء قد بدأوا من خلال احتكاكهم بهذه المؤسسات التربوية والتعليمية في اكتساب قيم جديدة، يمكن وصفها بالجديدة، ساهمت بشكل كبير في تغيير نظرتهم، وتمثلاتهم لحياهم ولروابطهم الأسرية ككل، فرغبة الأبناء في الاستقلال عن الأسرة الممتدة ساهمت فيها مثل هذه المؤسسات الجديدة، من خلال اكتسابهم لقيم جديدة متعلقة بالاستقلالية والفردانية.

ثالثا، كان التعليم (المدرسة ثم الجامعة) الوسيلة الأساسية والأنجع في منح الأنثى(الذي نعتبره مؤشر أساسي في عملية التغير الاجتماعي والأسري) فرصة التمدرس والتعلم الذي لاقى في البداية نوعا من المقاومة والتحفظ نتيجة تلك الرؤية السلبية لخروج الفتاة خارج البيت مهما كان السبب، لذلك فبقدر ما ساهم التعليم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد والحد من الأمية، فإنه كان الوسيلة الأكثر فعالية في تغيير الذهنيات، على الأقل من خلال

إعطاء البنت فرصة للخروج من دائرة التقاليد التي لطالما قيدتها وربطت حياتها ومستقبلها بالبيت، وفي نفس الوقت أن التعليم أعطى الفرصة حتى للأولياء من أجل تغيير هذه النظرة السلبية حول البنت. كما أن دور التعليم لم يقتصر في إعطاء الفرصة للفتاة في التعلم بل أكثر من ذلك فتح لها المجال لما هو أوسع، أي إنهاء الدراسة ثم القدرة على الحصول على فرص عمل خارج البيت، وهي مأمورية لم تكن متاحة بشكل كبير في الماضي.

لكن، هذه التغيرات على مستوى الذهني والقيمي للأفراد باحتكاكهم بمؤسسات تنشئة اجتماعية مثل المدرسة لم يكن بتغير ات كلية، وحتى مثلما أشرنا إليه أعلاه فإن المدرسة قد تأثرت في حد ذاتها بالثقافة التقليدية السائدة في المجتمع، وأن هيمنة جزء معين من هذه الثقافة التقليدية على البرامج التعليمية للمدرسة أبقى على سمات ثقافية تقليدية في نفس الوقت الذي شجعت فيه هذه المؤسسة مظاهر التحضر والتطور. لتلعب بذلك المدرسة دورا مزدوجا يجمع بين ما هو عصري وما هو تقليدي في آن واحد. لذلك فالأبناء الذين حفزتهم قيم جديدة على الاستقلالية عن الأسرة الممتدة والتي لعبت فيها المؤسسة التعليمية دورا مهما، فإنهم بمجرد تأسيس أسرهم النووية باشروا ممارسة جزء من تلك السلوكات التقليدية التي اكتسبوها في حياتهم من خلال مؤسسات تقليدية كالأسرة أو المؤسسة الدينية، وفي نفس الوقت مما اكتسبوه من قيم تقليدية ساهمت فيها المدرسة في حذ ذاتها.

3-التفتح الثقافي والإعلامي ودوره في تغير مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد داخل الأسرة:

يمكن القول إنه بالإضافة إلى التعليم والمدرسة ومؤسسات تنشئة اجتماعية وثقافية أخرى، فإن لعملية التفتح الثقافي والإعلامي بالأخص مع منتصف الثمانيات، تأثير كبير على الحياة الأسرية بالجزائر من جانبها الثقافي. فقد ساهم الانفتاح على العالم الخارجي، ثم الانفتاح الاعلامي، وحتى الانفتاح السياسي والديموقراطي والديني الذي شهدته الجزائر في هذه المرحلة على ادخال قيم جديدة وبطريقة غير متوقعة، جعلت من الأفراد يبحثون عن مناهج جديدة في حياتهم وهذا بالنظر إلى إعجابهم وانبهارهم بالثقافة الغربية وحتى العربية(الشرقية) المتعلقة أساسا بالجانب الديني ليس في المعتقدات لكن في الممارسات. وقد توافق هذا الانفتاح على العالم الخارجي بالنمو التكنولوجي في تلك الفترة والذي توافق في نفس الوقت مع تحسن المستوى المعيشي للأفراد نتيجة تغير الدخل واستقراره. بالتالي سمحت هذه الوضعية المادية الجديدة لهؤلاء باقتناء واستغلال مختلف وسائل الاعلام والاتصال الجديدة من أجهزة سمعية وبصرية.

لقد كان لهذه التحولات التكنولوجية المتسارعة التي واكبت التفتح الثقافي والاعلامي تأثيرها على نظام القيم السائد بالأخص في المناطق الحضرية، حيث صار لقيم جديدة مرتبطة بالإبداع، الفعالية، التجديد، الانفتاح، الترفيه.... أهمية أكبر عند الأفراد. وهي قيم يمكن وصفها بقيم عصرية ناتجة عن الاطلاع أو الاحتكاك بالعالم الغربي وما يحمله من

مظاهر العصرنة والتحضر. لكن من جهة أخرى شهدت هذه المرحلة بداية التأثر بالثقافة الشرقية التي أنتجت مظاهر سلوك جديدة تناقض بشكل كبير ما هو قادم من قيم غربية و التي كانت ترمز في الغالب إلى التدين والتحفظ. فالأفراد الذين تشبعوا بمثل هذه الثقافات سواء الغربية منها أو الشرقية وما تحمله كل ثقافة من قيم مختلفة عما عايشه الأفراد في مجتمعهم و في أسرهم الممتدة أو التقليدية، حاولوا تجسيد هذا النمط الثقافي الجديد المكتسب من خلال أسرهم النووية (التي انتشرت في هذه الفترة مثلما أشرنا إليه أعلاه)و هذا بالنظر لما يمكن لهذه الأخيرة من أن تقدمه لهم من حرية في انتهاج نمط الحياة المناسب. فقد كان من الصعب الوصول إلى تغيير في السلوك أو الممارسات في إطار الأسرة الممتد بالنظر إلى بنيتها وإلى طبيعة القيم والروابط التي تحكمها، بالتالي كانت الأسرة النووية هي الفضاء الأنسب لذلك.

ورغم أن العديد من الدراسات حول هذا الموضوع تعتبر هذه الظاهرة المتعلقة بالتغيرات الثقافية الناتجة عن الانفتاح على العالم الخارجي هي مجرد تقليد وأن التغيير على هذا المستوى هو تغيير سطحي لم يمس عمق المنظومة القيمية للأسرة الجزائرية في تغيرها. إلا أنه لا يجب أبدا انكار مدى تأثير هذا التغيير على المستوى القيم المتعلقة بالأسرة. بحيث أن هذا الانفتاح على العالم الخارجي أثر بشكل فعلي على المنظومة القيمية المتعلقة بالأسرة، وأنه أنتج فعلا مفارقات وازدواجية في القيم. وأنها أثرت فعلا على بنية الروابط الأسرية.

خلاصة الفصل:

يظهر من خلال هذا الفصل أن تغير البناء الأسري بالغزوات وانتقاله من النموذج الأسري ممتد نحو النموذج الأسري النووي لم يكن ظاهرة حديثة وإنما ترجع إلى الحقبة الاستعمارية، حيث ساهم الاحتلال الفرنسي في تغيير البناء الأسري بتحفيزه الهجرة بالأخص الهجرة الخارجية التي نرى أنها كانت بداية لتغير الروابط الأسرية ثم انفصال الأبناء عن اسرهم الممتدة، وقد أكد على ذلك عبد المالك صياد من خلال دراسته لظاهرة الهجرة الخارجية، وحتى زمور زين الدين في دراسته للهجرة بمنطقة الغزوات.

لكن عند تناول التغير الفعلي للبناء الأسري في علاقته بالهجرة فإنه كان في الفترة التي صاحبت التحولات الاقتصادية بمنطقة الغزوات، حيث أن تشييد المؤسسات الاقتصادية الجديدة بالمنطقة، وتحسن ظروف الحياة بالمدينة من سكن وصحة ونقل وتعليم، دفع بالأفراد لهجرة الريف والتوجه نحو المدينة وبشكل مركز، وهذا الانتقال نحو المدينة كان يتم إما على انفراد أو في جماعات صغيرة تمثلت أساسا في أسر نووية، وهذا بالنظر إلى صغر حجم هذه الأخيرة ومرونتها في الحراك الجغرافي، بالتالي شهدت هذه الفترة انتشارا واسعا للأسرة النووية مقابل تراجع الأسرة الممتدة. لكن عامل الصناعة والهجرة لم يكونا العاملين الوحيدين في تغير البناء الأسري، لأن تغير البناء الأسري يعبر في الكثير من الحالات عن رغبة أعضائها في الاستقلالية، وهذ الرغبة حفزها مثلما أشرنا إليه تغير تمثلات الأفراد لحياتهم وهذا التمثل الجديد نابع عن تغير في المظاهر الثقافية الناتجة عن احتكاك الأفراد

بمؤسسات تنشئة اجتماعية وثقافية جديدة، بحيث أن تحسن المستوى العلمي والثقافي للأفراد واكتسابهم لقيم جديدة متعلقة بالفردانية والاستقلالية حفزتهم لأن يفضلوا الاستقلال عن أسرهم الممتدة بغية تحقيق أهدافهم الجديدة من خلال الأسرة النووية التي تكون الحياة فيها اكثر حرية واستقلالية مقارن بالأسرة الممتدة.

لقد أنتجت الثنئيات والمفارقات الثقافية والحضرية والقيمية والتي صارت ميزة للأسرة الجزائرية، نماذج أسرية نووية أو ممتدة ذات سمات في بعض الأحيان مميزة وفي بعض الأحيان غير محددة المعالم. فقد نجد اسر نووية لكنها تعبر عن كل ما هو تقليدي، وفي نفس الوقت قد نجد أسر ممتدة تعبر عن كل ما هو عصري أو حضاري، وفي نفس الوقت قد نجد اسرا نووية أو ممتدة تجمع بين كل ما هو تقليدي وعصري في نفس الوقت، وهي ظاهرة يمكن اعتبارها نتاج لتسارع التغيرات التي مست المجتمع الجزائري، والتي كانت في بعض الأحيان متسارعة ومتداخلة، لذلك لا يجب أبدا النظر حاليا إلى الأسرة النووية في الجزائر على أنها تعبر عن كل ما هو عصري، أو وصف الأسرة الممتدة على أنها تجسيد لكل ما هو تقليدي، بل يجب وضع الأسرة في اطار العوامل والظروف التي أنتجتها أو غيرت من بنيتها، والتي لم تكن دائما مرتبطة بحجمها أو الأعضاء المكونين لها بقدر ما كانت متعلقة ببنية الروابط الأسرية داخل الأسرة والقيم السائدة فيها

الجزء الثاني

الأسرة النووية بالغزوات ومسألة تغير القيم

مقدمة الجزء الثاني:

إن دراستنا لعوامل التغير الاجتماعي كان الهدف الأساسي منها هو فتح باب يسمح لنا بفهم طبيعة التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية وتحولت إلى ما هي عليه حاليا، بحيث تبقى الأسرة أحد البنى الاجتماعية الأكثر أهمية انطلاقا من كونها أساس البنى الاجتماعية الأخرى التربوية أو التعليمية، أو مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بحيث لا يمكن أبدا إنكار قدرتها وفاعليتها في تغيير سير الحياة الاجتماعية، فإذا كانت تعتبر مؤسسة لطالما تأثرت بعملية التغير الاجتماعي وما يحمله هذا الأخير من تعديلات على مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية لهذه البنية، فإنه لا يجب إنكار قدر ة الأسرة في التأثير على طبيعة أو اتجاه أو سرعة التغير الاجتماعي، من خلال تحفيزه أو إعاقته أو إبطائه، فهي حاملة للقيم في المجتمع ومنتجة لها، فهي التي تلقن الفرد قيم ومعايير وعادات وتقاليد المجتمع ومبادئه منذ السنوات الأولى لحياته.

بالتالي فإن الفكرة الأساسية في هذا الجزء تكمن في ابراز الكيفية التي تمكنت مظاهر التغيير التي مست الأسرة الجزائرية من إعادة بناء الروابط الأسرية ثم القيم. فقد كان الجزء الأول من دراستنا وسيلة لإظهار أهم عوامل التغيير التي ساهمت في تغير النموذج الأسري، أي العوامل التي ساهمت في انتقال الأسرة بالغزوات من الممتد نحو النووي (وقد ركزنا فيه على حجم وشكل الأسرة) والذي اعتبرناه المستوى الأول من تغير الأسرة، وهو تغير يمكن وصفه بتغير أكثر مرونة وسهولة من التغير على المستوى الثاني المتعلق أساسا بتغير في

بنية الروابط الأسرية الناجمة عن انتقال الأسرة من نموذجها الممتد نحو النووي. وتناول بنية الروابط الأسرية في تغيرها سيسمح لنا هو الآخر بفهم طبيعة التغيرات التي يمكن أن تمس نسق القيم المتعلق بالأسرة (بالغزوات تحديدا) وهذا المستوى الثالث من التغيير نراه الأكثر تعقيدا والأكثر عمقا وهذا بالنظر إلى القيم في حد ذاتها وما تحمله من تعقيدات وتناقضات. وهذا ما سنحاول ابرازه في هذا الجزء.

الفصل الأول

تغير البناء الأسري -نحو تغير في بنية الروابط الأسرية

مقدمة:

في حديثه عن تعريف الأسرة، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالأسرة العربية، يرى عنصر العياشي أن هذا التعريف جد معقد ويتطلب دراسة عميقة من أجل تحديد المفهوم ودلالته. إذ يجب التفريق بين مفهوم الأسرة ومفهوم العائلة فلكل مفهوم دلالته، فالأسرة حسب طاهر لبيب أو هشام شرابي تشير إلى أصغر وحدة اجتماعية في سلم النسب في حين مصطلح العائلة يشير إلى الجماعة القرابية الكبيرة أو العائلة الممتدة[1]. والفرق هنا بين الأسرة والعائلة لم يعد مقتصرا على حجمهما فقط أو عدد الأفراد المكونين لها. بل صار الحديث هنا عن اختلاف في بنية الروابط الأسرية واختلاف في الوظائف، والقيم السائدة في كل نمط أسري. كذلك أن البيئة الاجتماعية العامة التي أنتجت الأسرة الممتدة كانت أو النووية تبقى مختلفة من مجتمع إلى آخر، فنظريا تبقى تعريفات الأسرة النووية أو الممتدة متقاربة نسبيا، لكن اجرائيا سيكون الأمر مختلف، فقد نشير إلى أن مفهوم العائلة يعبر عن كل ما هو تقليدي على عكس الأسرة النووية فإن تعريفها يشير إلى كل ما هو عصري أو حضري، لكن في الواقع وعندما نتناول دراسة مجتمع مثل المجتمع الجزائري فإننا سنلاحظ مثلما أشار إليه عنصر العياشي ومثلما أشرنا إليه في الجزء الأول من الدراسة. أن تناول مفهوم الأسرة النووية والممتدة ليس بالعملية البسيطة بالنظر إلى بنية المجتمع الذي يكون أكثر تعقيدا،

[1] -العياشي عنصر:« الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية...إلى الشراكة »، عالم الفكر، المجلد:36، العدد3، يناير-مارس،2008، ص ص281-325

لأن الحيز الفاصل بين الأسرة والعائلة غير واضح المعالم، ومعقد أحيانا. إذ أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي غيرت من المشهد الأسرى في الغرب لم تكن بنفس الآثار والوتيرة مقارنة بالمجتمع الجزائري، فالانتقال من نمط العائلة إلى الأسرة في الغرب ليس له نفس الوقع على بنية ووظيفة الأسرة لو قارناه في مجتمع مثل المجتمع الجزائر. وسنحاول من خلال دراستنا هذه اظهار أهم ما تغير في الأسرة في انتقالها من نمطها الممتد نحو النووي من ناحية بنية الروابط الأسرية والوظيفة، معتمدين على دراستنا كنموذج.

I-الأسرة الممتدة:

نقدم هنا صورة عن الأسرة الممتدة وبنية الروابط الأسرية القائمة عليها، ونخص بالذكر الأسرة الممتدة (التقليدية) التي سبقت الانتشار الواسع للأسرة النووية بالجزائر عامة ومنطقة الغزوات على وجه الخصوص، معتمدين على مختلف الدراسات التي تمت حول موضوع الأسرة الممتدة بالجزائر، بالإضافة إلى استشهادنا بدراستنا. وتناول الأسرة الممتدة التقليدية سيسمح لنا بتوضيح أهم ما تغير في الحياة الأسرية من روابط وأدوار ومكانة الأفراد وتقسيم عمل.... بحيث لا يمكن أبدا تفسير التغير الأسري والقيمي بالأسرة النووية دون الرجوع إلى الصورة السابقة لهذا النوع من الأسر.

لو انطلقنا من النظرية التطورية لاستخلصنا أن الأسرة الممتدة ما هي إلا النموذج الأسبق للأسرة النووية، وأن الأسرة النووية هي مجرد تحول للأسرة الممتدة وتقلص في حجمها نتيجة التحولات والتطورات التي مست المجتمع. وتعتبر هذه النظر ية وأفكارها أساس معظم الدراسات العربية حول موضوع الأسرة، وتجد مرتكزها الأساسي في "رصد المراحل" التي تمر بها الأسرة في صيرورة خطية للتحول بطريقة تجعل تلك المراحل اطارا مرجعيا لا غنى عنه (التطور من القبيلة إلى الأسرة مرورا بالعشيرة، أو من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية)[1]. أي اعتبار الأسرة الممتدة بمثابة الشكل الأولي أو البدائي للبناء الأسري في

[1] -عنصر العياشي، نفس المرجع، ص 287

المجتمع وما الأنماط الأخرى للأسرة التي ظهرت فيما بعد إلا نتاج للتحولات التي مست المجتمع وأفرزت نماذج جديدة منبثقة عن الأسرة الممتدة.

لكن النظـرية التطـورية هــذه لاقت نقدا كبــيرا نتيــجة الدراسات الديموغرافية التي أثبتت أن النـــمط الأسرى الممتد والنووي هما نمطـــان لبناء أســـري لطالما وجدا معا عبر كل الحقــب الزمنـــية. فحتى المجتمعات الصناعية المتحضرة التي لطالما شجعت الأسرة النووية هي الأخرى لا تخلوا من الأسرة الممتدة[1]. ورغـــم هذا الاختلاف النظري إلا أن هناك إجماع على أن الأسرة الممـــتدة هي أسرة يرتبط فيـــها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد، وتحـــتوي على نماذج من الأســـرة النواة. بحيث يعرفها روسر وهاريس "بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المـــودة والتراحم من

خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النواة، بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد". وهذه الأسر هي جماعة متضامنة الملكية، والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر وهذا النمط الأسري غالبا ما ينتشر في المجتمعات التقليدية وبالأخص في المناطق الريفية أو القرى مقارنة بالمدينة والمناطق الحضرية. لكن هذا لاينفي تواجد

[1] - حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 24.

[2]- Camanini Giorgio، Famille éélargie، Cité in, *Lexique des termes ambigus et controversés sur la famille*, la vie et les questions éthique, Edition Pierre Téqui,2005,p442

هذا النمط الأسري في المجتمعات المتطورة لكن أقل انتشارا مقارنة بالأسرة النووية، وببنية روابط مختلفة نسبيا.

لقد اعـــتاد الباحثون المستشرقون والعرب وصف العائلة العربية التقليدية بأنها ممتدة وأبوية وبأنها تنزع نحو تفضيل الزواج بين الأقارب(زواج داخلي)، وفي أكثر المجتمعات النامية أو التقليدية تكون العائلة النووية عنصرا جوهريا في ما يسمى بالعائلة الممتدة، فهي في الأساس وحدة اجتماعية إنتاجية ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، تسودها علاقات التكافل والتعاون وأبويه من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات ومن حيث الانتساب وهرمية على أساس الجنس والعمر، وممتدة[1]، ولعل أكثر ما يميز الأسرة الممتدة هو التماسك، والتضامن العفوي والطبيعي بين أعضائها الذي يجعل منها أداة للدفاع الذاتي وتنظيم المهام، كما أن لها القدرة على مواجهة ما يعرف بالأنوميا (فقدان المعايير والقواعد) ولعل أهم وسيلة لمواجهة هذه الظاهرة هي إقصاء أعضاء الأسرة الذين لا يحترمون قواعد وقيم الجماعة[2]، لكن من جهة أخرى فإن هذا النوع من الأسر يحد من حرية أعضائها ويقلص من حراكهم الديموغرافي.

وقد لعب النمو الاقتصادي والصناعي دورا كبيرا في تراجع الأسرة الممتدة في أوروبا مقابل الأسرة

[1]- حليم بركات،" *المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي*"، مركز ا لدراسات الوحدة العربية، بيروت5200، ص.175

[2] - Camanini Giorgio, Famille élarge, Opcit,p444

النووية التي أخذت وبشكل كبير مشهد النظام الأسري الذي أصبح قائما على هذا النمط، على عكس المجتمعات التقليدية القائم اقتصادها على الزراعة حيث تمكن النمط الممتد من الإبقاء على وجوده وبشكل كبير[1] لعدم وجود المحفز أو العامل المساهم في انتشار النمط الأسري النووي.

I -1-الأسرة الممتدة في الجزائر، ميزاتها وخصوصياتها:

تاريخيا وبالنظر إلى المجال الزماني لدراستنا الذي حددناه بفترة ما بعد الاستقلال، فإنه يمكن اعتبار ما قبل سنوات السبعينيات من القرن 20 وهي الفترة التي سبقت تبني سياسة التصنيع في الجزائر والهجرة من الريف إلى المدينة، كأكثر الفترات التي تميزت بانتشار الأسرة الممتدة(انظر الجزء الأول)، بحيث لم تكن الظروف السائدة في المجتمع في تلك الحقبة سانحة لانتشار النمط الأسري النووي، بحيث كان يعيش اغلب السكان في المناطق الريفية أو في ضواحي المدن الكولونيالية، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت أقرب إلى النمط الممتد منه إلى النووي، حتى أن أغلب الدراسات التي تمت حول موضوع الحياة الأسرية والقرابة في الجزائر ركزت على هذا النمط الأسري، بالنظر للانتشار الكبير لهذا النوع من الأسر وما يميزه من خصوصيات تحولت فيما بعد إلى ميدان خصب للدراسات الأنثروبولويجية والسوسيولوجية.

[1] - Ibid., p441

فعندما يتحدث Pierre Bourdieu عن الأسرة الممتدة في الجزائر من خلال دراسته لها، فإنه يجعل منها مركز التقاء الأفعال الأكثر تنوعا، الاقتصاد، السحر، القانون العرفي، الأخلاقي وأخيرا النموذج الذي تبنى من خلاله جل البنى الاجتماعية، فهي لا تتلخص في جماعة الأزواج وأنسالهم المباشرين، لكنها تجمع كل من لهم قرابة أبوية، على أن تجتمع تحت سلطة رئيس واحد العديد من الأجيال في إطار تجمع ومشاركة حميمية.[1] هذا التعريف الذي قدمه بيار بورديو يمكن وصفه بتعبير شامل لصورة الأسرة الممتدة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي والمرحلة التي تلت استقلال الجزائر، وعلى غرار ما قدمه بيار بورديو حول الأسرة الممتدة في الجزائر، فإن العديد من الباحثين قبل وبعد الاستقلال حاولوا التطرق إلى الأسرة الممتدة في الجزائر أو ما تعرف بالعائلة، وكلها دراسات ركزت على عنصر أساسي في بنية هذا النوع من الأسرة وهو ما يعرف بالنظام الأبوي. هذا النظام الذي يستمد سلطته من الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع. وما يميز هذا النظام الأبوي أنه نظام أسري واجتماعي تكون فيه الأفضلية للذكور على حساب الإناث. وهنا لا بد من التفريق بين هذا النظام الأبوي والنظام الآخر الذي يقابله. أي النظام الأمومي، وحتى وإن ساد النظام الأول في المجتمع الجزائري فإن النظام الثاني الأمومي يبقى هو الآخر حاضرا في بعض المناطق، مثل منطقة التوارق جنوب الجزائر،

[1] –Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Que sais-je ?, Puf, 1958, p13

حتى أن بعض الدراسات تشير إلى أن النظام الأمومي كان هو السائد قبل أن يتراجع مقابل النظام الأبوي، والجدول التالي يبين الفرق بين النظام الأبوي والنظام الأموي:

الجدول رقم(09): بنية الروابط الأسرية والقرابة في النظام الأمومي مقارنة بالنظام الأبوي[1]

قانون القرابة / التقليد الاجتماعي	النظام الأمومي	النظام الأبوي
قانون الانتساب	ينتسب الأولاد لأهل الزوجة ليس من أهمية للبوة الجسدية ليس للأب حقوق على ذريته	ينتسب الأولاد لأهل الزوج للأبوة الجسدية أهميتها إذ أن الأب الجنسي هو الأب الاجتماعي
حرية المرأة الجنسية	واسعة، وليس للعفة وظيفة اجتماعية	محدودة، وعفة المرأة ضرورية في تقرير شرعية الولد
مكانة المرأة	تعتمد على قبيلتها من أجل الحماية والمعيشة	تعتمد على زوجها من أجل الحماية والمعيشة.
مكان الإقامة	مع قبيلة الزوجة	مع قبيلة الزوج

بالنسبة *للنظام الأبوي* والذي يمثل النظام السائد في المجتمع الجزائري. فإنه مبني على ما يعرف بالانتساب الأبوي أو بأقارب العصب، وهم أقارب بصلة دموية أو ما يسميها ابن خلدون بعصبية دموية، وهي مرتبطة بأصل أو قرابة ذكورية تشتمل على الأب، الأبناء، الأعمام وأبنائهم والعمات.

[1]- انظر حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 172-173

أما بالنسبة *للنظام الأموي* وعلى عكس النظام الأبوي فإنه مبني على انتساب أمومي(الأم) بحيث يقوم على أصل الأم وأقاربها الإناث دون الذكور من ابنة وذريتها، ثم يليها الخال والخالات وأبنائهم. وفي هذا النظام الأمومي تتمركز السلطة في يد المرأة وليس الذكور. وهذا النظام كان سائدا بشكل كبير في المجتمعات العربية قبل الإسلام. بحيث كانت المرأة في العصر الجاهلي المرجع الوحيد والحقيقي لمعرفة نسب الأبناء المولودين من أزواج متعددين فنسبوا إليها، وظفرت بالاحترام والطاعة وأصبحت صاحبة السلطة في العشيرة[1]، ويبدو أن مجيئ الإسلام كان له أثره الكبير في تراجع النظام الأمومي من خلال تنظيمه للحياة الزوجية والجنسية، بحيث صار واجبا على المرأة أن تتزوج برجل واحد فقط ووفق شروط محددة، وصار أبناؤها معلومو الأب والنسب، ولم تعد للمرأة في هذا التنظيم الجديد تلك الأفضلية كونها المرجع الوحيد لمعرفة نسب الأبناء، ويبدو أن لهذا العامل الديني دور كبير في تراجع سلطتها ومكانتها مقابل تزايد سلطة ومكانة الزوج بعد هذا التغير.

يتضح لنا عند الحديث عن الأسرة الممتدة بأن كل شيء في النظام الأبوي السائد في المجتمعات العربية التقليدية على غرار المجتمع الجزائري يدور حول الذكور، سواء من ناحية الزواج والقرابة أو السلطة أو الاقتصاد أو التقاليد أو القيم، وهذا ما جعل من المجتمع الجزائري مجتمعا يعبر عنه بالذكوري كلما تم التطرق إلى طبيعة الحياة الأسرية وروابطها،

[1] –زهير حطب، مرجع *سابق*، ص 17

ويمكن القول إن الأسرة الممتدة بكل ما تحمله من خصوصيات لعبت دور الحامي لهذا النظام والوسيلة المثلى لبقائه واستمراريته.

I-2-بينية الروابط في الأسرة الممتدة (التقليدية) بالجزائر :

ما يميز الأسرة الممتدة(التقليدية) في الجزائر أو ما يطلق عليها في الكثير من الحالات اسم العائلة، أو بالدار الكبيرة، أنها تعبر عن كل ما هو تقليدي من حيث الروابط، القيم، العادات، تقسيم العمل.... كما تمثل الأسرة أو العائلة بالنسبة لأعضائها كل شيء فهي مؤسسة تربوية، ومؤسسة حامية وضامنة لأفرادها وهي من تحدد أدوار ومكانة أفرادها، وهي التي تعيلهم من خلال التعاون الدائم. بالتالي فإن الأسر ة الممتدة الجزائرية ويمكن تلخيص بنية الأسرة الممتدة ووظيفتها في العناصر التالية:

أ-تراتبية في الروابط الأسرية:

ما يميز الروابط الأسرية في الأسرة الجزائرية التقليدية(الممتدة) هو القدر الكبير الذي يولى لقيمة الاحترام والحشمة بين أفراد العائلة. ويبنى هذا الاحترام والحشمة في أساسه على مبدأ تراتبي، بحيث تنتقل مكانة الأفراد من أعلى الهرم إلى أسفله، يكون أعلاه الأب وكل ما يمثله من هيبة وسلطة (في الواقع سلطة ذكورية) لتتدرج هذه السلطة والمكانة وفق ما حدده النظام الأبوي القائم على الذكورية، بحيث يكون الأخ الأكبر بمثابة الأب الثاني للعائلة من حيث المكانة والسلطة لتتدرج هذه المكانة والاحترام، على أن تكون الاناث في قاعدة

هرم السلطة، بحيث هناك اجماع على أن العلاقات بين الأفراد في الأسرة الممتدة قائمة على نوع من التنظيم الذي تسوده تراتبية مبنية على أساس الجنس والسن، وهذه العلاقات قائمة بدورها على مجموعة من القيم التي تحدد علاقة كل فرد من أفراد الأسرة مع بقية الأفراد المنتمون لتلك الأسرة، فعلاقة أفراد العائلة مع الأب هي علاقة احترام وحشمة، وفي نفس الوقت علاقة خوف وطاعة، باعتبار الأب هو رب العائلة وقائدها ومعيلها، أما العلاقة مع الأم فتبقى علاقة حب بالدرجة الأولى ثم احترام. يعبر أحد المبحوثين عن ذلك (55 سنة):

« العلاقة بين أفراد الأسرة كانت علاقة احترام..... لقد تربينا على هذا الاحترام حيث على الاصغر منا احترام من هو أكبر منه».

فيما يخص العلاقات على المستوى الأفقي أي علاقة الإخوة فيما بينهم، فإنها قائمة هي الأخرى على مبدأ الاحترام والحشمة مع وجود تفريق بين جنسي الذكور والاناث. إذ على الاناث أن يأخذن موقف تحفظ اتجاه الذكور. وعلى الرجل أن يتجنب الاجتماع مع نساء العائلة ولا يقوم بمناقشة طويلة معهن. وعندما يكون الأطفال الذكور والبنات من نفس الجيل فإنه لا وجود لعلاقات حميمية وودية، فالعلاقات بين الأخ والأخت ضعيفة، فالبنين يلتحقون بالرجال منذ البداية، أما البنات فيبدأن في تعلم شؤون المنزل اليومية[1].

[1]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص،64.

«كان الوالد قائد الأسرة كنا نخافه ونحترمه... لقد كانت علاقتي مع أبي محدودة وبسيطة تتمثل في التحية وبعض أوامر العمل.... علاقتي مع أخواتي كانت هي الأخرى بسيطة وكانت علاقة احترام »

حسب تعبير أحد المبحوثين (السن 47).

ب -نظام سلطة أبوي:

يمكن اعتبار الأسرة الممتدة امتداد طبيعي أو تحول للقبيلة بعد تفكك هذه الأخيرة نتيجة لما مس المجتمع من تحولات، بالأخص أثناء الفترة الاستعمارية، حيث عمد هذا الأخير لتفكيك القبلية واضعافها -وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على المقاومة نتيجة لما يسميها ابن خلدون العصبية-. لكن رغم ذلك بقيت العديد من السمات الثقافية، السلوكية والذهنية ذات الطابع القبلي متجذرة في الأسرة الممتدة. ومثلما ذكرناه أعلاه فإن الأسرة الجزائرية الممتدة تبقى أسرة أبوية، حيث تتمركز السلطة والمسؤولية في يد الأب أو ما يعرف برب الأسرة أو الجد الأكبر، أما بقية الأفراد من أبناء وأحفاد ذكورا أو إناثا فهم تحت سلطة الأب الأكبر.

فالأب في هذا التنظيم الأسري هو الراعي والحامي والرئيس ورجل الدين ، وهو من يتحكم في الميزانية الاقتصادية للعائلة، كما لديه السلطة في أن يعطي لكل فرد داخل العائلة مكانته ودوره الخاص به، وهذه السلطة تتعزز من خلال النظام الأبوي السائد في العائلة وفي المجتمع ككل، والذي ساهم في منح الأب مكانة مادية وروحية في الأسرة الجزائرية قد

لا تطالها أي سلطة أخرى، فهو يحرص على تماسك الأسرة وينظم الجماعة المنزلية، وممارسته كل الحقوق والواجبات اتجاه زوجته وأولاده وكل من يعيش تحت مسؤوليته، فهو صاحب القرار بخصوص ما يتعلق بأمور الأسرة من زواج وطلاق وارث وبيع وشراء، وهو صاحب الملكية العائلية والخضوع إلى السلطة الأبوية والارتباط بالنسب الأبوي والالتزام بالتضامن الذي يخلقه هذا الارتباط فكلها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية[1]

ونظرا لكون الزوج أو الأب هو الذي يعول الأسرة اقتصاديا ويمثلها في المجتمع وهو الذي يعمل طوال الوقت، فإن هذا أكسبه دورا مسيطرا وأعطى له سيطرة على الزوجة والأبناء في هذا النمط الأسري التقليدي[2].

ويعتمد الأب في تسييره وإشرافه العائلي على ما هو سائد من عادات وتقاليد وأعراف وقيم دينية، وهي طرق تسيير تقليدية متوارثة عن سلفه. لكنها ذات تأثير شديد على أفراد العائلة، فامتثالهم لها ناجم عن الخوف والرجاء والإيمان بما تحمله هذه المعتقدات الدينية أو غير الدينية من هيبة ورهبة. لذلك فإن سلطة الأب في الغالب لا تناقش، ففي متناوله طريقتي عقاب مخيفتين يستعملها في ضبط أفراد عائلته. هما قدرة نزع الميراث واللعنة، التي هي بدون شك السلاح الأكثر قوة والتي تجلب على الأرجح العقاب الإلهي للعاق، المسرف أو المتمرد[3]. وغالبا ما كان يوصف هذا النوع من السلطة الأبوية بالدكتاتوري

[1] Addi Louari,opcit, p 43.

[2]- محمد أحمد محمد بيومي، ناصر عبد العليم عفاف، *علم الاجتماع العائلي*، مرجع *سابق* ص، 283.

[3] - Pierre Bourdieu، *Sociologie de l'Algérie*، Op.cit. p13

التسلطي، بحيث ينفرد الأب بالسلطة داخل المنزل ولا يكون للأعضاء الآخرين أي فرصة لمناقشة توجيهات أو أوامر الأب، بل الأكثر من ذلك أن للأب من الهيبة والاحترام ما يرشحه لأن يمتاز بنوع من القدسية داخل الأسرة.

جـ-تنشئة اجتماعية مبنية على العادات والتقاليد:

ما يميز التنشئة الاجتماعية في الأسرة الممتدة، باعتبارها أحد أهم العمليات الاجتماعية التي تشرف عليها هذه الأخيرة، أنها ذات طابع جماعي تقليدي، بحيث يشارك جميع أفراد العائلة البالغين في عملية تربية الأطفال، وعملية التنشئة الاجتماعية هذه قائمة على أسس تقليدية من حيث مضمون التنشئة أو الوسائل.

فبالنسبة للمضمون فإن التنشئة الاجتماعية في الأسرة الممتدة قائمة على الدين بالدرجة الأولى، بحيث يحرص أعضاء العائلة على تلقين الأبناء مبادئ الدين منذ السنوات الأولى لطفولتهم. ثم يلي الدين، العادات والتقاليد، وقيم الآباء القائمة على الاحترام، الحشمة، الحياء،... وتمثل أفراد العينة لهذا النوع من التنشئة يبين مدى تقبلهم له ، حيث أن 49.9% من المبحوثين(ممن ترعرعوا في هذا الجو) يرون أن هذا المنهج التربوي "وسط" والأكثر من ذلك أن نسبة ليست بالقليلة 38.6% ترى أن هذا الأسوب جيد مقابل 15.4% ممن يرونه أسلوب سيئ. وتقبل مثل هذا النوع من أساليب التنشئة الاجتماعية التقليدية قد يعبر عن إعادة انتاج لعينة البحث لنفس أسس التربية حتى في أسرهم النووية.

أما بالنسبة للوسائل والطرق فإنها تتميز بالصرامة وحتى الضرب أحيانا القائم أساسا على العنف الجسدي، ولم يكن هناك ما يمنع اللجوء إلى هذه الوسيلة التربوية، باعتبارها وسيلة مشروعة ذات طابع سلطوي.

كذلك يجب التفريق هنا بين تنشئة الأطفال الذكور مقارنة بالإناث في هذا النوع من الأسر، فتربية الذكور مثلهم مثل الاناث في السنوات الأولى لطفولتهم تكون من اختصاص المجتمع النسوي البالغ في بيت العائلة، ثم ما يلبث أن يتم تقاسم الأدوار بين الذكور والاناث البالغين في تربية الأطفال، بحيث وبمجرد أن يصل الطفل سن متقدم من طفولته فإنه يخرج من جيز الاناث ليدخل في حيز الذكور الذي يشرف عليه البالغون من أب أو أعمام أو اخوة، وفي هذه المرحلة تبدأ عملية تلقين الطفل معاني الرجولة والفحولة، وتحضيره ليكون رجلا بمعنى الكلمة، ولأن يمارس دوره المناسب في اطار النظام الذكوري السائد، في حين أن الاناث يبقين في اطار تربية النسوة البالغات سواء الأم أو زوجات الأعمام أو الأخوات، بحيث تبدا عملية تلقين الفتاة وفق ما هو سائد من قيم تقليدية أو دينية لتحضيرها لأن تكون بنتا شريفة ثم زوجة مثالية ثم أما صالحة. وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة الممتدة كانت بمثابة كل شيء في عملية التنشئة الاجتماعية، وحتى بعد الاستقلال وبداية انتشار التعليم في الجزائر فإن تعليم الاناث لاقى مقاومة من طرف العائلة، وحتى بعد فرض التعليم على الجميع، فإن تعليم الاناث في المدرسة كان بشروط، وكان من الناذر

أن تتم البنت دراستها، بحيث يتم إيقاف تعليمها في سن مبكر لتركز على دورها الذي كانت الأسرة الممتدة تراه أهم من كل شيء، وهو الزواج وخدمة البيت وتربية الأطفال.

د -تقسيم عمل أسري مبنى على الجنس:

يقوم تقسيم العمل في الأسرة الممتدة على الجنس، بحيث تتحدد الأدوار على هذا الأساس. فالعمل خارج البيت وكل ما يتعلق بالأسرة خارج نطاق المنزل يكون من صلاحيات الذكور، وهذه الصلاحيات تكون وفق السن والمكانة بحيث يكون الأب الأكبر هو مرجعية البيت، وكل ما هو مرتبط بميزانية الأسرة، دخلها أو مصاريفها فهي من صلاحيات هذا الأخير، وما زاد من تعزيز هذا الدور الذكوري في تقسيم العمل هو النظام الأبوي السائد في هذا النوع من الأسرة، والذي مد الأب أو الذكر كل الصلاحيات والحرية للتصرف خارج البيت، أما وظيفة الإناث أو مهامهن فكلها مرتبطة بفضاء البيت، فالأم في هذه البنية لها وظيفة الإشراف على شؤون المنزل، وعلى شؤون المجتمع النسوي، وأهم مؤشرات تنظيم هذه العائلة هو تنظيم الأكل الجماعي الذي يتم الطبخ في مطبخ واحد.[1] كذلك عمل المرأة يتم في فضاء البيت ويتمثل في طهي الطعام وغسل ألواني وحلب المواشي، وهي مهام لا يتدخل فيها الرجل، حيث أن مهمته الإجبارية خارج البيت وتتمثل في جلب قوت العيال[2].

[1]- سيدي محمد محمدي، مرجع سابق، ص53-54

[2] –Souad khodja, *A comme Algérienne*, ENA, Alger, 1991,p33.

هـ-الأسرة الممتدة وحدة اقتصادية:

يمثل الأب في هذا النوع من الأسرة السلطة الاقتصادية من خلال امتلاكه وتدبره شؤون العائلة التي يمكن اعتبارها تقليديا وحدة إنتاجية اقتصادية واجتماعية أساسية، تفر ض على أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، كل حسب قدراته وعمره وجنسه من أجل تأمين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع. صحيح أن العصبية العائلية مبنية على رابط الدم إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح كونها مركزا للنشاط الإنساني[1]،بحيث يساهم الكل في ميزانية العائلة، هذه الميزانية تكون تحث تسيير قائد العائلة أو بالأحرى الجد، الذي لديه سلطة التصرف في الميزانية وتقاسم المداخل، وهذه العملية لا تخص إلا الذكور. بحيث أن المساهمة في ميزانية الأسرة ليست من اختصاص الإناث، وهذا ما يفسر عدم حاجة المرأة للعمل خارج البيت حتى وإن كانت ضرورة نتيجة لبطالة زوجها مثلا، فالتضامن الاقتصادي السائد في الأسرة الممتدة يوظف لمساعدة كل الأفراد بمن فيهم البطال أو عديم الدخل، وهذه الميزة تعتبر من أهم الميزات الاقتصادية الإيجابية للأسرة الممتدة، بحيث أن التكافل والتعاون بين الأفراد يساهم بشكل كبير في تفادي المشاكل المادية لهؤلاء، وقد رأينا في الجزء الأول-الفصل الأول

[1]- حليم بركات، مرجع سابق، ص 175

كيف يلجا الأفراد في الكثير من الأحيان إلى التجمع في أسر ممتدة أو الرجوع إليها حينما يواجهون مشكلات مادية، وهذا ليس فقط في المجتمعات التقليدية وإنما حتى في المجتمعات الصناعية المتطورة.

II-الأسرة النووية -النموذج الأسري النووي بالغزوات :

لا بد من الإشارة هنا أنه لا يجب أبدا الفصل بين بنية الأسرة النووية في الجزائر والبيئة الاجتماعية والثقافية والحضرية التي أنتجت مثل هذه البنية. فحقيقة أننا نتحدث عن نموذج أسري محدد نظريا من خلال الدراسات العالمية التي تمت حول أنماط الأسرة، والتي تقر بأن الأسرة النووية هي بنية أسرية مبنية على مصطلح "زوج" أي ارتباط فردين قائم على إرادة بناء جماعة مادية وقرابية مجسدة عن طريق علاقة جنسية مسموح بها قانونا"[1] لكن يبقى تغير الأسرة في المجتمع الجزائري من نمطه الممتد إلى النووي يشوبه نوع من التعقيد والتداخل (انظر الجزء الأول).

يمكن القول إن الأسرة الجزائرية قد تطورت تدريجيا وشيئا فشيئا، تبعا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، من عالم الأسرة الواسعة إلى جو الأسرة الضيقة، وكان هذا التطور انعكاسا للتحولات التي أصبح يشهدها المجتمع في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والصناعية والاجتماعية.[2] بحيث تحولت من أسرة تضم عدة أجيال إلى أسرة تضم

[1] -Benoit.de Boysson, *Mariage et conjugalité, Essai sur la singularité matrimoniale*, L.G.D.J ,2012,p43

[2]- العربي بلحاج، *الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص: 26- 27

في الغالب الزوج والزوجة وأبناءهما غير المتزوجين. أي جيلين على الأكثر، وقد صار هذا النموذج يمثل أكثر من 60% من النمط الأسري السائد في الجزائر نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المذكورة سابقا (انظر الجزء الأول) والتي ساهمت بشكل كبير في انتشار هذا النمط. لكن ورغم هذا التحول في أبناء الأسري وانتقاله نحو النووي ووفق الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أن الأسرة النووية في الجزائر لا تزال محافظة على مقومات تعبر عن امتداد ليس فقط للأسرة الممتدة بل وحتى القبيلة أو العشيرة. ولعل هذا هو الإشكال القائم في تغير الأسرة الجزائرية التي رغم تحولها في الشكل أي من الممتد إلى النووي إلا أن قضايا مثل السلطة الأبوية، الهيمنة الذكورية، التسلط، اللامساواة، الطاعة، دونية المرأة،..... لا تزال مطروحة في العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة رغم تحولها من صورتها الممتدة نحو النووية.

II-1- دوافع بناء الأسرة النووية (نموذج الدراسة) :

إن انفصال الأبناء مثلما رأيناه أعلاه عن الأسرة الممتدة وميولهم إلى بناء أسر نووية في الغرب كان في الغالب نتيجة لانتشار الفردانية في المجتمع، وظهور نمط اقتصادي وحضري جديد ساهم في تحفيز انتشار الأسرة النووية، وهذه العوامل قد تكون حاضرة في عملية انتقال الأسرة الجزائرية من شكلها الممتد إلى شكلها النووي مثلما أشرنا إليه في الجزء الأول من الدراسة، لكن تأثير هذه العوامل يبقى بشكل مختلف ومتفاوت، فحقيقة أن العامل الاقتصادي ساهم بشكل كبير في عملية تحول الأسرة الجزائرية من خلال توجه الأفراد إلى

العمل في الصناعة بدل الزراعة وميولهم إلى بناء أسرتهم الخاصة كونها مثلما رأيناه سابقا أكثر مرونة في عملية الحراك الاقتصادي والاجتماعي، وأكثر مرونة في الحراك الجغرافي من خلال عمليات الهجرة التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وهي العملية التي مكنت الأفراد من الانفصال عن الريف وعن الأسرة الممتدة، وحقيقة أن انتشار الفردانية في المجتمع الجزائري وفي الأسرة والتي تعبر في الواقع عن قيمة نابعة عما مس المجتمع والأفراد نتيجة العوامل التي ذكرناها وطبيعة الحياة الجديدة في الفضاء الحضري قد ساهمت هي الأخرى في انتشار الأسرة النـــووية. لكـــن، هذا لا يعني أبدا أن الأســـرة النووية الجزائـــرية في بنيتها هي شبيهة الأسرة النووية في الغرب حتى وإن تقاطعت معـــــها في جوانب متعددة من عوامل التغيير. فتـــــحول الأســـــــرة من الممتد إلى النـــــووي فـــــي الغـــــــرب كـــــــان "تحـــــول

قطيعة" كون بنية الروابط تغيرت، مسألة السلطة، الروابط الأسرية، مكانة أعضاء الأسرة وأدوارهم كلها مسها التغيير بتغير النمط الأسري. وهو تغيير يمكن وصفه بالجذري على عكس ما هو حاصل من تغير في الأسرة النووية الجزائرية. وما يهمنا هنا في دراستنا وبحثنا الميداني المنجز عند تناول الأسرة النووية وميول الأفراد إلى هذا النمط الأسري هو تحديد طبيعة هذه الفردانية في المجتمع وطبيعة تأثير هذه العوامل على بنية الروابط الأسرية في تغيرها:

جدول (10): دوافع الاستقلال عن العائلة (الأسرة الممتدة):

سبب خيار الاستقلال عن العائلة	التربية الحسنة للأبناء	الاستقلال المادي	حرية أفضل	تفادي المشاكل	المجموع
تكرار	45	19	31	145	240
النسبة	18.7%	7.9%	12.9%	60.4%	%100

في دراستنا للنموذج الأسري بالغزوات ومن أجل تحديد دوافع بناء الأسرة النووية بالنسبة لأفرادها اتضح أن العيش في ظل الأسرة النووية أصبح ضرورة بحيث أن 60.4% من الإجابات تميل إلى أن فكرة الاستقلال عن العائلة وعن بيت الوالدين صارت عملية ضرورية من أجل بناء حياة أسرية أكثر استقرارا ونجاحا، بالطبع هناك إجماع على أن السبب الأساسي في تفضيل الأسرة النووية مثلما هو موضح في الجول(10) هو تفادي المشاكل. إذ يصنف هذا السبب في المرتبة الأولى بحيث يولى أفراد العينة استقرار الحياة الأسرية الأهمية الأكبر، وهذا ما يفسر السبب الثاني 'التربية الحسنة للأبناء"، بحيث أن الاستقلال عن الأسرة الممتدة سيسمح بالتربية الأفضل للأبناء، وكما هو معلوم وسبق ذكره فإن كل أعضاء الأسرة الممتدة البالغون كانوا يشاركون في تربية الأبناء. لكن في الأسرة النووية ونظرا لحجمها واستقلاليتها فإن الأب أو الزوجة هما المسؤولان الوحيدان في تربية الأبناء، وسيكون لهما الحرية في انتهاج الطريقة التي يرونها الأمثل في تربية الأبناء بعيدا عن الضرب أو استعمال العنف الجسدي الذي لطالما كان أسلوبا مشروعا في الأسرة

الممتدة، بحيث وجدنا أن نسبة79% من المبحوثين يستعملون أسلوب معتدل في تربية أبنائهم مقابل 5.4% ممن يستعملون القساوة في التربية وهذا تعبير عن تغير أسلوب التربية والمعاملة بين الآباء وأبنائهم في اطار الأسرة النووية مقارنة بما كان سائدا في الأسرة الممتدة، لكن هذا التغير ليس بالتغير الجذري إذا نظرنا إلى نسبة الذين يستعملون أسلوب لين في تربية أبنائهم في اطار الأسرة النووية والذي قد نراه نموذج يشير إلى التغير الفعلي في تربية الأبناء، بحيث لم يتعدى 15% أي أن أسلوب تربية الأبناء وحتى وإن كانت مختلف مقارنة بالماضي وبالأسرة الممتدة فإنه لم يصل إلى درجة الليونة أي أن الآباء في الأسرة الممتدة لا يزالون متشبعين بجزء من الثقافة الأسرية المتوارثة عن الآباء. الملاحظ أيضا ودائما من خلال الجدول(10) أن الجانب المادي في عملية استقلال الأبناء عن أسرهم النووية يأتي في المرتبة الأخيرة بـ7.9% وهي نسبة منخفضة، ما يبرر أن الروابط الأسرية في الأسرة الممتدة لم تكن مبينة على الجانب المادي رغم وجود نوع من الإيجابيات الاقتصادية في النمط الممتد. أين يشارك الكل في ميزانية الأسرة من خلال تقاسم المداخيل والتعاون الاقتصادي. لكن يبدو أن الجانب العاطفي والقرابي كان الأساس في العلاقات الأسرية.

II-2-استمرارية الروابط الأسرية التقليدية في إطار الأسرة النووية :

من بين المفارقات وفي سؤال آخر عن ما هي الأسرة المثالية فقد اعتبر 69 %من المبحوثين أن الأسرة الممتدة(التقليدية) هي الأمثل مقابل 31% ممن اختاروا الأسرة النووية كنموذج أمثل، رغم أن عينة البحث تمثل الأسر النووية، وهذا ما يفسر أن اختيار الأفراد

الاستقلال عن العائلة هو ضرورة قد تخدم العائلة أكثر مما تخدم الأسرة النووية، وأن الاستقلال الأسري هو وسيلة للحفاظ على استقرار العائلة ككل وخدمة للروابط الأسرية السائدة. وهذا ما يفسر الارتباط الشديد لرب الأسرة النووية بعائلته الذي يظهر من خلال حجم الزيارات للوالدين:

الجدول(11) زيارة الأبناء للوالدين كمؤشر لديمومة الارتباط بالعائلة.

زيارة الوالدين	يوم في الأسبوع	أكثر من يوم في الأسبوع	يوم في الشهر	أكثر من يوم في الشهر	يوم في السنة	أكثر من يوم في السنة	لا أزورهما	المجموع
تكرار	62	127	14	7	5	5	0	220
النسبة	%28.1	%57.7	%6.3	%3.1	%2.2	%2.2	0%	%100

يظهر جليا مدى ارتباط الابن بأسرته الأصلية(العائلة) فحتى بعد الزواج والاستقلال عن بيت الوالدين. فان هذا لم يمنع من الزيارة الدائمة لبيت الوالدين. إذن فهذا تعبير عن الاستقلال المكاني فقط دون المساس بالروابط الأسرية والقرابة الأبوية التي تعبر عن ذلك الحنين للحياة في الأسرة الممتدة، وما تقدمه من الناحية الرمزية والعاطفية، والتي غالبا ما تحاط بالجانب القدسي الذي يحكم طبيعة علاقة الابن مع والديه وحتى مع بقية أفراد عائلته، هذا الارتباط ناتج عن طبيعة التنشئة الاجتماعية وعن طبيعة القيم السائدة في المجتمع وفي العائلة، والتي غالبا ما تأخذ طابعا دينيا، بحيث يتشبع من خلالها الابن بمجموعة من القيم جعلت لديه قناعة تامة بأهمية وبقدسية الوالدين، ما يبرر ذلك الارتباط الدائم بهما حتى بعد

الزواج والاستقلال عن البيت العائلي. وهذه الوضعية الجديدة تعبر عن نوع من مقاومة التغيير. بحيث لم يتمكن أو لم تكن هناك رغبة كاملة للابن بالانفصال التام عن الأسرة الممتدة وعما تحويه من روابط، ما يفيد بتواجد قناعة بأن الأسرة النووية تبقى على الأقل في هذا الموضوع كامتداد للأسرة الممتدة أو أن هذه الوضعية هي تعبير عن استمرارية في الروابط الأسرية التقليدية التي رغم تغير الفضاء السكني إلا أنها أبقت على وجودها وتجذرها. بحيث يحاول الابن البقاء في ارتباط دائم وقدر المستطاع مع أسرته الممتدة، وهذا ما يؤثر حتما على حياته في أسرته النووية، إذ لا يمكن إنكار التأثير الناتج عن احتكاكه الدائم بأسرته الأصلية من توجهات وأفكار ومبادئ والتي سيكون لها تأثيرها على سير حياته في أسرته النووية. ومؤشر تدخل آباء المبحوثين في تربية أحفادهم رغم عدم مشاركة نفس البيت الأسري يوضح الفكرة بشكل أفضل:

الجول رقم (12) مشاركة والدي المبحوثين في تربية أبنائهم داخل الأسرة النووية

تدخل والدي المبحوثين في تربية أبنائهم	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	77	61	82	100
النسبة	%35	%27.7	%37.2	%100

إذن ووفق الجدول رقم(12) فإن فكرة تأثير الأسرة الممتدة على حياة الأفراد في الأسرة النووية لا يزال مستمرا وهذا راجع مثلما ذكرناه إلى الانفصال غير الكلي للأبن عن أسرته الممتدة بعد تأسيسه لأسرته النووية. أو على الأقل الانفصال كان مكاني أكثر منه

قرابي. بالإضافة إلى أن رب الأسرة النووية لديه تقبل كبير لما يمليه والديه في حياته بل ويراه نافعا في عملية تربية أطفاله. بحيث أن نسبة ممن يرون أن تدخل آبائهم في تربية الأطفال(الأحفاد) نافع بلغ نسبة كبيرة 76.3% مقابل 23.3% ممن يرون هذا التدخل غير نافع، تعبير عن المكانة الكبيرة للآباء في نظر الأبناء وفي نفس الوقت تعبير عن استمرارية قيمة الطاعة، بحيث أن الوالدين تبقيان ذو قدسية كبيرة بالنسبة للأبن ويصعب على هذا الأخير انكارها أو مقاومتها. وهذا ما يحاول عدي الهواري إظهاره إذ يرى أن الروابط الاجتماعية تستعمل المقدس من أجل الحفاظ على أعذارها ومقاومة التغيرات[1]. فقدسية الروابط الموجودة ما بين الابن ومحيطه العائلي (الوالدين بالأخص) تتجلى من خلال معتقدات الأبناء بضرورة الإبقاء على هذه العلاقات الأبوية، مع اعتبار زيارتهما الدائمة كعمل مقدس أوجبه الدين وأوجبته التقاليد، فبقدر ما يرى الأفراد أن الاستقلال الأسري بعد الزواج هو ضرورة ويعبر عن حاجة، بالطبع غير مادية حسب رأي أغلبية المبحوثين، إلا أن النموذج الأسري الأمثل حسبهم يبقى النموذج التقليدي لأنه يمثل بالأساس الوالدين وما يحملانه من قيم ومن قدسية. لكنه يمثل من جهة أخرى مثلما يشير إليه عنصر العياشي تجسيدا للنظام الأبوي، لأن الطبيعة السلطوية المميزة للنظام *الأبوي الجديد* تجعله يفضل نمط العائلة الممتدة أو الموسعة على الأسرة الحديثة في شكلها النووي، لأن الأولى تشكل امتداد للقبيلة أو العشيرة، وهي النماذج المجسدة لاستمرار سلطة الأب ونفوذه، بينما تتميز

[1]-Addi Lhouari, Op.cit

الثانية بنزعتها الديموقراطية وتكافؤ العلاقات بين الأعضاء، حتى أن ظهورها وانتشارها يرتبط طردا مع تقلص السلطة الأبوية، ومن ثم فإن هناك من يعتبرها مصدر خطر وتهديد للأسس التي يقوم عليها النظام الأبوي... وهذا تعبير عن قدرة المجتمع في صياغة نظام عقائدي وقانوني معقد يجمع بين التقاليد والأعراف القديمة والمبادئ الدينية، وقد حدث ذلك منذ فترة مبكرة نسبيا من تكوين المجتمع العربي-الإسلامي وكان له دور حاسم في ترسيخ أهمية صلة القرابة ودعم العلاقات الأبوية في التنظيم الاجتماعي للمجتمع في المراحل اللاحقة من تطوره وفي مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية[1]، ويبدو بناء على فكرة عنصر العياشي أن الأسرة في المجتمع الجزائري، وعلى غرار بقية المجتمعات العربية الأخرى تبقى هي الأخرى خاضعة لهذا المنطق القائمة على استمرارية طبيعة الروابط التقليدية القائمة على التقاليد والأعراف والدين، والعمل على الحفاظ عليها رغم ما حدث من تغيرات على مختلف مظاهر الحياة في مثل هذه المجتمعات، ما يجسد ديمومة النظام الأبوي حتى في اطار الأسرة النووية ولو بشكل نسبي مقارنة بالأسرة الممتدة و هذه الظاهرة تعبر في نفس الوقت عن ازدواجية وتناقض حياة الأفراد اجتماعيا وقيميا.

[1]- عنصر العياشي، إشكالية النظام الأبوي، ذكر في Social Critique، نوفمبر 2012، ص ص1-6

II-3-بنية الروابط الأسرية في الأسرة النووية:

تغير بنية الروابط الأسرية مسألة جد معقدة، لذلك لجانا إلى اعتماد المنهج المقارن، حيث ساعدتنا عملية تناول الروابط الأسرية في الأسرة الممتدة أو النموذج الأسبق للأسرة النووية في فهم أهم ما يمكن أن يتغير في مقومات الحياة الأسرية من علاقات، ومكانة الأدوار، والقرابة، وتقسيم العمل،.... ومن أجل تحديد هذا التغير أخذنا بعض المؤشرات متعلقة بصلة القرابة (كونها من أهم مقومات الحياة الأسرية في الماضي والتي ليست متعلقة بالأب وابنائه بل أنها تمتد لتشمل كل من لديه قرابة دموية بذلك الأب)، ثم مؤشر تقسيم العمل في الأسرة النووية الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن أن نقيس بها مدى تغير بنية الروابط الأسرية من خلال تغير مكانة وأدوار أعضاء الأسرة النووية، بالطبع من دون فصل تقسيم العمل الأسري عن قضية جوهرية وهي السلطة داخل البيت ونزعتها الأبوية.

1-الأسرة النووية: ومفهوم صلة القرابة:

مثلما رأيناه عند الحديث عن الأسرة الممتدة. فإن نسق القرابة الدموي كان يولى أهمية كبيرة في مسألة الروابط الأسرية، فالعيش في ظل الأسرة الممتدة التي كانت تجمع عدة أسر نووية خلق جوا أسريا واسعا يتصف بالتضامن الكبير، والإحساس بالانتماء الشديد إلى الأسرة، والشعور بالمسؤولية والالتزام نحو كل مكوناتها، بحيث كان أبناء العمومة(انطلاقا من طبيعة النظام الأبوي) الذين يعيشون في نفس البيت بمثابة نصف

الأخ، وعم الأب بمثابة الأب الثاني، وهذا على عكس صلة القرابة الدموية الأمومية بحيث يكون الخال أو ابن الخال أقرب إلى الأم منه إلى الأب وبما أن الانتساب في الأسرة الممتدة في المجتمع الجزائري ذكوري فإن أقارب الأب كانوا أقرب إلى الأسرة مقارنة بأقراب الأم.

لكن التحول إلى الأسرة النووية مس شبكة العلاقات الأسرية الأوسع، بحيث خلق هذا النوع من الأسرة استقلالية عن العائلة الكبيرة. بحيث أن الالتزام الأخلاقي نحو العم مثلا بدأ في التراجع ، وحتى عم الأب الذي يتمتع بموقع الجد صار يحظى باحترام عاطفي (بحكم قرابة الدم) أكثر منه بعلاقة عائلية لها نفس الإلزام لأب الأب(الجد)،وإذا كان ابن العم يعتبر كنصف الأخ في حالة الدار الكبيرة(الأسرة الممتدة)،نتيجة السكن المشترك بين أفراد العائلة فإن طبيعة الرابط صارت مختلفة مع ظهور الأسرة النووية فالتفرقة واضحة بين الأخ وابن العم. فاعتبار ابن الأخ كابن هي صورة في طريقها للاختفاء، وأصبح الآباء يصرحون بتفضيل الأبناء عن أبناء الأخ صراحة، كما يخضع الأقارب البعيدون أبناء العمومة والأخوال، ابن عم الأب، لمنطق دائرة القرابة والعلاقات معهم جد نادرة، إلا أن الالتزام الأخلاقي اتجاهه لا يزال موجودا في حالة تعرضهم لمشاكل في الحياة.[1]

[1] حميد خروف، جصاص الربيع: المرجع السابق، ص: 77-78

الجدول رقم (13): زيارة الأقارب كمؤشر لديمومة صلة القرابة

زيارة الأقارب	يوم في الأسبوع	أكثر من يوم في الأسبوع	يوم في الشهر	أكثر من يوم في الشهر	يوم في السنة	أكثر من يوم في السنة	لا أزورهما	المجموع
تكرار	42	18	101	23	16	16	6	220
النسبة	%19	%8	%46	%10	%7	%7	%3	%100

قد تأخذ فكرة زيارة الأقارب بالنسبة للأسرة النووية شكلا مختلفا مقارنة بالأسرة الممتدة، بحيث أن أفراد الأسرة في النمط الممتد كانوا يعيشون في نفس البيت، وحتى الأقارب الآخرين متواجدون في نفس الحيز الجغرافي(الطابع القبلي) لكن تحول الأسرة إلى نموذجها النووي وانفصالها عن الأسرة الممتدة قد غير مثلما رأيناه من مفهوم صلة القرابة الدموية، لذلك فالجدول رقم (13) قد أظهر لنا حجم الزيارة الأقراب بحيث أخذت النسبة التي تزور الأقارب يوما في الأسبوع حصة الأسد، فمن جهة تبين التزام الأفراد بزيارتهم لأقاربهم والحفاظ على الروابط القرابية. ومن جهة أخرى تظهر هذه النسب التراجع النسبي لمفهوم لقرابة من خلال تحديد فترة محددة لزيارة الأقارب، على خلاف ما رأيناه في قضية زيارة الوالدين والتي تكون يوميا تقريبا.

كذلك أن نسبة الزيارة المرتفعة للوالدين أو الأقارب يفسرها قرب الحيز الجغرافي للسكن الخاص بالأسرة النووية وبقية الأقارب، بحيث بقي الابن في نفس منطقة سكن الآباء

والأقارب ما يفسر الإشكالية التي طرحها حليم بركات[1] بأن عدم السكن تحت سقف واحد عامل مهم في تطور العائلة العربية، ولكنه عامل غير كاف في تحديد العائلة الممتدة، بحيث لاتزال هناك عدة ظواهر تجعل العائلة في المجتمع العربي أقرب إلى الممتدة منها إلى النووية، ... بحيث أن هناك ميل واضح بين الأنسباء للسكن في حي أو منطقة واحدة مما يسهم في استمرار أنماط الاتصال والتداخل والولاءات والتوقعات.

بالإضافة إلى هذا التفسير فإن مثل هذه الظاهرة هي تعبير عن طبيعة الحراك الجغرافي والاجتماعي المحدود في المجتمع الجزائري. بحيث يفضل الابن رغم استقلاله المكاني عن أسرته الممتدة البقاء في نفس المنطقة الجغرافية، وهذا بالنظر للثقافة والعصبية القبلية التي يبدو أنها لا تزال حاضرة في المجتمع الجزائري رغم التحولات التي طرأت عليه.

2-بنية الروابط الأسرية في الأسرية النووية ومسألة تقسيم العمل:

ما يميز بنية الروابط في الأسرة النووية المدروسة أنه يسودها نوع من الاختلاف مقارنة بالأسرة الممتدة (ولو بشكل نسبي). فالأب ورغم مكانته الجديدة في الأسرة النووية والذي صار فيها أكثر استقلالا عن الأسرة الممتدة، ورغم اختلاف الظروف الأسرية وبينية الروابط فيها مقارنة بالماضي، إلا أن الوالد هنا يبقى محتفظ بوضع متميز وبجزء كبير من سلطته الأبوية التي هي مصدر احترامه وهيبته.

[1]-انظر، حليم بركات، مرجع سابق، ص 195

من جهة أخرى يبقى تقسيم العمل في الأسرة النووية في جوهره مبني على الجنس، أي أن تحديد أدوار الأفراد داخل الأسرة لا يزال قائم على اختلاف الجنس. بحيث لم تتغير فكرة عمل الذكور خارج البيت كونها مهمة الزامية (دور اقتصادي) وعمل الإناث داخل البيت (التربية والعناية بالبيت). والاختلاف الحقيقي الكائن في تقسيم العمل الأسري بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية. يكمن أساسا في السماح للمرأة بالخروج للعمل خارج البيت ومنه المشاركة في الحياة الاقتصادية للأسرة. ففي دراستنا الميدانية اتضح أن 32.7% من زوجات المبحوثين صرن يزاولن عملا خارج البيت مقابل 0.9% فقط بالنسبة للجيل السابق، وهذا يمكن وصفه بالتغير على مستوى الاقتصادي (مع الإبقاء طبعا على دورها كمربية ومسؤولة عن البيت حتى أن 57.3% من زوجات المبحوثين ماكثات في البيت، وهذا دليل على تجذر فكرة أولوية عمل المرأة في البيت-سنتفصل في الموضوع لاحقا)، بحيث صار للمرأة أدوارا جديدة في الحياة الأسرية بعدما كان دورها مقتصرا على التربية والعناية بالبيت . كذلك صار للبنت فرصة التعليم ثم العمل وهما عاملان غيرا من دورها هي الأخرى في البيت، فقد كانت البنت(الأخت) قابعة في أدنى التراتبية الأسرية فلا تعليم ولا عمل ودورها كان مرتبط فقط بمساعدة الأم في الأعمال المنزلية في انتظار تزويجها، كي تلعب دورها الثاني أي ربة بيت. أما بالنسبة للأبناء الذكور في الأسرة النووية فإن دورهم أصبح أكثر تأثيرا (حتى وإن كانت الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع أكثر تحيزا لهم مقارنة بالإناث) في الحياة الأسرية. فبعد أن كان الابن فردا تابعا تماما للأب في الأسرة الممتدة، فإنه صار

لديه أكثر استقلالية مادية وسلوكية داخل الأسرة النووية، وبالطبع تغير الأدوار في الأسرة هو تغير في المكانة، بالتالي فإن تغير دور المرأة في الحياة الأسرية من خلال المشاركة الاقتصادية وتعلم البنت وتحسن مستواها التعليمي والذهني ونفس الشئ بالنسبة للأبن كان له تأثير على مكانة هؤلاء. حيث أصبحوا أكثر تأثيرا في الحياة الأسرية مقارنة بالماضي ومقارنة بالأسرة الممتدة:

الجول رقم (14) التشاور واتخاذ القرار (الأسرة النووية مقارنة بالأسرة الممتدة):

الأفراد المعنيين بالتشاور		الأم	الأب	الزوجة	الأبناء	كل الأفراد الأسرة	المجموع
الأب (أسرة ممتدة)	التكرار	-----	-----	83	2	63	220
	النسبة	-----	-----	37%	0.9%	28.6%	%100
الزوج أسرة نووية)	التكرار	81	66	119	28	-----	294
	النسبة	%27.5	%22.4	%40.4	%9.5	------	%100

وفق الجدول رقم (14) وبناء على الوضعية الأسرة الجديدة فيما يخص مسألة توزيع السلطة داخل البيت، فإن الملاحظ أن هناك تراجع في سلطة الأب في الأسرة الجزائرية النووية مقابل تزايد سلطة بقية أفراد الأسرة، وهذه الوضعية الجديدة فتحت المجال لإعادة تفسير المفاهيم السائدة عن الأسرة من خصائص ووظائف وروابط وأدوار. في هذا يعبر أحد المبحوثين (44سنة):

« نعم تغير دوري مقارنة بوالدي. لأن الأب يحب أن يحكم لوحده ويقضي حاجيات البيت بنفسه ويفرض رأيه، أما أنا فدوري

يقوم على الحوار المتبادل بين أفراد الأسرة والقرار لا يعود لي وحدي فقط" ويضيف: "*نعم تساعدني الزوجة في تخطيط ميزانية البيت لأني أغيب عن البيت بسبب العمل، فهي من يتصرف في ميزانية البيت* »

الملاحظ أن الظروف المهنية الجديدة للزوج ونمط العيش الجديد الناتج عن التحولات التي مست الحياة المهنية والاقتصادية للأسر النووية نتيجة طبيعة العمل داخلة المؤسسات الحديثة الصناعية أو التجارية، أو ممارسة مهن أخرى تتطلب غيابه اليومي عن البيت ساهمت بشكل كبير في تغيير الأدوار داخل البيت، وقد ساهمت هذه الظروف الجديدة في ادخال تغييرات على أدوار أفراد في الأسرة النووية، بحث يلتمس تنازل الأب عن جزء من سلطته في البيت للمرأة وفتحه لها المجال لأن تلعب دورا أكثر أهمية مقارنة بالماضي. بحيث صارت أكثر استقلالية في البيت وحتى خارجه. هذه الوضعية الاقتصادية الجديدة التي صارت تفرض على الأب الغياب اليومي عن البيت أقنعته بوجوب منح زوجته هامشا من الحرية للتصرف داخل البيت وخارجه، لأنه يعلم أن الفرد الوحيد الذي يمكن أن ينوب عنه في أسرته النووية أثناء غيابه عن البيت هي الزوجة، وهذا على عكس الأسرة الممتدة حيث كان بالإمكان أن يستبدل غيابه بحضور الأب أو الأخ للعناية بأفراد أسرته من زوجة وأطفال.

وحتى وإن كان هناك إجماع على وجود نوع من المرونة في تحديد الأدوار داخل الأسرة النووية مقارنة بالماضي، وحتى وإن صارت المرأة تلعبا دورا أكثر أهمية في تقسيم

العمل الأسري نتيجة المكتسبات التي تحصلت عليها من خلال الأسرة النووية، إلا أن ذلك لا ينفي عدم تجذر النظام الأبوي وما يحمله من القيم التي لطالما ارتبطت بالأسرة الممتدة والتي تحدد دور الذكر والأنثى في البيت، والتي لا تسمح في العادة للزوج أن يقوم بأعمال الزوجة والعكس من ذلك. فلازالت الأسرة مبنية على نظام تقسيم عمل قائم على الجنس (ليس بنفس حدة الأسرة الممتدة لكنه لا يزال متجذرا)، بحيث يحدد هذا التقسيم الأدوار الاجتماعية الخاصة بالمرأة كزوجة وكأم، وبأدوار الرجل كزوج وكأب-وهذا ما سنحاول تفسيره في الفصل التالي، لأن تغير الأدوار أو مكانة الأفراد في إطار تغير بنية الروابط الأسرية تحكمه مجموعة من القيم، إن تغيرت هذه القيم فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تخير تلك الأدوار ومكانة الأفراد داخل الأسرة.

خلاصة الفصل:

لا يعبر النموذج الأسري الممتد أو النووي عن مجرد نموذجين اسريين مختلفين بقدر ما يعبر كل واحد منهما عن ميزات وخصوصيات المجتمع الذي ينتشر فيه كل نموذج، إذ لا يزال النموذج الأسري الممتد يعبر عن المجتمع التقليدي القائم على بنى اجتماعية وثقافية وعن روابط وقيم تقليدية، وهذا على عكس النموذج الأسري النووي الذي صار تعبيرا عن المجتمع المتطور والمتحضر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والأكثر من ذلك فإن انتشار نموذج معين من الأسر هو تعبير عن طبيعة ديناميكية المجتمع في حذ ذاته.

إن انتقال الأسرة من نمطها الممتد إلى نمطها النووي هو في الواقع تغير في بنية الروابط الأسرية ووظائف الأسرة، وحتى وإن كان الانتقال من نمط إلى آخر في المجتمع الجزائري ليس بنفس وشكل وحدة ما كان في المجتمعات الغربية لاختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع مثلما ذكرناه سابقا. إلا أنه لا يمكن أبدا إنكار مدى تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة وعلى الحياة الأسرية، فقد كان لهذا التغير انعكسا على الروابط الأسرية وعلى نظام السلطة السائد، بحيث ساهم هذا التغير في إعادة بناء الأدوار داخل الأسرة وتقسيم العمل ولو بشكل نسبي، بحيث نجد تقدما نحو أنماط ديموقراطية وروابط أكثر مرونة مقارنة بالماضي ومقارنة بما كان سائدا في الأسرة الممتدة التقليدية. لكن هذا لا ينفي عدم تجذر المظاهر التقليدية في الحياة الأسرية حتى وإن كانت الأسرة في شكلها

الظاهري نووية، والعامل أساسي في الإبقاء على هذه المظاهر التقليدية في رأينا، راجع لتجذر القيم التقليدية في الحياة الأسرية.

الفصل الثاني

القيم في الأسرة النووية-بين التغير والثبات

مقدمة:

يرى الكثير من الباحثين أن القيم لا تختفي، بل أنها تتكيف مع التغيرات التي تمس المجتمع، فتظهر في صور جديدة تجعل من المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بهذه القيم تتكيف في حد ذاتها مع ما يحدث من حولها من تغيرات حتى تحافظ على وظيفتها مهما كانت[1]. بالتالي فإن تناولنا لموضوع القيم بالأسرة الجزائرية سيكون من هذا المنطلق أي أن القيم تتأثر بمظاهر التغير التي يمس المجتمع والأسرة، لكن من دون بلوغ حد اختفاء قيم معينة مقابل ظهور قيم أخرى جديدة مكانها. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الجزائري. كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن ابدا الحديث عن قيم جديدة إلا في وجود قيم تقليدية تقابلها والعكس من ذلك، بالتالي سنحاول البحث عن طبيعة تفاعل هذه القيم التقليدية مع القيم جديدة وما قد ينتج عن ذلك.

إن تصنيف وترتيب القيم عملية معقدة، وهذا التعقيد راجع أساسا إلى اختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات والطبيعة الديناميكية لهذه الأخيرة، فقد تختلف المجتمعات عن بعضها البعض وفي نفس الوقت قد تختلف صورة المجتمع الواحد عبر حقبه التاريخية، لذلك حتى وإن وضعنا تصنيفا أو ترتيبا معينا للقيم فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التصنيف وهذا الترتيب يبقيان معرضان للتغيير أو التعديل. فقد

[1] - Rezsomazy Rudalf, Opcit.

تصنف القيم على أساس أهميتها بالنسبة للأفراد أو على أساس تعقدها أو على أساس الأولوية. أو على أساس الثبات والتغير. أو على أساس طبيعة العامل المستخلص من القيم بحيث توجد قيم المبادئ، قيم كامنة وقيم ممارسة وهذا من حيث تعقد دراسة القيم [1] بالتالي فإن تناولنا لموضوع تغير القيم في الأسرة النووية بمنطقة الغزوات كان قائما على محاولة تقديم صورة للقيم على أساس أهميتها وأولويتها وممارستها بالنسبة للأفراد.

وهذه القيم بقدر ما تمثل مؤسسات اجتماعية فإنها تمثل أيضا مجموع مبادئ السلوك والممارسة ومحددات لتمثلات الأفراد، بالتالي فإن تناول القيم في دراستنا هذه كان من دون فصل هذه القيم عن مصادرها، وغاياتها، باعتبارها أحد أهم محددات الروابط الأسرية. لذلك لم نحاول تقديم تقسيمات أو تصنيفات معينة للقيم بقدر ما حاولنا تقديم صورة للقيم في الأسرة استخلاصا من الأسرة في حد ذاتها كقيمة وأيضا استخلاصا من ممارسة الأفراد للقيم وتمثلاتهم لها، وهذا من أجل ابراز طبيعة القيم ومدى تمسك الأفراد بها أو تخليهم عنها، وأيضا مدى تأثر هذه القيم بمظاهر التغير التي مست الأسرة و المجتمع. وهل أن تداخل القيم قد خلق فعلا صراعا قيميا داخل الأسرة النووية.

[1] –Sue Roger, « Essor des associations et nouvelles solidarité », in, Ou vont les valeurs ? UNESCO, 2004, pp, 149-152

I-القيم في علاقتها بالأسرة :

يبقى المجتمع الجزائري مثله مثل بقية المجتمعات العربية الإسلامية مجتمعا ذو خزان قيم تقليدي متوارث عبر مختلف الحقب الزمنية على اختلافها واختلاف أحداثها، هذا الخزان القيمي يلاحظ من خلال مختلف مظاهر الحياة اليومية للأفراد والجماعات من مواقف وروابط وتفاعل. بحيث لا يزال الدين، الأعراف، والعادات والتقاليد بمثابة أهم مصادر القيم ومرجع للسلوكات والأخلاق التي يمكن أن تميز الفرد وتحدد العلاقات الاجتماعية و الروابط بينه وبين الجماعة التي ينتمي إليها. فالأسرة في الجزائر لا تزال مصدر أساسي للقيم في المجتمع، والأسرة في حد ذاتها لا تزال مصادر قيمها إما الدين الذي يشكل الجانب الأساسي للحياة اليومية للأفراد، والذي نجده متجذرا في مختلف مظاهر الحياة والروابط الاجتماعية السائدة. أو التقاليد والأعراف التي لا تزال ذات مكانة كبيرة عند أفراد المجتمع والتي تظهر أيضا من خلال مظاهر الحياة اليومية للأفراد وممارساتهم. وهذا على الرغم من بروز مصادر قيم جديدة ناتجة عن بروز وتطور مؤسسات صارت تأخذ حيزا أكبر من حياة الأفراد كالمدرسة مثلا أو الجامعة، أو مؤسسة العمل الحديثة، أو الاعلام.... فتقليديا يمكن اعتبار كل من الدين، الأسرة والقبيلة إطار الانتماء والتنشئة الاجتماعية، أين باستطاعة الفرد أن يحدد معالمه الاجتماعية والثقافية في المجتمع[1]. بالتالي فإن ارتباط الأسرة بمصادر

[1] –Rahm a Bourqia, *Valeurs et changement social au Maroc*, Quaderns de la Méditerrania, 2010, pp105-115

قيم تقليدية يعكس الخصوصيات التقليدية للمجتمع الذي تشكله، ولعل العكس من ذلك، أي أن ارتباط الأسرة بقيم يمكن اعتبارها قيم حداثة أو عصرية إنما ترمز في الواقع إلى المجتمع المتحضر الذي تنتمي إليه، لذلك عند محاولة تصنيف القيم أو ترتيبها فيجب الأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه القيم وحتى أهدافها.

إن لتغير بينة الأسرة ووظائفها تأثير معين على طبيعة القيم المنقولة. ولعل النموذج الأسري التقليدي ونموذجه الممتد قد عمل بشكل جيد على الحفاظ على نظام قيمه السائدة من خلال إبقائه وحفاظه على مبدأ التراتبية القائمة ومبدأ السلطة الذي ساهم بشكل كبير في تعديل وتنظيم العلاقات بين الآباء وأبنائهم بين الرجال والنساء، وبين الاخوة الكبار والصغار[1]. وإن كان النموذج الأسري الممتد هو بمثابة حافظ للقيم التقليدية، فإن هذا لا يعني عدم استمرارية هذه العملية بالنسبة للنموذج الأسري النووي، الذي تؤكد مختلف الدراسات (وما سنحاول تناوله في هذا الجزء) أن الأسرة النووية في الجزائر لا تزال مصادر قيمها الأساسية تقليدية رغم احتكاكها بمصادر وبقيم يمكن وصفها بالعصرية أو الجديدة. وأنها(الأسرة) لاتزال تلعب دورا مهما في الإبقاء على هذه القيم التقليدية والعمل على غرسها في أعضائها من خلال العمليات الاجتماعية من تنشئة اجتماعية أو ضبط اجتماعي.

[1] - Laurence Charton: "Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps, La Diversification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe", Thèse De Doctorat, Université Mark- Block, Strasbourg, 2003, P.106

I-1-الأسرة كقيمة اجتماعية :

تعد الأسرة كقيمة اجتماعية مركزية، ومكانتها وقيمتها تبقيان اساسيتان في حياة الأفراد والمجتمع، والقول إن مكانتها قد تراجعت مقارنة بالماضي، فهذا قد يرجع أساسا إلى التحولات الاجتماعية التي ميزت المجتمعات وأدخلت تعديلات على بنى ووظائف مختلف المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة. فحتى في المجتمعات الغربية التي كانت عرضة لتغير اجتماعي ملموس نتيجة التصنيع، التحضر والتطور والذي ساهم بشكل كبير في تغيير البناءالأسر ي وما يحمله من قيم، فإن قيمة الأسرة بقيت تحظى بأهمية بالغة عند أفراد المجتمع. بحيث تبين من خلال دراسات[1] تمت حول المجتمع الفرنسي سنة 2006 أن 57% من أفراد المجتمع المدروس يعتقدون أن الأسرة هي المكان الوحيد الذي يحسون فيه بـ"الراحة،" مقابل 70% سنة 1976. ورغم أن هناك تراجع في النسبة إلا أن صاحب الدراسة لا يراه تراجعا سلبيا بقدر ما يراه تعبير عن مجموعة من التحولات التي مست الأسرة مقارنة بالماضي. بحيث لا يمكن أبدا القول إن النموذج الأحسن للأسرة هو نموذج الماضي، بل أن النموذج الأسري يتنوع من خلال تطوير مرونة كبيرة لمختلف أنواع الأسرة.[2]

في دراسة أخرى أنجزت سنة 2012، تدخل في إطار الاهتمام الذي يوليه الأفراد للأسرة مقارنة بعلاقتهم بالمال. اتضح أن 81% من عينة الاستطلاع المحددة ب 990 مستجوب

[1] –Julien Damon: «La valeur " famille " en tendences,Un modèle en évolution », in Information sociales,n136, 2006,Caisse nationale d'allocations familiales,pp112-120
[2] -Ibid.

يمثلون البالغين سن 18 سنة فما فوق (المجتمع الفرنسي) يعطون أولوية للأسرة مقارنة بالترفيه والإشباع الفردي،[1] وهو تأكيد على أهمية الأسرة بالنسبة لهؤلاء، وهذا على الرغم من انتشار الفردانية في المجتمعات الغربية، وطغيان الجانب المادي على مظاهر الحياة اليومية، حيث تحولت الأسرة عند هؤلاء إلى *ملجأ* أمان في ظل ما قد يواجه الأفراد من محن ومشاكل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. كون الأسرة المكان الذي نجد فيه كلمة "نحن"[2].

يمكن اعتبار فكرة الأسرة كقيمة مركزية ميزة عالمية، فكل تصنيفات القيم على اختلافها واختلاف المجتمعات تقر بذلك. بالطبع يبقى هناك اختلاف في طبيعة وشدة هذا الاختلاف من مجتمع إلى مجتمع آخر على حسب البيئة الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، إضافة إلى ما يرتبط بالأسرة من قيم أخرى. فإذا اعتبرنا مثلما ما ذكرنا أن الأسرة في الغرب هي بمثابة ملجأ بالنسبة للأفراد في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، فإن هذا قد يختلف في مجتمعات أخرى يكون هذا العامل أقل وقعا أو مختلف. أين البيئة الاجتماعية والثقافية مختلفة وديناميكية التغير مختلفة هي الأخرى. فالأسرة في المجتمعات العربية الإسلامية عامة (بما فيه نموذج دراستنا) ترتبط عادة بعوامل أخرى أو بالأحرى بقيم أخرى تزيد الأسرة مكانة وقيمة عند أفرادها، بحيث قد تتحول الأسرة إلى شيء مقدس، يجب

[1] -ING Direct,Observatoire les Français et l'argent, conférence de presse, juillet 2012
[2] -Théry Iren,*Le démariage*, Edition Oldile Jacob,Prism2001.

الحفاظ عليه ووجب تقديمه على بقية الأشياء الأخرى. فقيم مثل الطاعة، الاحترام، التكافل، العفة، الشرف...كلها قيم مرتبطة بالأسرة، وكلها قيم تزيد من قيمة هذه الأخيرة. وعلى الأفراد حتى يثبتوا ارتباطهم بالأسرة فإن عليهم الالتزام بهذه القيم. لذلك فقيمة الأسرة في المجتمعات الغربية على أهميتها تبقى مختلفة نسبيا لو قارناها بالمجتمعات التقليدية، فالارتباط كما يشير إليه دوركايم في المجتمعات التقليدية مع مؤسساته بما فيها الأسرة هو ارتباط ميكانيكي، يتجلى من خلال مظاهر الحياة اليومية للأفراد، على عكس المجتمعات الغربية. بالطبع هذا لا يعني عدم وجود ارتباط مع هذه المؤسسات الاجتماعية، بل أن الارتباط يبقى ارتباطا عضويا تميزه الاستقلالية والفردانية، وقد يشتد أو يضعف على حسب الوضعية الاجتماعية والمادية للأفراد، الذين يزيدون ارتباطا وتعلقا بأسرتهم عند سقوطهم في أزمة اقتصادية أو اجتماعية.

I-2- قيمة ومكانة الأسرة عند أفراد عينة البحث :

على الرغم من كون عينة البحث اسر نووية وبكل ما تحمله من معاني التغيير، إلا أن الحديث عن الأسرة يبقى ذو أهمية بالغة ليس فقط في الأسرة النووية التي ينتمي إليها أفراد العينة. بل حتى بالنسبة للأسرة الأصلية التي كانوا جزءا منها في السابق، بحيث يلمس ار تباط شديد بالأسرة وتعبير عاطفي قوي، فهي تمثل حسبهم كل شيء، فيعتبرونها إما نواة المجتمع أو أساسه، أو نصف الدين، أو بصفة عامة الحياة نفسها.

ومن اجل تحديد قيمة الأسرة مقارنة بمؤسسات اجتماعية أخرى نرى أنها مؤسسات أولية، اقترحنا على المبحوثين اعطاءنا تصنيف لهذه المؤسسات حسب أهميتها بالنسبة لهم من 1إلى 5:

الجدول رقم (15): تصنيف المؤسسات الاجتماعية حسب أهميتها عند المبحوثين

المؤسسة / المرتبة	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
الأسرة	**106**	88	36	10	0
المسجد	81	**94**	58	20	4
المدرسة	20	46	**122**	48	8
الحي	0	14	22	**120**	72
الجزائر	26	4	6	42	**156**

يبين هذا الجدول(15) تصنيف الأفراد لهذه المؤسسات الاجتماعية، بالطبع كل مؤسسة ترمز إلى قيم معينة، فالمدرسة مرتبطة بقيمة التعليم والعلم، الأسرة بقيم التربية والقرابة، المسجد قيمة الدين، الحي يمثل قيمة الجماعة(communauté) والجزائر تعبر عن قيمة المواطنة، إذن وحسب هذا التصنيف تحل الأسرة في المرتبة الأولى، وهذا يعبر عن أهمية وقيمة هذه الأخيرة في المجتمع الجزائري مقارنة بمؤسسات أخرى. كذلك ومن

خلال نفس الجدول فإن أفراد العينة يولون أهمية أكبر للمؤسسات التقليدية مقارنة بمؤسسات أخرى، بحيث تحل الأسرة في المرتبة الأولى تليها المؤسسة الدينية وهذا ما يفسر فكرتين. الأولى تعبر عن ترسخ القيم التقليدية في المجتمع الجزائري وهذا رغم التحولات التي طرأت عليه وعلى بناه الاجتماعية، أما الثانية فتعبر عن فكرة القدسية التي تميز الأسرة التي لطالما ارتبطت بالدين بحيث لا يفصل الأفراد بين الأسرة والدين، فوجود واستمرارية الأسرة ووظائفها واستقرارها يبقى مرتبط بالعامل الديني. إذن فقيمة الأسرة سواء بالنسبة للمجتمعات المتحضرة أو التقليدية تبقى قيمة مركزية، والاختلاف يكمن في طبيعة القيم الأخرى التي ترتبط بالأسرة وهذا ما اتضح من خلال الدراسة. فالقيم التقليدية الأخرى والتي تعتبر جزء من القيمة المركزية هي التي تمد صفة التقاليد أو المعاصرة لتلك القيمة. كذلك يبدو من خلال الجدول دائما أن الحي بحلوله في المرتبة الرابعة هو تعبير عن الإحساس بالانتماء للجماعة الاجتماعية(communauté) أي أن هناك تراجع(نسبي) للطابع القبلي. ففي الماضي كان الانتماء الأسري مرتبطا بشدة بالانتماء القبلي، بحيث يعيش الأفراد في حيز جغرافي غالبا ما كان يجمع نفس أعضاء القبيلة، أو أن أفراد القبيلة تربطهم صلة قرابة أكثر منها صلة جورة. أي أن الأسرة كانت امتداد قرابي ومكاني للقبيلة. وهذه الظاهرة تراجعت بعد الحراك الجغرافي الذي ميز المنطقة المدروسة، وانتقال الأفراد للعيش في المدينة. لكن هذا لم ينفي أبدا تجذر قيم مرتبطة بمفهوم الجورة الذي يتدعم في حد ذاته بقيمتقليدية سواء دينية أو غير دينية (الدين يوصي بالجار أو الجار قبل الدار....).

أيضا، أن حلول الجزائر(كقيمة) في المرتبة الأخيرة هو تعبير عن وضعية مفهوم أو قيمة المواطنة بالنسبة للأفراد، فهؤلاء رغم كل مظاهر التغيير سواء اجتماعي أو ثقافي، لا يزال إحساسهم بالانتماء موجه نحو مؤسسات تقليدية كالأسرة والحي، وهذا تعبير عن تجذر الطابع قبلي في المجتمع رغم تراجعه، ويمكن القول هنا أن التغير على المستوى الذهني للأفراد لا يزال محدود أو غير مكتمل.

II-آليات استمرارية القيم التقليدية وتأثيرها على الحياة الأسرية:

تبقى القيم على اختلاف مصادرها ذات وظيفة أساسية تتمثل في الحفاظ على التوازن الأسري والحرص على أن تقوم الأسرة بالدور المنوط بها دون الإخلال بمقومات المجتمع الذي تنتمي إليه. ففي المجتمعات التقليدية وبنظام قيمها السائد تسعى القيم ليس فقط للحفاظ على البنية الأسرية ووظائفها بل العمل على إبقاء ما هو سائد، لذلك تصعب مثل هذه القيم عملية التغيير داخل الأسرة ونقصد هنا بالتغيير على المستوى السلوكي والذهني لأفرادها أكثر منه المادي، لذلك غالبا ما ترتبط القيم الموجودة في الأسرة بالدين أو الأعراف وغالبا ما يسودها الطابع القدسي، ما يصعب على الأفراد مواجهتها أو إنكارها. كذلك وحتى تحافظ هذه القيم على تواجدها في الأسرة انتتجت آليات ومعايير لهذا الغرض من محرمات وممنوعات وطابوهات، فطاعة الوالدين أو الزوجة أو الأخ الأكبر هي واجب ذو طابع ديني وأخلاقي. فإما ينتج عنه الإحسان وحسن الجزاء عند الله أو السخط واللعنة

في حال عدم الامتثال، وفي هذه الحالة فإن هذا العقاب الرمزي قد ينتقل من الوسط الأسري إلى الوسط الاجتماعي ليتحول إلى عقاب اجتماعي يصعب تفاديه، وهذا ما يدفع الأفراد إلى الامتثال لمثل هذه القيم حتى ولو كانت عكس ارادتهم.

بالتالي تلعب القيم دورا مزدوجا في الحياة الاجتماعية والأسرية. فإما أن تتحول هذه القيم إلى معيق لسير وديناميكية عملية التغير الاجتماعي أو محفز له. فتمسك الأسر في المجتمعات التقليدية بقيم تقليدية ورفضها التخلي عنها تحول مع مرور الوقت إلى عائق كبير في تغير المجتمع من خلال اختلاق آليات اجتماعية وثقافية تهدف إلى الحفاظ على ما هو سائد عن طريق استغلال عملية التنشئة الاجتماعية، أو الضبط الاجتماعي وحتى العقاب الاجتماعي، باختلاق الحواجز والمعيقات في وجه أي مبادرة لتغيير ما هو سائد. وعلى العكس من ذلك فقد تتحول الأسرة وبما تحمله من قيم إلى محفز فعال في عملية التغير الاجتماعي بحيث تجعل هذه الأسرة من قيمها وسيلة للوصول إلى أهدافها، فانتشار قيم مرتبطة بالحرية والاستقلالية والنجاح والتدرج الاجتماعي والمساواة والتجديد غالبا ما تنتشر في المجتمعات المتقدمة التي تتميز بديناميكية كبيرة، بحيث لا يوجد عائق في بلوغ أفراد الأسرة طموحاتهم. بالتالي فإن بلوغ هؤلاء أهدافهم مرتبط فقط بالإمكانيات المتاحة لذلك. فحاليا صار الحديث عن ثنائية ما هو "ممكن/غير ممكن" بدلا مما هو "مسموح/غير

مسموح"، أي كل ما هو ممكن تقنيا يبقى مسموح حاليا[1] بعبارة أخرى أن الأفراد في المجتمعات التقليدية لا يزالون خاضعين لفكرة ما هو مسموح وما هو غير مسموح، بحيث أن طموحات الفرد في الوصول إلى أهدافه حتى وان كانت تلك الأهداف تخدمه، تصطدم بالقيم التقليدية السائدة في مجتمعه. فترغمه بذلك على مراجعة شرعية تلك الطموحات في إطار ما هو متعارف عليه في مجتمعه، وهل هذه الطموحات والأهداف تتعارض مع القيم والمعايير السائدة أم لا؟ لذلك ومع كثرة الممنوعات والطابوهات والمحرمات، فإن هامش حرية الأفراد في السلوك يبقى محدود وسبل الوصول إلى الأهداف يبقى هو الآخر ضيق، بحيث أن القيم السائدة هي التي تحدد طبيعة السلوك إن كان مقبولا ومسموح به أم لا، لذلك يميل الأفراد في المجتمعات التقليدية إلى التخلي عن الكثير من طموحاتهم وسلوكاتهم ليس لأنهم يرونها غير سوية بل لأنهم يدركون عواقبها الاجتماعية.

III-تداخل القيم التقليدية بالقيم العصرية-من ازدواجية في القيم إلى ازدواجية في الحياة الأسرية :

لا يزال الآباء في الأسر النووية مثلما رأيناه أعلاه يولون أهمية كبيرة للمؤسسات الاجتماعية التقليدية وما تحمله من أبعاد ترمز للماضي، و التي تعكس في نفس الوقت التزامهم بما تحمله هذه المؤسسات الاجتماعية التقليدية من قيم السلف. لكن وفي نفس

[1] –Rudoff Rezsohazy, *Sociologie des valeurs*, Armand colin,2006,P90

الوقت ونظرا للظروف الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية الجديدة. صار هؤلاء الآباء يحاولون في عملية مزدوجة البحث عن حياة تتماشى بين ما هو عصري والذي صارت تفرضه ظروف الحياة الجديدة وما هو تقليدي والذي يرونه ضرورة للإبقاء على التوازن الأسري. وهذه العملية لديها تفسيرها إذا انطلقنا من فكرة وظيفة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تلعب هذه العملية دورا محوريا في هذه العملية المعقدة، التي تبقى أداة فعالة لإعادة انتاج القيم في الأسرة وفي المجتمع ككل. فمن خلال هذه العملية يتم غرس القيم في الأفراد، إذ يفرض على الفرد في الأسرة الجزائرية حتى وإن كانت نووية عناصر ثقافية تجعله ملتزما بهذه الثقافة. لذلك يحاول الآباء بل ويحرصون على نقل ما يحملونه من قيم إلى أبنائهم، بانتهاج طرق ووسائل يرونها الأنجع لذلك. لكن، عملية انتقال القيم من جيل إلى جيل آخر في إطار تحول الأسرة نحو النووي لم تخلوا من مفارقاتها وقد تصطدم بعدة حواجز:

فمن جهة قد يتبنى الآباء قيما جديدة في سيرورة حياتهم، والتي لديها تأثير على_طريقة تنشئة أبنائهم وما يهدفون إليه من خلال هذه العملية، التي قد تتعارض مع ما هو سائد أو ما اكتسبوه هم من قيم سلفية. ومن جهة أخرى قد يظهر تناقض كبير بين ما يحاول الآباء نقله لأبنائهم من قيم وما قد يكتسبه الأبناء في حياتهم بعد احتكاك هؤلاء بمؤسسات أخرى للتنشئة الاجتماعية خارج فضاء البيت. بحيث كلما كانت مؤسسة التنشئة غير تقليدية كلما

كانت القيم المحتمل اكتسابها غير تقليدية هي الأخرى. لذلك نجد اختلافا في القيم التي يحملها كل جيل مقارنة بالجيل الذي يسبقه أو الجيل الذي يليه. بالطبع يجب عدم انكار استمرارية القيم التقليدية حتى وإن ظهرت قيم جديدة، لأننا هنا نتحدث عن الأسرة الجزائرية وكل ما تحمله من خصوصيات ومفارقات. هذه المفارقات لم تعد مقتصرة على المنظومة القيمية بل حتى سلوكات وروابط أفراد الأسرة الواحدة، والأسرة النووية صارت فضاء لهذا النوع من المفارقات، على عكس الأسرة الممتدة اين يكون الضبط الاجتماعي جد فعال وتظهر الحياة الأسرية وكأنها متوازنة ومستقرة (على الأقل ظاهريا). فقد تحول الفضاء الأسري في إطار الأسرة النووية إلى فضاء يحاول كل جيل فرض قيمه على الجيل الذي يليه أو يسبقه. وهذا ما قد يؤدي إلى ثلاث نتائج:

الأولى: أن يتمكن جيل الآباء من فرض قيمهم على أبنائهم باستغلال الوسائل المتاحة وهي في الغالب وسائل تقليدية لكن لديها قدرة الاستمرارية، كالدين مثلا أو اللجوء إلى استغلال السلطة (في الغالب الأبوية) مثلما أشار إليها بورديو وهي أداة ضبط اجتماعي فعالة جدا تشير إلى الأسرة الممتدة غالبا، لكنها لا تزال قائمة حتى في الأسر النووية.

الثانية: أن يستسلم جيل الآباء إلى قيم جيل الأبناء ولو جزئيا، وهذا ما حدث فعلا في الأسر النووية، حيث أن اكتساب قيم جديدة كالتشاور والديموقراطية في ظل تحسن المستوى

العلمي والمهني للأبناء الذي فاق جيل الآباء، فرض على الآباء تقبل منطق أبنائهم وما يحملونه من قيم.

وفي كلتا الحالتين الأولى والثانية، تنتهي العملية بهيمنة قيم جيل على قيم الجيل الآخر بطرقة مكرهة كانت أو مرنة.

<u>الثالثة:</u> قد يؤدي إلى عملية bricolage -حسب تعبير "مونية بني" أو "فريد عزي"-بين القيم. أي الجمع بين الاثنين، وهي عملية معقدة لكنها صارت منتشرة بالأخص في الأسرة النووية، بحيث يعمل كلا الجيلين على التنازل وقبول قيم الآخر على حسب الوضعيات الاجتماعية، تفاديا لأي صراع ظاهر بين الجيلين.

ومن أجل فهم هذه النقطة بالذات ومعرفة طبيعة القيم التي يحاول الآباء تلقينها أبنائهم أخذنا مجموعة من العناصر اقترحناها على المبحوثين بحيث طلب منهم أن يقدموا لنا أهم ما يعلمونه أبنائهم باعتبارهم آباء، والجدول التالي يلخص فكرتنا:

الجدول رقم (16) يبين القيم التي تقوم عليها التنشئة الاجتماعية في الأسرة النووية

القيم	السلوك الحسن	الاستقلالية	الجد في العمل	الإحساس بالمسؤولية	التسامح	الدين	النجاح في الحياة	الطاعة	المجموع
التكرار	164	28	96	124	94	197	84	107	894
النسبة	%18.3	%3.1	%10.7	%13.8	%10.5	%.22	%9.3	%11.9	%100

من خلال الجول رقم (16) تم تقديم مجموعة من القيم التي قد يتوجب على الآباء تلقينها أبنائهم، وهذه القيم في حد ذاتها تهدف إلى معرفة إن كانت أسس التنشئة الاجتماعية في الأسرة النووية قد تغيرت مقارنة بالماضي أم لا، ولهذا الغرض قسمت القيم إلى صنفين:

الصنف الأول والذي يرمز إلى القيم التقليدية والمتمثلة في السلوك الحسن -الجد في العمل-الدين-الطاعة.

أما الصنف الثاني فيعبر عن قيم يمكن وصفها بالعصرية والتي ارتبطت في الغالب بعناصر قيمية صاحبت انتشار الأسرة النووية في الغرب، وهي قيم ترمز إلى الحداثة. والمتمثلة في: الاستقلالية-التسامح-النجاح في الحياة-الإحساس بالمسؤولية

الملاحظ من خلال الجدول(16) واجابة المبحوثين، أن القيم التقليدية حازت على أعلى النسب ويبدو أن الدين لا يزال ذو قيمة كبيرة عند الأفراد ويأخذ نصيب كبير للغاية في عملية التنشئة الاجتماعية. أما بالنسبة للطاعة والسلوك الحسن فما هي إلا امتداد للقيم الدينية التي تدعم هاتين القيميتين. بالتالي فإن بقاء هذه القيم وتمسك الآباء بتلقينها أبنائهم في الأسرة النووية إنما يعبر على استمرارية وبقاء النظام التربوي التقليدي رغم تغير النمط الأسري ومنه بقاء وتجذر النظام الأبوي حتى في الأسرة النووية، وما يؤكد ذلك هو نسبة قيمة الاستقلالية التي كانت في 3.1% وهي نسبة ضئيلة جدا رغم أنها تشير إلى قيم أخرى مثل الديموقراطية واتخاذ القرار، لكن الملاحظ دائما من خلال الجدول (16) هو ارتفاع نسبة الإحساس بالمسؤولية وهي قيمة تأتي على رأس القيم التي يعمل الأوروبيين على

تعليميها لأطفالهم[4] بحيث بلغت 13.8% وهي نسبة تفوق نسبة الطاعة والجد في العمل ما يفسر أن النسق القيمي في الأسرة النووية حتى وإن أعطى الأولوية لما هو تقليدي إلا أنه يجمع في نفس الوقت ما هو عصري وحداثي أو ما يميز الأسرة النووية في الغرب. وهذا ما يفيد أن الأسرة النووية في الجزائر لا تزال غير مكتملة النمو أو بالأخرى ليس لديها رغبة في التخلي عن قيمها التقليدية، رغم أن هناك إقرار بوجوب تبني قيم جديدة ترمز إلى الحداث. وهذا ما يدفعنا بالقول إنه من الصعب تقديم تصنيفات تفصل بين القيم التقليدية من جهة وقيم حداثة من جهة أخرى. بل نرى أن هناك تصنيف تراتبي للقيم مصنفة من المهمة في عملية التنشئة الاجتماعية إلى قيم أقل أهمية، لكن هذه القيم تتميز بديناميكية بحيث يمكن أن تصعد قيم في السلم التراتبي أو تنزل وفق متطلبات التغيرات التي تمس الأسرة والمجتمع.

دائما وفي نفس الإطار ومن أجل تفسير الظاهرة بشكل أفضل اقترحنا على المبحوثين اعطائنا رأيهم حول العادات والتقاليد إن كان يجب الحفاظ عليها أو التخلي عنها أو الجمع بين ما هو عصري وما هو تقليدي والنتائج كانت وفق الجدول التالي:

[1]-مسح القيم الأوروبي 1990، ذكر في محمد فريد عزي، مرجع سابق، ص91

الجدول رقم (17): أهمية العادات والتقاليد بالنسبة للمبحوثين

العادات والتقاليد	يجب الحفاظ عليها	إمكانية التخلي عنها	الجمع بين ما هو تقليدي وما هو عصري	المجموع
التكرار	82	22	116	220
النسبة	%37.2	%10	%52.7	%100

يأخذ المبحوثون العادات والتقاليد بجدية كبيرة في حياتهم، لذلك ومن خلال سؤالنا عن أهمية هذه الأخيرة بالنسبة لهم فإننا وجدنا أن نسبة 37.2% يرون أنه يجب الحفاظ عليها مقابل 10 %فقط يعتقدون أنه بالإمكان التخلي عنها، أما بالنسبة للذين يرون أنه بالإمكان الجمع بين ما هو تقليدي وما هو عصري في الحياة فإنه شكل نسبة 52.7% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسب السابقة. وهذه النسب تؤكد ما جاء من تحليل في الجدول(16) بحيث فيها تأكيد على محاولة الأفراد الجمع بين ما هو تقليدي -والذي يعتبرونه ضروري في حياتهم عامة ولا يمكن أبدا التخلي عنه-وما هو جديد أو عصري والذي لا يمكن تفاديه أبدا. وقد نستدل في هذا التحليل بفكرة هشام شرابي حول طبيعة المجتمعات العربية بصفة عامة بحيث أن تمسكهم بتقاليد أسلافهم والحفاظ على قيمهم التقليدية وفي نفس الوقت تبني قيم جديدة خلق نظاما اجتماعيا وأسريا هجينا لا هو بعصري ولا هو بتقليدي، بحيث صار يجمع بين كل مظاهر التناقض. لكن. من جهة أخرى بالإمكان أن نقدم قراءة أخرى لهذه النسبة المرتفعة ممن يحاولون الجمع بين ما هو تقليدي وما هو

عصري، كون أن الأفراد من خلال ارتباطهم بقيمهم التقليدية ومع بروز قيم جديدة عصرية صار لديهم قناعة بانه لا يمكن أبدا تفادي مثل هذه القيم الجديدة، وبدلا من التخلي عن قيمهم التقليدية راحوا يحاولون الجمع بين ما هو تقليدي وما هو عصري بطريقة تمكنهم من عيش قيم محددة وفق طبيعة المواقف والوضعيات المعاشة، أو تبني القيم الجديدة لكن البحث فيما إذا كانت تتوافق مع ما هو قديم بالنسبة لهم، وهل تبني القيم الجديدة سوف يخلق صراعا أم لا مع القيم التقليدية المركزية التي لا يمكن أبدا التخلي عنها. وقد تتأكد الفكرة أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18) نوع الحياة المفضلة بالنسبة للمبحوثين

نوع الحياة المفضلة	عصرية	تقليدية	عصري وتقليدي معا	المجموع
التكرار	19	32	169	220
النسبة	%8.6	%14.5	%76.3	%100

الاشكال الحقيقي لا يكمن دائما في الذين يفضلون حياة تقليدية (32%) أو في الذين يفضلون حياة عصرية (رغم محدودية هذه النسبة الأخير ة: 19%). لكن الاشكال الحقيقي عند تناول هذا الموضوع يكمن دائما بالنسبة للفئة التي تعمل على الجمع بين ما هو عصري وما هو تقليدي في حياتهم والتي بلغت نسبة كبيرة 76% من عينة البحث. وحتى وإن كانت

تبدو العملية معقدة، إلا أن الأفراد لا يزالوا يجتهدون في الإبقاء على تقاليدهم وعاداتهم المتوارثة رغم دخولهم في نمط حياة تسوده العصرنة.

رغم أننا نلحظ أحيانا عملية تعايش للقيم التقليدية والقيم العصرية ولو ظاهريا وفق نتائج دراستنا على الأقل. إلا أن المنظومة القيمية في الحياة الاجتماعية أو الأسريةلا تز ال تجمع بين مختلف التناقضات، بحيث بقيت القيم التقليدية حاضرة بشدة في حياة الأفراد رغم كل ما شهدته هذه المجتمعات من تغيير. ومن أجل إعطاء صورة جيدة عن طبيعة القيم السائدة في الأسرة العربية بصفة عامة (ويبقى هذا اسقاط على الأسرة الجزائري) فقد قام حليم بركات بتلخيص خمسة اتجاهات قيمية نرى نحن أنها لا تزال سائدة في الأسرة المعاصرة في خضم ما تتعرض له من تغيرات:

أولا: هذه القيم تميل نحو التشديد على العضوية لا على الاستقلال الفردي، حيث يبقى كل فرد فيها مرتبط بها طوال حياته وفي جميع الميادين، ويعتبر كل قرار مستقل من طرفه خروجا عن سلطتها وإنكار لجميلها.

ثانيا: تنزع نحو الاتكال والطاعة على حساب الاعتماد على الذات. حيث تقوم بالتشديد على الطاعة في معظم الحالات وحتى القصاص الجسدي أحيانا.

ثالثا: تنزع نحو التمسك بالقيم نتيجة لضغوط خارجية صارمة، ويعود ذلك إلى أساليب التنشئة،...مما ينتج بعض المظاهر كالامتثال بحضور السلطة والمسايرة في العلاقات المباشرة.

رابعا: التأكيد على العضوية والانصهار في الجماعة، فالتأكيد على الأنا يكون كرد فعل للضغوط التي تمارسها العائلة والمؤسسات على الفرد.

*خامسا:*النزوع نحو فرض سيطرة الرجل على المرأة وحتى إخضاعها وتجذر الإشارة هنا إلى أن النزاعات تتفاوت من طبقة إلى أخرى ، وتختلف باختلاف نمط المعيشة في البادية، الريف والمدينة[1]

IV– النظام الأبوي كحامي للقيم التقليدية في ظل التغيرات الاجتماعية والأسرية :

عند الحديث عن الروابط الاجتماعية فإنه لا يمكن أبدا اعتبار الروابط الاجتماعية عملية ميكانيكية بقدر ما تتحكم فيها مجموعة من القيم الاجتماعية الموجودة في المجتمع. فهي تحتكم في الكثير من الأحيان إلى تغيرات اجتماعية أو تاريخية تتفاعل وتتأقلم معها...فبمجرد الحديث عن طبيعة الرابط الاجتماعي في الجزائر فإن التفكير يتجه مباشرة كون الثقافة الأبوية هي الوسيلة التي تبنى من خلالها المعايير والقيم[2]، وبما أن الأسرة

[1]-مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 242

[2] - Addi Lhaouari,Op.cit,p14

بالغزوات هي بمثابة مؤسسة اجتماعية وكبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى تبقى خاضعة لهذا المنطق القائم على الأبوية، فقد عملت القيم السائدة داخل الأسرة على استمرارية هذه الثقافة الأبوية التي صارت محور وأساس الروابط داخل الأسرة، والتي تتغذى بدورها من قيم ساهمت بشكل كبير في الإبقاء عليها. فهذه الروابط الاجتماعية غالبا ما تستعمل المقدس من أجل الحفاظ على مبرراتها وأعذارها ومنه مقاومة التغيرات، فالرجوع إلى المعايير الدينية في الفضاء المنزلي يهدف إلى الحفاظ على الثقافة الأبوية وتقديسها من أجل منع ظهور جو خاص يساعد على ظهور أي نوع من الفردانية[1]، ولعل هذا التمسك بمثل هذه القيم هو من العوامل الأساسية التي ساهمت في الإبقاء على النظام الأبوي، وقد استعمل هذا الأخير مختلف الوسائل والطرق من أجل البقاء والاستمرارية. فارتباطه بالدين مثلما أشار إليه عدي الهواري هو الوسيلة الأمثل من أجل إعطائه القيمة اللازمة بين الأفراد، لذلك وفي الغالب تستعمل المجتمعات التقليدية الدين لبلوغ أهدافها، بحيث أن الدين يمد أي شئ يرتبط به بما فيه النظام الأبوي تلك القدسية التي تدفع بالأفراد إلى الامتثال والطاعة والرهبة والانضباط. وهذا ما يدفعنا للقول بأن_عوامل التغيير التي مست الأسرة الجزائرية المبنية روابطها على النظام الأبوي، وفي ظل انتقالها من النمط الممتد إلى النووي وبكل ما تحمله من اختلافات وتداخل في القيم، خلقت ما يسميها هشام شرابي: "النظام الأبوي الجديد" والذي يشير إلى البنية الاجتماعية، السياسية والنفسية التي يتميز بها المجتمع العربي المعاصر. بحيث أنه

[1] - Addi Lhouari,Ibid,p15.

مفهوم ذو ازدواجية نظرية مهمة، لأنه يعبر عن تشكيلة اجتماعية هجينة ناتجة عن الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث دون استكمال عملية التحول أو الانتقال بصفة نهائية. وهو الأمر الذي جعل المجتمع العربي المعاصر يبدو في هذه الصيغة المزدوجة التي يجمع فيها التقليد والحداثة دون أن يكون أي منهما. إنه نظام يعيش الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي، إنه مزيج بين الثراث والمعاصرة «نظام غريب يختلف عن أي نظام"[2].

هذا التفسير الذي يقدمه هشام شرابي يعبر عن مدى التناقض الذي مس المجتمعات العربية ومختلف مؤسساتها الاجتماعية. فرغم كل التحولات الاجتماعية التي كانت عرضة لها إلا أنها بقيت متمسكة بقيمها التقليدية، لكنها من جهة أخرى قد تبنت قيما جديدة مختلفة ما أدى إلى ظهور نظام اجتماعي وقيمي مزدوج في نفس الفضاء الأسري. فالنظام الأبوي التقليدي بقي مترسخا في الحياة الأسرية بل لا يزال أحد مقومات الأسرة النووية حاليا رغم ما شهدته من تراجع للقيم التقليدية المتعلقة بالنظام الأبوي، وهذا ما نود ابرازه في هذه الدراسة.

[2] - هشام شرابي، *النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992، ص288 [1]

النظام الأبوي -من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية:

-ثنائية طاعة/ديموقراطية في إطار النظام الأبوي:

إذا تحدثنا عن النظام الأبوي أو مسألة الهيمنة الذكورية في الأسرة الجزائرية سواء كانت ممتدة أو نووية، سيجرنا للحديث مباشرة عن قيميتين متناقضتين للغاية الأولى مرتبطة بالطاعة أما الثانية فمرتبطة بالتشاور أو الديموقر اطية، وفي غالب الأحيان يكون الخطاب الدائر حول النظام الأبوي متعلق بهتين القيمتين اللتان تعبران عن مؤشر إما لديمومة أو تراجع النظام الأبوي.

1-الطاعة أساس ديمومة النظام الأبوي في الأسرة الممتدة:

قبل الحديث عن علاقة القيم والسلطة الأبوية في الأسرة النووية التي نحن بصدد دراستها، ارتأينا أولا إثارة هذه النقطة بالذات من خلال تطرقنا للنظام الأبوي في الأسرة الممتدة أو بالأحرى الشكل التقليدي السابق للأسرة النووية، وهذا حتى يسهل علينا فهم طبيعة التغير الذي حدث على مستوى السلطة والنظام الأبوي، بحيث تثبت مختلف الدراسات أن الأسرة الممتدة كانت بمثابة الوسط الأنسب للنظام الأبوي (انظر الجزء الثاني المبحث الأول) حيث خيم على بنية روابطه الأسرة جو ديكتاتوري يحتل فيه الأب منزلة أعلى بكثير من منزلة الأم وبقية أفراد العائلة وغالبا... فهو يمثل رجل دين ضامن ومعلم وهو القائد

الروحي ناقل للقوانين و العادات والأحكام التقليدية...[1]، وقد كان للنظام الأبوي السائد في الأسرة التقليدية(الممتدة) بما يحمله من قيم دورا كبيرا في منح الأب أو إن صح التعبير الذكر كل الصلاحيات للانفراد بالسلطة، مع وجود تقبل كبير لأفراد تلك الأسرة لهذه السلطة ذكورا كانوا أو إناثا كونهم تشبعوا من خلال تنشئتهم بتلك القناعة التي مفادها وجوب طاعة الأب أو الزوج مهما كان.

الجول رقم (19) تشاور الأب مع أفراد العائلة(التقليدية) في اتخاذ القرار:

أعضاء العائلة (التقليدية)		الزوجة	الأبناء	كل أفراد الأسرة	لا أحد	المجموع
التشاور في اتخاذ القرار	التكرار	83	2	63	72	220
	النسبة	37%	0.9%	28.6%	32.7%	%100

الملاحظ من خلال الجدول رقم (19) وبناء على إجابة المبحوثين فيما يخص اتخاذ القرار من طرف آبائهم أن نسبة اتخاذ الأب للقرارات بمفرده تبقى مرتفعة حيث مثلت 32.7% وهذا يدل على استعمال الأب لثقافته الأبوية المدعمة بقيم تقليدية مبنية على الطاعة والخضوع في فرض سلطته واتخاذ القرار بمفرده. لكن الملاحظ أيضا أن للزوجة نصيب معتبر في عملية المشاركة في اتخاذ القرار، رغم أننا نتحدث عن فترة زمنية سبقت فترة انتشار الأسرة النووية أي ما بعد الاستقلال مباشرة (سنحاول التفصيل في الموضوع

[1]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص66

لاحقا من أجل تفسير الظاهرة)، وهذه النسبة يمكن أن تختلف مقارنة بمناطق أخرى وفي دراسات أخرى، لكن هذه النسبة المعتبرة في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار لا يعني تراجعا في سلطة الأب في الأسرة التقليدية، لأن الأب مهما كان يبقى صاحب السلطة والقرار الأخير.

من خلال الجدول(19) دائما نلاحظ أن مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات بالنسبة للأسرة قديما تكاد تكون منعدمة، وهذا يعبر عن عدم منح الأب للأبناء فرصة مشاركة الرأي ما يعبر عن تلك الرهبة والهيبة التي لطالما ارتبطت بالأب كرب أسرة، فحتى الأبناء في تلك الفترة كانوا يفضلون عدم مناقشة قرارات الأب لطبيعة النظام الأسري السائد وميزة القيم والعادات والتقاليد المنتشرة أنداك، والتي لم تسمح لهم بالقيام بهذا الدور، بل كانت تعتبر مناقشة أوامر الأب أو قراراته عيب، وحشومة، وقلة أدب. ويظهر هنا أن قيمة الطاعة تتدعم في حد ذاتها بقيم أخرى مرتبطة بالحشمة والحياء، والتي تدعم بدورها مكانة الأب والنظام الأبوي ككل. ويستمر هذا السلوك حتى بعد زواج الابن، فبقاؤ هذا الأخير في البيت العائلي يفرض عليه الالتزام بالقيم السائدة فيه والتي تفرض عليه طاعة الأب والامتثال لأوامره وقراراته.

حيث يؤكد على ذلك أحد المبحوثين (السن 55) بقوله:

. *«لقد كان أبي يمثل كل شيء... بحيث كان*

هو المسؤول عن البيت... لا أحد منا كان

يشاركه القرارات إذ كان يتخذها لوحده»

ويضيف: « *القرارات كان يتخذها الوالد*

وكان من العيب التدخل في قراراته».

ولعل الابن (الذكر) يكون أقل خضوعا لسلطة الأب مقارنة بالبنت(الأنثى)، فالذكر مهما كان يبقى لديه نوع من الامتيازات يضمنها له النظام الذكوري، على الأقل بإمكانه الاستقلال عن البيت والسلطة الأبوية السائدة فيه من خلال بناء أسرته الخاصة (أسرة نووية) التي قد تمنحه هامشا من الحرية والاستقلالية.أما البنت فإنها تخضع لسلطة الأب خضو عا تاما، وما يساهم في ذلك هو النظام الذكوري الذي منحها مرتبة دونية مقارنة بالأخوة الذكور. وحتى زواجها وانتقالها إلى بيت زوجها الجديد لا يعني تخلصها من السلطة الذكورية، فقد كانت قبل الزواج خاضعة لسلطة الأب وبعد الزواج سوف تصبح خاضعة لسلطة الزوج، أي مهما كانت الظروف فإنها تبقى خاضعة للسلطة الذكورية. حتى أن الحكم على الأنثى إن كانت بنتا أو زوجة أو أما صالحة مرتبط بطاعتها لوالدها ثم طاعتها لزوجها. فحتى الدين يتم توظيفه هنا لتأكيد وجوب طاعة المهيمن من طرف المهيمن عليه.

2-قيمة الديمقراطية والتشاور في ظل تراجع النظام الأبوي بالأسرة النووية:

تشير مختلف الدراسات إلى أن الروابط الأسرية في المجتمع الجزائري قد مسها التغيير مقارنة بالماضي وقد صاحب هذا التغيير انتشار الأسرة النووية، حيث صار يسود هذه الأخيرة نوعا من الديموقراطية في اتخاذ القرارات وإمكانية مشاركة الأبناء أو الزوجة سلطة الأب، بحيث اصبح لقيمة الديموقراطية حضور أكبر في الأسرة النووية، كتعبير عن تراجع قيمة الطاعة والتسلط الذكوري الذي لطالما ساد في الأسرة الجزائرية، فالزوج الذي ترعرع في جو ثقافي وحضري وحتى مهني مختلف عن جيله السابق، وتشبع بقيم جديدة مرتبطة بالتفتح والحوار وارتقاء مستواه التعليمي والثقافي، غير من تمثلاته لعلاقته بأفراد أسرته. وبدلا من أن يقتدي بوالده فإنه حاول بناء جو أسري يتماشى وما اكتسبه من قيم، بالطبع هذه المبادرة لم تكن ممكنة في إطار الأسرة الممتدة، لأنه كان سيجد صعوبات في تطبيق هذا النمط في حياته الأسرية. فحتى ولو تشبع بمثل هذه القيم فإن محدودية هامش حريته داخل الأسرة الممتدة وما يجوبها من التزامات سوف يعيق هذا المبتغى، لذلك فبناء أسرة نووية واستقلاله عن الأسرة الممتدة سمح له أن يخلق جوا يمكن له من خلاله اتباع منهجه الخاص في تعامله مع أفراد أسرته، لأن هذه المرونة الملموسة في السلطة داخل الأسرة النووية لم تكن لتوجد داخل الأسرة الممتدة لطبيعة العادات والقيم السائدة فيها، والتي هي أقرب إلى الانغلاق منه إلى التفتح والديموقراطية.

الجدول رقم (20) التشاور واتخاذ القرار (الأسرة النووية مقارنة بالأسرة الممتدة):

الأفراد المعنيين بالتشاور		الأم	الأب	الزوجة	الأبناء	كل الأفراد الأسرة	الإخوة	الأصدقاء	لا أحد	المجموع
الأب (أسرة ممتدة)	التكرار	-----	-----	83	2	63	-----	-----	72	220
	النسبة	-----	-----	37%	0.9%	28.6%	-----	----	32.7%	%100
الزوج أسرة نووية)	التكرار	81	66	119	28	-----	36	28	18	268
	النسبة	%29.8	%24.6	%44.4	%10.4	-----	13.4%	%10.4	%6.7	%100

كما يظهر أيضا من خلال الجدول(20) أن تلك العلاقة المتمثلة في التسلط واعتماد المنهج الديكتاتوري في تعامل الأب مع بقية أعضاء اسرته في تحول نحو علاقة أكثر ديمقراطية وأكثر مرونة. وأن هناك تراجع في قيم مثل الحشمة والحرمة والعيب التي لطالما ارتبطت بالأسرة التقليدية والتي كانت مزدوجة التأثير. فمن جهة كانت تفرض على الأب إلزام الزوجة والأبناء بهذه القيم، ومن جهة أخرى كانت هذه القيم تفرض على هؤلاء الامتثال لسلطة الأب. وتراجع هذه القيم صار يقابله نمو وتطور قيم نقيضة متعلقة بالحوار والمسؤولية للجميع.

الأكثر الفاتا للانتباه في الجول(20) هو الوضعية الجديدة للزوجة داخل الأسرة النووية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالبيت، بحيث انتقلت نسبة مشاركتها في اتخاذ القرار من 29% في الأسرة الممتدة(التقليدية) إلى 44.4% وهو فارق معتبر راجع في الأساس إلى المكتسبات التي حصلت عليها من خلال التحولات التي مست المجتمع والأسرة،

من عمل وتعليم، لكن أيضاتفتح الزوج وتغير نظر ته لمكانة المرأة في إطار الحياة الأسرية الجديدةحيث كان مجرد تذخل المرأة في قرارات الزوج عيبا وعارا وانقاصا لقيمة ومكانه الزوج كرجل. ويقول مبحوث تعبيرا منه على الوضعية الجديدة (السن 54):

«نعم تشاركني الزوجة والأولاد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيت..و لا يوجد أي عيب في ذلك».

يظهر من خلال الجدول (20) دائما، أن الزوج لم يعد ينفرد بالقرارات مقارنة بوالده في الأسرة الأصلية، بحيث تناقصت النسبة من 32.7% إلى 6.7% وهو فارق معتبر، وقد نرجع هذا الفارق في النسب إلى كون الزوج في الأسرة النووية قد تشبع بقيم أخرى جديدة ترمز إلى التفتح، حيث كان لها الأثر الكبير على ذهنية ومواقفه اتجاه حياته الأسرية. ويظهر أن هذا التغيير على مستوى القيم والذهنيات قد استفاد منه حتى الأبناء في الأسرة النووية. حيث صار لديهم حضور أكبر في اتخاذ القرار مقارنة بالماضي من 0.9% إلى 10.4%، بالطبع هذا التغيير في مكانة الأبناء كان من جهتين:

الأولى والتي تمثل الأب والذي صار أكثر تفتحا مقارنة بالماضي، حيث أصبح يتقبل الأمر بأكثر مرونة، بل ويترك المجال مفتوحا لأبنه المشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء الرأي، والأكثر من ذلك فإنه صار يطلب حتى رأي ابنه في الكثير من الأحيان وفي العديد من القضايا التي تخص الأسرة، وهذه الفكرة لم تكن مطروحة في السابق.

أما الثانية فمتعلقة بالأبناء ذاتهم، حيث استفادوا من وضعيتهم الجديدة في إطار الأسرة النوويةو حتى خارجها. فتشبعهم بقيم جديدة ناتجة عن التمدرس وإمكانية التدرج أكثر في المستوى التعليمي والثقافي وحتى المهني، وتشبعهم بقيم جديدة، انتجتها التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مست المجتمع. دفعتهم لأن يكونوا أكثر طلبا للمشاركة في كل ما يخص حياتهم الشخصية أو الأسرية. ويظهر أن الصورة المثالية التي كانت تقدمها القيم والعادات والتقاليد حول الابن المطيع بدأت في التراجع في إطار الجو الأسري الجديد وكل ما يحمله من قيم جديدة. ففي سؤال موجه للمبحوثين عن وجوب طاعة أوامر الأب مهما كانت، فإن 40% فقط صاروا يرون أن طاعة الأب واجبة مهما كانت طبيعة أوامره مقابل 60% صاروا يرون أنه بالإمكان مناقشة تلك الأوامر. وهذا تغير ملحوظ في تمثل أرباب الأسر النووية لمفهوم الطاعة، ومن المؤكد أن هذا التمثل سوف يكون لديه تأثير على الجيل التالي. حيث أن نشأة الابن مستقبلا في جو يمنحه القدرة على مناقشة أوامر أو آراء الأب سيدعم قيمة التشاور والديموقراطية في الحياة الأسرية مقابل تراجع قيمة الطاعة.

الملاحظ دائما من الجدول(20) أن شبكة العلاقات الاجتماعية بالنسبة للأسرة النووية صارت أكثر توسعا مقارنة بنظيرتها (التقليدية)، بحيث صار لأفراد خارج الأسرة النووية القدرة على المساهمة في اتخاد قرارات تخص الأسرة، وهذا لم يكن مطروحا من قبل في

الأسرة(الممتدة) التقليدية، حيث أن ما كان يخص العائلة يبقى في العائلة، بالتالي فإن قيم التفتح المكتسبة صارت أكثر حضورا في الأسرة النووية المعاصرة.

7- الدين : مصدر دائم للقيم في الحياة الأسرية :

يبقى الدين أحد العناصر الأساسية عند تناول موضوع التغير الاجتماعي أو تغير القيم في المجتمع الجزائري. بالطبع نتحدث هنا عن الدين بمقاربة سوسيولوجيا تعتمد الممارسات الدينية أكثر منها المعتقدات، وهذا الموضوع بالذات كان أحد المحاور الأساسية التي اعتمدها علماء الاجتماع لتفسير مدى تأثير هذا العامل على عملية التغير الاجتماعي أمثال كارل ماكس، ماكس فيبر أوكست كونت، ابن خلدون،... بحيث حاول كل واحد منهم إبراز أهمية ودور هذا العمل في إعاقة أو تحفيز عملية التغير الاجتماعي، فإذا كان ماركس يرى أنه عفيون الشعوب أي كابح للتغيير، فإن ماكس فيبر يراه أحد محفزات التغير لما يحمله من قيم تشير إلى العمل، الجد، والكسب. ابن خلدون يرى أن الدين هو أحد دعائم ما يسميه بالعصبية بحيث أن تماسك الأسرة والقرابة يتأثر بشكل كبير بالجانب الديني، أوكست كونت من جهته، يرى أن الدين وما يحمله من قيم تقليدية كانت تحافظ على توازن المجتمع بحيث جعل هذه الأخيرة من القيم الدينية منظم آلي للنظام الاجتماعي. لكن هذه القيم قل شأنها من خلال مظاهر التقدم والسياسة، وهذا الفراغ الناتج عن تراجع القيم الدينية

ساهم في إدخال المجتمع في وضعية أخلاق فوضوية عامة[1]، ما يعبر على أن التطور والتقدم الذي مس المجتمعات بالأخص المجتمعات الغربية ضحى بمثل هذه القيم التقليدية التي رآها كعائق للتقدم، واستبدلها بقيم أخرى رآها أكثر تناسبا مع متطلبات هذا التغير.

مهما كان ارتباط الدين بالمؤسسات الاجتماعية ومهما كانت صحة مقولة أن القيم الدينية امتداد للقيم العائلية، فإن الدين يبقى مصدرا مهما ومباشرا لعدد من الاتجاهات القيمية، والتي يحددها حليم بركات في مجموعة من الاتجاهات[2] نحاول إسقاطها على موضوعنا عن طريق ربط الدين بما يحمله من قيم والتي تظهر من خلال الحياة الأسرية، ونذكر من بين هذه الاتجاهات القيمية:

* ***-القيم المطلقة:*** أي أن الدين يحمل قيما مطلقة أكثر منها نسبية، تصلح لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغير، بحيث للدين وقيمه قدرة على أن تعمم إلى مجالات غير دينية، كالسلوك، التربية والتنشئة الاجتماعية، بالتالي فإن الأفكار الدينية لا تناقش، لذلك كل ما هو مرتبط بالأسرة ولديه علاقة بالدين فإنه يبقى غير قابل للنقاش أو التغيير.

[1] –Mostefa Boutefnouchet,*Société et modernité, les principes du changement social*, Office des publications Unversitaires, Alger,2004,p22

[2]-حليم بركات، *المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي*، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 328-329

* ***-القيم السلفية:*** تظهر من خلال صراعها مع القيم الجديدة أو المعاصرة، لذلك ينظر إلى القيم الغيبية(الدينية) إلى أنها قيم سلفية أكثر منها قيم مستقبلية، من خلال الارتباط بالماضي...، وتقييم الأمور حسب مدى تطابقها مع الأعراف والتقاليد والنصوص.

* ***-القيم القدرية:*** تظهر في صراعها مع القيم التي تشدد على إرادة الإنسان الحرة، ومن بين القيم السائدة في الأوساط الغيبية تلك القيم القدرية التي تشجع على الاستسلام والقناعة والقبول في بعض الحالات، والتمسك بفضائل القناعة والصبر وراحة البال واستمرارية العيش والمبايعة والتبعية.

* ***-الإحسان والرحمة بدلا للعدالة:*** يلاحظ ميل في الأوساط الغيبية إلى التعامل مع الفروقات (بين الذكور والإناث أو بين الزوج وزوجته) ومعالجتها باللجوء إلى قيم الرحمة والإحسان أكثر من اللجوء لقيم العدالة التي تنطلق من ضرورات إزالة هذه الفروقات.

هذا الطرح يبر ز كيف يمكن للقيم الدينية أن تصبح محددات للسلوك والتمثلات، بحيث يعمل الفرد من خلالها على تبني سلوكات وذهنيات تتماشى وهذه القيم من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على نقلها إلى الأفراد الآخرين من خلال التنشئة الاجتماعية التي هي من الوظائف الأساسية للأسرة. فبقدر ما يمكن اعتبار الدين كمصدر للقيم في الأسرة وممون لها فإنه لا يجب إنكار تحول هذه المؤسسة(الأسرة) في حد ذاتها إلى حافظة للقيم الدينية وناشرة لها.

تجذر القيم الدينية داخل الحياة الأسرية:

إن الارتباط الدائم بالدين، جعل من هذا الأخير أحد أهم المصادر الأساسية للوجهات الأخلاقية والسلوكية لأفراد الأسرة الجزائرية، الذين لا يفصلون حياتهم الاجتماعية والثقافية عن الجانب الديني. فالدين يبقى كقيمة مركزية، وفي نفس الوقت منبع للقيم الأخلاقية، ومؤطر للمعايير الاجتماعية السائدة. والأبعد من ذلك فإنه يعتبر أحد مصادر التشريع في المجتمع، فحتى قوانين الأسرة التي على أساسها تحدد العلاقات بين أعضاء الأسرة مبنية هي الأخرى على طابع ديني، بحيث ترتبط الأسرة بالدين ارتباطا وثيقا. ومثل هذه القوانين لم تتغير بشكل فعلي رغم التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية والمجتمع، وهذا تعبير عن قدرة بعض القوانين المستمدة من الدين على الإبقاء على نفسها. فقانون الأسرة مثلا هو أحد أكثر القوانين مقاومة للتغيير، فرغم محاولات بعض الجمعيات أو الشخصيات تغيير هذه القوانين أو تعديلها إلا انها فشلت في بلوغ أهدافها، وحتى ما وصلت إليه من أهداف لم تجسد في الواقع لأن العديد من جوانب قانون الأسرة الجزائري مرتبطة بالتشريع الديني. وقد لاحظنا من خلال دراستنا أن 67% من عينة البحث ليس لدهم أي اطلاع على قانون الأسرة مقابل 33% ممن لديهم اطلاع على قانون الأسرة. وحتى بالنسبة لهذه العينة ممن لديهم اطلاع على قانون الأسرة فإن 71% منهم يرون أن قانون الأسرة هذا لا يخدم الحياة الأسرية. لأن جزء من قوانينه يتنافى مع التعاليم الدينية وتقاليد المجتمع فيما يخص تنظيم

الروابط الأسرية، وحسب رأيهم أيضا فإن الحياة الأسرية تحكمها قوانين وقواعد أخرى هي في الغالب دينية، أو مرتبطة بالتقاليد. وقانون الأسرة هذا لن يكون بإمكانه معالجتها. لذلك يحتكمون في حياتهم الأسرية إلى ما توارثوه من قيم دينية أو عرفية، وليس ما هو وضعي من قوانين حتى وإن كان مصدر هذه القوانين ديني.

وكما سبق وذكرناه فإن قيمة الأسرة عند الأفراد تستمد من الدين في حد ذاته، بحيث يمنح الدين الأسرة تلك القدسية التي لطالما ارتبطت بها، فحب الوالدين وطاعتهما من الإيمان، الحفاظ على شرف الأسرة مرتبط بالدين من خلال تحريم أي علاقة خارجة عن الإطار الديني، الزواج لا معنى له وهو محرم إلا إذا توفر فيه الشرط الديني الذي إذا غاب صار زواجا محرما، الخيانة الزوجية عمل محرم يعاقب عليها دينيا أكثر منه قانونيا. بالطبع ليس كل ما هو مرتبط بالأسرة مرجعه ديني لكن الأفراد داخل الأسرة يحاولون ربط كل شيء بالدين حتى يمنحوا القدسية اللازمة للأسرة من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء شرعية لسلوكاتهم. فالسلطة الأبوية مثلا وحتى وان اعتبرناها ظاهرة اجتماعية إلا أن المجتمعات التي يسود فيها النظام الأبوي تمنح هذا الأخير شرعيته من خلال الدين، حتى تبرر هيمنته وأيضا الحفاظ على بقائه "الرجال قوامون على النساء" أو قداسة طاعة المرأة لزوجها مهما كانت الظروف.... بالتالي نجد أن الدين متجذر في كل مظاهر الحياة الأسرية من روابط، تربية، سلوكيات، تقسيم الأدوار في الأسرة، اختيار الزوجة،... وقد ظهر هذا جليا من خلال

دراستنا الميدانية، فكل الأسئلة المتعلقة بالدين لاقت اهتماما كبيرا من طرف المبحوثين الذين يجعلون من الدين أهم شيء في حياتهم الأسرية ومنأجل تأكيد الفكرة أخذنا بعض المؤشر ات التي لديها علاقة مزدوجة تجمع بين الحياة الأسرية في اطار الأسرة النووية والجانب الديني:

جدول رقم(21): دور الدين في تحديد المنهج المعتمد في تربية الأبناء

المنهج المعتمد في تربية الأبناء	الدين	التقاليد	طرق خاصة	المجموع
تكرار	148	41	31	220
النسبة	%67.2	%18.6	%14.0	%100

في دراستنا حاولنا تحديد قيمة الدين في الحياة الأسرية ومدى تأثره بالتغيرات، وقد تبين أن 67.2% من أفراد العينة يعتمدون على الدين في تربية أبنائهم مقابل 18.6% ممن يعتمدون على التقاليد وأخيرا 10% يعتمدون على طرق خاصة بهم في تربية أبنائهم، وهذا ما يدل على ترسخ الجانب الديني في عملية التربية، بحيث أن تنشئة الأفراد تأخذ الطابع الديني وهذا ما يشكل إعادة إنتاج نفس طبيعة الروابط من جهة ومن جهة أخرى العمل على إبقاء ما هو سائد من قيم. وبقاء أو حضور الدين في عملية التربية يعبر عن مدى تشبث الأسرة بالقيم التي لها علاقة بالدين، هذا ما يفسر على الأقل ما رأيناه من خلال الدراسات السابقة التي حاولت تفسير تجذر النظام الاجتماعي والثقافي التقليدي في المجتمعات العربية أو المجتمع الجزائري على وجه الخصوص، الذي أنتج صراع قيم حاصل على مستوى البنية الأسرية بحيث أصبحت تجتهد الأسرة في الحفاظ على مثل هذه القيم

في ظل ظهور قيم جديدة عصرية نابعة عن تحولات مست المجتمع والأسرة، والتي لم يعد بالإمكان تفاديها. وهذا ما فسر نسبة انتهاج طرق خاصة في تربية الأبناء المعبر عنها ب 14% وهذه الطرق تعتبر كنتاج للتجارب الشخصية لهذه الفئة من المبحوثين الذين حاولوا من خلالها انتهاج طرقهم الخاصة في عملية التربية، وهي نسبة وان كانت بعيدة عن نسبة من ينتهجون الدين في التربية، إلا أنها تبقى قريبة من استعمال التقاليد(18.6%) وهذا ما يعبر عن تراجع التقاليد مقارنة بما هو عصري لكن ليس مقارنة بالدين، لأن التقاليد ينظر إليها أنها إنتاج اجتماعي يمكن الاستغناء عنه باستعمال بدائل أخرى جديدة، لكن الدين شيء مختلف نظرا للقدسية التي تحيط به، فهو إبداع الاهي لا يمكن استبداله.

حتى اختيار الزوجة تبقى عملية قائمة على الجانب الديني. بحيث يرى أفراد العينة أن الدين هو الصفة الأكثر رغبة في الزوجة، بالطبع يربطون ذلك بما جاء من نصوص دينية في القرآن أو الحديث النبوي، وفي هذا الصدد تم اقتراح مجموعة من معايير اختيار الزوجة لأفراد العينة، على أن يبينوا ما هي الأهم بالنسبة لهم:

الجدول رقم(22): معايير اختيار الزوجة-الدين كمعيار أساسي

المعيار	الجمال	المال	الدين	العلم	النسب	العاملة	الماكثة في البيت	المجموع
النسبة	%21	%7.4	%26.4	%9.4	%22.6	%6.2	%7	%100
التكرار	132	48	168	60	144	40	44	636

الملاحظ أن معيار عمل المرأة أو مكوثها في البيت لم يأخذ الاهتمام الأكبر، كما أن النسبتين جد متقاربتين ما يفسر أن مكوث المرأة في البيت أو خروجها للعمل يبقى مرهون بالمعيار الديني، بحيث على المرأة كانت في البيت أو في خارجه الامتثال إلى القيم الدينية، التي تمثل الحياء، الوفاء، السترة،...بالتالي تبدو القيم الروحية الأخلاقية المتمثلة في القيم الدينية آخذة بالأهمية على القيم المادية ... فالدين يساعد على تكامل شخصيات الأفراد ويزودهم بإطار من القيم والمعايير التي تعتبر موجهات للسلوك[1]. كما أن معيار الدين والنسب متقاربين (رغم بقاء المعيار الديني في المرتبة الأول) وكتفسير لتقارب المعارين، فإن هذا راجع إلى أن الدين والنسب مرتبطين بقيم صنعها المجتمع وجعل منها قيم مركزية في الحياة الأسرية او في عملية اختيار الزوجة. أهم هذه القيم الشرف، لأن الشرف يصعب الحفاظ عليه أو التأكد منه في غياب معياري الدين والنسب، وهما آلياتان تعملان على الحفاظ على شرف المرأة، عفتها وحيائها. فالدين مرتبط بالجانب الأخلاقي للفتاة وفي حال

[1] - مصلح صالح، *الضبط الاجتماعي*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 156.

امتثلت له فإن ذلك سيصدها عن ارتكاب الفاحشة وهذا سيجعل منها زوجة مستقبلية صالحة ومناسبة في نظر المجتمع. في حين أن النسب (ونقصد به أهل الزوجة) هو أداة أو وسيلة مراقبة الفتاة قبل زواجها والتي تتم في الغالب من طرف الذكور (الأب والاخوة) إضافة إلى الأم، والتأكد من ان هؤلاء قد قاموا بواجبهم الذي حدده لهم المجتمع(الذكوري) في عملية المراقبة هذه، سيجعل منهم محل ثقة ونسب ملائمين وأن عفة وشرف البنت شيء مضمون.

وبما أن الدين هو أحد المعايير لتحديد طبيعة العلاقات بين الأفراد في المجتمع، فإن المعرفة المسبقة للزوجة في الماضي كان عملا ممنوعا اجتماعيا ومحرما دينيا، وبالرغم من التماس نوع من التغير على مستوى تمثل الأفراد لهذا السلوك حاليا بحيث أن 55% من أفراد العينة يرون أن المعرفة المسبقة مقبولة وفي بعض الأحيان ضرورية مقابل 45% ممن يعتقدون أنه غير مقبول، وحتى وإن كان الفارق ليس بالشاسع بين النسبتين، إلا أنه يعبر على نوع من التغيير على مستوى تمثلات الأفراد. واللافت للانتباه في إجابة المستجوبين ممن يرفضون المعرفة المسبقة بالزوجة أنهم يبررون إجاباتهم بالعامل الديني في المقام الأول كون أن هذا الأخير يحرم مثل هذه السلوكات حتى وإن كان المبرر هو الزواج، لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتكاب المحرمات كالزنا، مثلما يعبر عنه أحد المبحوثين(54 سنة):

. « *هذه العلاقة غير مسموح بها في ديننا....*

. *وقد يؤدي ذلك إلى ارتكاب المحارم قبل*

. *الزواج*»

إذن، ورغم كل ما مس الأسرة الجزائرية في تغيرها (الأسرة النووية بالغزوات نموذج لدراستنا) وفي ظل وجود مستجدات والتطورات التكنولوجية وظهور قيم جديدة تميل إلى التفتح والفردانية إلا أن الأسرة لاتزال محافظة على القيم الروحية والأخلاقية المرتبطة بالدين، والتي تتجسد عادة في الاحترام والأخلاق الحسنة، الحياء، الحشمة، العفة، الشرف، الوفاء.... وهذه الوضعية التي صارت تعيشها جعلتها تحت ضغط اجتماعي وقيمي مزدوج. بحيث تعمل من جهة على المحافظة على كل ما له علاقة بالقيم الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية ومن جهة أخرى تهدف إلى مسايرة العصر والمستجدات، وهذا ما يسميه مصطفى بوتفنوشت جدلية التقليدي العصري.[1]بحيث لم يسمح الأفراد على الرغم من مظاهر التحضر والتفتح وظهور قيم متعلقة بالحرية أو الاستقلالية، لأنفسهم بتجاوز قيم تقليدية مثل الدين مثلا، بحيث يحاولون قدر الإمكان الجمع بين القيم الدينية التي لطالما سادت المجتمع الجزائري ولطالما ارتبطت بالأسرة. بحيث يرونها قيما يستحيل الاستغناء عنها، بل وحسب رأيهم تبقى أساسية حتى تقوم الأسرة بوظيفتها المنتظرة منها في المجتمع، وأن مظاهر

[1]- مصطفى بوتفنشت، مرجع سابق، ص 232.

التحضر وقيمه العصرية لا يجب أن تؤثر على الحضور الديني داخل الأسرة، بل يجب على هذه القيم العصرية أن تتكيف مع ما يمليه الدين.

VI-دور العادات التقاليد والأعراف في إعادة انتاج القيم التقليدية في الأسرة الجزائرية :

المقصود بالعادات، الأعراف والتقاليد هنا، هي مجموع قواعد السلوك الخاصة بطريقة معينة أو طائفة اجتماعية أو بيئية محلية محدودة النطاق وهي تنشأ من الرضى والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود والتي تنشأ فيه[1]، فالتقاليد بما تحمله من قيم تعمل على تنظيم وتوجيه سلوكات الأفراد ومواقفهم، وإن كانت ترمز التقاليد

في مجملها إلى الماضي فإن هذا لا يعني أن التقاليد مرتبطة بالمجتمعات التقليدية فقط. بل أنها متعلقة أيضا بالمجتمعات المتحضرة، إلا أن الالتزام بها هو الذي يصنع الفارق. فالمجتمعات التقليدية ونظرا لما تحمله من قوانين والتزامات وضوابط اجتماعية فإنها تفرض على أعضائها الالتزام بهذه التقاليد وبقيمها، ومن أجل ذلك خلق نظامها الاجتماعي ضوابط ومعايير يجب اتباعها من أجل الحفاظ على هذه التقاليد والامتثال لها، في حين أن المجتمعات الغربية المتحضرة ونظرا لانتشار قيم ترمز في حد ذاتها إلى التجديد مثل الفردانية، الحرية، الاستقلالية، الابداع،... فإن الالتزام بالتقاليد يبقى نسبي. وكما هو معروف

[1] - محمد خروف، جصاص الربيع، مرجع سابق، ص 81.

فإن استمرارية التقاليد لا تتم إلا بالتزام الأفراد بها وإحيائها، لذلك تختفي تقاليد في الغرب وتحل مقامها ممارسات جديدة ما تلبث أن تتحول إلى تقاليد ما تلبث هي الأخرى أن تختفي بعد أن يتم التخلي عنها نتيجة الديناميكية التي تميز مثل هذه المجتمعات، على عكس المجتمعات التقليدية أين ديناميكية التغير بطيئة والتخلي عن تقاليد السلف عملية جد معقدة.

تبقى الأسرى كمؤسسة اجتماعية مرتبطة هي الأخرى بتقاليد بالمجتمع الذي تنتمي إليه، وهذه التقاليد المرتبطة بالأسرة والتي تعبر عن مجموعة من الممارسات والعادات لم تكن إلا لتنظم الحياة الأسرية، وروابطها، والحفاظ على بنية ووظيفة الأسرة. والتي يمكن اعتبارها (العادات والتقاليد) من بين اهم مصادر القيم في الأسرة الجزائرية حتى وإن كانت في مرتبة أدنى مقارنة بالدين لقدسية هذا الأخير. لكن هذه العادات والتقاليد التي لطالما ميزت المجتمع والأسرة كممارسات تبقى قابلة للتعديل أو التغيير ولعل انتقال الأسرة من بنائها الممتد نحو النووي تأثيره على مثل هذه الممارسات بحث يتم تكييفها مع ما يحدث من تغيرات لكن من دون أن تختفي بشكل نهائي.

***مظاهر التغيير على مستوى بعض الممارسات الثقافية في الأسرة الجزائرية:**

تبقى الممارسات الثقافية المتعلقة بالحياة الأسرية كمؤشر لقياس ديمومة بعض القيم التي هي مرتبطة في حد ذاتها بهذه الممارسات، والحديث عن ديمومة هذه القيم أو إعادة انتاجها أو تراجعها أو اختفاؤها مرتبط بديمومة هذه الممارسات، التي لديها في الغالب طابع

تقليدي، فحتى لو أخذت أبعادا ثقافية أو اجتماعية فيها نوع من الاختلاف نتيجة التغيرات التي مست المجتمع أو الأسرة، إلا أنها بقيت مترسخة في المجتمع، لذلك نحاول تقديم صورة لبعض الممارسات الثقافية التي لطالما ميزت الأسرة الجزائرية قديما أو حديثا. في نموذجها الممتد التقليدي أو النووي المعاصر. حيث أن هذه الممارسات الثقافية تحكمها مجموعة من الثوابت متعلقة بمصادر القيم التي ذكرناها أعلاه من دين، عادات، تقاليد، وأعراف. ومن أجل تفسير الظاهرة أخذنا مؤشرين اثنين هما الزواج (عقد القران) واللباس(الموضة)، وهما مؤشران مرتبطان بمجموعة منالقيم مرتبطة في حد ذاتها بالأسرة، و أي تغير على مستوى هذه القيم هو تغير في هذه الممارسات والعكس من ذلك:

1-الزواج وعقد القران بين الماضي والحاضر:

يبقى الزواج أساس بناء الحياة الزوجية سواء بالنسبة للأسرة الممتدة أو النووية، لكن إذا تناولناه كعملية اجتماعية فإننا سنجد أن هناك اختلاف في الممارسة بين الماضي (الأسرة الممتدة-القبيلة) والحاضر في ظل انتشار الأسرة النووية. رغم ذلك تبقى عملية عقد القران سواء بالنسبة للأسرة الممتدة أو النووية حاليا قائمة على أسس وقيم دينية، عرفية، وتقليدية، وهي عناصر إن افتقد فيها عنصر واحد فقط فإن الزواج يصبح باطلا دينيا واجتماعيا. فمن الناحية الدينية يجب أن يكون هناك رابط شرعي بين الزوج والزوجة بحضور الإمام الذي يعتبر ممثل عن المؤسسة الدينية، ومن جهة أخرى وحتى يتم هذا الزواج فلا بد من توفر شرط الإعلان عن الزواج أو الاحتفال المرتبط بالعرف، ما يضفي على الزواج

طابعه الاجتماعي بحيث لا يخص الزوج والزوجة فقط بل أنه يخص العائلة والأقارب والجيران. لذلك أوجب إعلانه من خلال العرس أي الاحتفال. وبالإضافة إلى الدين والعرف في عملية عقد القران، فإن الدولة أقرت قوانين تنظيمية لهذه العملية، فعقد القران بين الزوجين لا يتم قانونا إلا إذا مر عبر مؤسسة الدولة(البلدية). لكن في تمثلات أفراد المجتمع فإن قوانين وضعية مثل التي أقرتها الدولة تبقى ثانوية وأقل أهمية في اعتقادهم مقارنة بالدين والعرف. بحيث يولون هذين العنصرين الأخيرين قيمة وأهمية قصوى مقارنة بما هو وضعي من قوانين، لأن الدين والعرف ليسا مرتبطين بالقوانين بقدر ما هما مرتبطان بالمجتمع وكل ما يحمله من تعقيدات وضوابط تفرض على أفراده الالتزام بها والامتثال لها خوفا من عقابه. فقد يلجأ الزوجين إلى عقد القران في البلدية وهو زواج جائز قانونا، لكن إن لم يتوفر فيه الشرط الديني وحضور الإمام فإنه زواج باطل دينيا، لكن إن توفر فيه الشرط الديني فإنه من الناحية الدينية مقبول، لكن من الناحية العرفية حتى وإن توفر الشرط الديني يبقى غير مقبول اجتماعيا إلى أن يتم الإعلان عنه في احتفال. لأن العرف هنا مهما كان يبقى كتعبير عن تلك العادات التي تتضمن درجة مرتفعة من الشعور بالصواب أو بالخطأ في طرق السلوك المختلفة.[1]

[1]- مصلح صالح، مرجع سابق، ص 210.

مقومات عملية اختيار الزوج أو الزوجة في ظل التغيرات الاجتماعية والأسرية:

يبقى الاختلاف الحقيقي في عملية الزواج بين الماضي والحاضر مرتبط بعملية اختار الزوجة. فقبل أن يطرأ على الروابط الأسرية ما سردناه من تغيرات فإن اختيار الزوج أو الزوجة يتم عن طريق الأم والأب ولا يمنح للفرد الحرية في أن يختار زوجته أو أن تختار الزوجة زوجها. وبالنظر إلى الطبيعة القبلية للمجتمع الجزائر في السابق وانتشار النمط الأسري الممتد، فإن الزواج كان في الغالب زواجا داخليا أكثر منه زواجا خارجيا. أي أن الزوجة المختارة يجب أن تكون لها صلة قرابة دموية مع الابن، لذلك فان الاختيار لا يتم إلا في إطار القرابة الدموية بين الزوجين. بحيث تتكفل الأسرة بمهمة اختيار زوجة الابن الذي تكون من حيز الأقارب، وهي مهمة تتم في الغالب بطريقة استباقية بحيث يتم الاتفاق على عملية التزويج حتى قبل الزواج بسنوات عدة. وقد كان الهدف الأساسي من وراء هذه المهمة حسب "معن خليل عمر" هو ضبط الحياة الجنسية للأفراد وتعبير عن معايير تهدف للحفاظ على مجموعة من القيم المتعلقة بالشرف والعفة والحياء وصفاء النسل المتعلقة في حد ذاتها بالجانب الجنسي كمحاولة لضبطه. حيث يقول "هذه المهمة في الأسرة التقليدية مهمة انضباطية عرفية توجه طاقة الفرد الجنسية حسب معايير الأسرة وليس نحو غريزة الفرد، وهذا التداخل المباشر من قبل الأسرة دون أخذ رأيه أو مراعاة رغبته لكي يتمثل للمعايير الاجتماعية، أي العادات السائدة في مجتمعهم ويتولون السيطرة على الغريزة

الجنسية باسم الخبرة والمعرفة الاجتماعية"[1]، وهذه الظاهرة تراجعت بشكل كبير بعد التغيرات التي مست المجتمع الجزائري وانتشار النمط الأسري النووي الأكثر استقلالية عن العائلة والأقل امتثالا للقرابة الدموية وما تحمله من ضوابط وقيم، بحيث أن 80% من عينة البحث أقروا بأن الزوجة ليست من الأقارب مقبل 20% وهو فارق جد واسع يعبر عن ذلك التغير في بعض العادات التي كانت سائدة في المجتمع. وتراجع مثل هذه العادات يعبر عن مدى الضغط الذي كانت تمارسه على حياتهم، بحيث كانت تحد من حريتهم ومن خياراتهم الاجتماعية بمبرر الحفاظ على ما هو سائد من قيم متعلقة بالقرابة الأسرية، وصفاء السلالة، أو الحفاظ على اسم العائلة، أو شرف العائلة من خلال اختيار الزوجة التي يمكن التعرف على ماضيها وسلوكاتها وأخلاقها باعتبارها من المعارف أو من الأقارب.

وحتى وإن كانت هذه المبررات والقيم أساس اختيار الزوجة بالنسبة للأسرة قديما فيما يتعلق بالزواج الداخلي، إلا أنه لا يجب انكار عوامل أخرى كان له تأثيرها على هذه العملية كالاقتصادية مثلا، بحيث كان يفضل الآباء المنتمون إلى عائلة أو قبيلة ذات أراضي زراعية جيدة وواسعة أن تكون زوجة الابن أو زوج البنت من الأهل، أو من أهل القبيلة حفاظا على المكتسبات الاقتصادية التي هي في حوزتهم وحتى تبقى الملكية للعائلة، وهذا ما أشار إليه زهير حطب من خلال الزام الزواج من بنت العم وحتى إبطال الزواج من غيره إذا كان قد

[1]- معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 59.

تمسك بحقه القبلي، فلا تتزوج من تشاء إلا إذا تنازل عن حقه بها[1]، وهذه العملية تراجعت بشكل كبير نتيجة تغير النمط الاقتصادي في الجزائري بانتقاله من الزراعة نحو الصناعة، بحيث كان لهذه العمليةدور ا كبير في تراجع القبيلة- وقد أشرنا إلى صيرورة هذه العملية في الجزء الأول-الفصل الأول- وكيف تمكنت هذه العملية الاقتصادية من تغيير البناء الأسري في الجزائر. حيث تراجعت القبيلة وتراجعات معها القرابة الدموية نتيجة للتفكك الذي طرأ على بنيتها التي تغيرت نحو الأسرة الممتدة ثم الأسرة النووية، هذه الأخيرة صارت أكثر استقلالية عن القبيلة ومنه أكثر استقلالية عما تحمله القبيلة من عادات وتقاليد وقيم يمكن اعتبارها في بعض الأحيان قيما قهرية. وبداية انتشار الزواج الخارجي في المناطق التي لطالما عرفت بالزواج الداخلي ناتج عن هذه التغيرات الاقتصادية، اين تغير نمط الإنتاج وتغيرت معه بنية الروابط الأسرية، وحتى مفهوم القرابة.

بالإضافة إلى هذا العامل الذي لديه صلة بمفهوم القرابة وصلة الدم، فإن ظاهرة الاختيار الشخصي للزوجة أو الزوج في إطار الأسرة النووية حفزتها ظروف جديدة ناتجة عن التغير الذي مس مكانة الأفراد، فالبنت صارت لديها القدرة للخروج من البيتو الدراسة والعمل. ما فتح لها الأبواب لنسج علاقات اجتماعية بعيدة عن الأسرة من خلال احتكاكها بالعالم الخارجي، وهذا ما أعطاها نوعا من التأثير في اختيار الزوج المناسب، بعد أن كانت

[1]-زهير حطب، مرجع سابق، ص 45

هذه الفكرة غير واردة تماما. وحديث البنت عن علاقاتها أو اختيار الزوج كان يعتبر مساسا بشرف الأسرة. ونفس الشيء بالنسبة للابن الذي صار لديه هو الآخر حرية في اختيار الزوجة، بالطبع حرية اختياره للزوجة تفوق بكثير حرية الفتاة في اختيار زوجها، وهذا بالنظر للمجتمع الذكوري الذي يعيشان فيه والذي بقي يرجح دائما الكفة للذكر رغم منحه الفتاة نوعا من الحرية في هذه المسألة:

الجدول رقم (23): عملية اختيار الزوجة

اختيار الزوجة	شخصي	اختيار من طرف الأولياء	المجموع
التكرار	157	63	220
النسبة	%71	%29	%100

الجدول رقم (24): إمكانية منح الأبناء حرية اختيار الزوج أو الزوجة

حرية اختيار الزوج أو الزوجة	موافق	غير موافق	المجموع
التكرار	194	26	220
النسبة	%88	%12	%100

يظهر الجدول رقم (23) إجابة المبحوثين عن سؤالنا فيما يخص إن كانوا قد تحصلوا على حرية في اختيار زوجاتهم، ويبدو أن نسبة 71% كان لهم ذلك مقابل 29%

وهو فارق كبير، بالطبع نحن نتحدث عن فئة اجتماعية ذكورية قد ترجع بنا إلى فكرة الامتيازات التي قدمها المجتمع الذكوري لهؤلاء في اختيار زوجاتهم على عكس الإناث، لكن هذه النسبة قد تطرح فكرة أن الأفراد المجتمع قد غيروا جزء من تمثلاتهم لقضية اختيار الزوجة وهذا ناتج عن تغير في مبادئهم وقيمهم مثلما رأيناه أعلاه.

كذلك نحن نتحدث عن فئة اجتماعية سايرت مظاهر التغير التي مست المجتمع وغيرت أيضا من مواقفهم وآرائهم وقيمهم وهذا يظهر من خلال الجدول رقم (24) أين نسبة88% من عينة البحث يسمحون لأبنائهم وبناتهم باختيار الزوج وهذا تغيير صريح في المواقف والتمثلات مقارنة بما كان سابقا. والملاحظ أيضا أن المبحوثين غيروا من نظرتهم لقضية حرية اختيار الزوجة مقارنة بآبائهم بحيث أن اختيار الزوجة من طرف الأولياء بالنسبة للمبحوثين أنفسهم كان 29% (انظر الجدول 23) وهي نسبة تعبر عن نسبة رفض الآباء قديما أن يختار الأبناء زوجاتهم بأنفسهم، ويظهر أن جيل المبحوثين قد غير جزء منهم تمثلاثه اتجاه هذه المسألة والتي انخفضت إلى12%(انظر الجدول رقم- 24)، ويرجع هذا مثلما ذكرناه سابقا إلى ما أفرزته القيم الجديدة بالنسبة لهؤلاء حيث ظهرت قيم كالتفتح، التشاور ،... مقابل العيب والحشومة والعار. أين مجرد الكلام في مثل هذه المواضيع كان يعتبر طابو.

بالطبع فتح المجال للابن أو البنت في اختيار شريك الحياة في الأسرة النووية حاليا لا يعني الحرية المطلقة في هذه العملية، بل أن هذه العملية تبقى خاضعة لمجموعة من والمعايير والقيم التي يفرضها الوالدان والمرتبطة في الغالب بالدين والحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع. أي أن الإطار التقليدي مهما كان يبقى حاضرا في هذه العملية. ويعبر عن ذلك أحد المبحوثين (السن 42):

«نعم أسمح لأبنتي باختيار زوجها بشرط أن يكون ذو دين وعمل وأصل ....نعم أسمح لها باختيار زوجها لكن لا أوافق أن تتعرف عليه قبل الزواج ».

2-اللباس: بين قيم الحشمة والسترة وقيم التفتح والحرية:

اللباس لا يعبر فقط على طريقة لبس أو موضة بل يعبر عن اتجاه ثقافي مرتبط في الغالب بما تحمله الأسرة من قيم، سواء كانت هذه القيم تقليدية متعلقة بالدين أو التقاليد. أو قيم عصرية مرتبطة بالحرية والاستقلالية والتفتح، لذلك وفي الكثير من الحالات تعكس طريقة لباس أفراد أسرة معينة طريقة عيشهم وطبيعة القيم والروابط الأسرية التي تحكم حياتهم.

رغم كل مظاهر التغيير التي مست المجتمع والأسرة الجزائرية إلا أن طريقة لباس الأنثى أو الذكر في ظل تجذر القيم التقليدية لا تزال تعبر عن قيم مثل الحشمة، الحياء،

الشرف-حتى وإن كان المجتمع الجزائري يولي أكثر اهتماما بلباس الأنثى مقارنة بلباس الذكر وهذا بالنظر إلى كون قيم مثل الشرف والحياء والحشمة ترتبط بشكل شديد بالأنثى (سنتفصل في الموضوع لاحقا) -لذلك تولي الأسرة الجزائرية أهمية كبيرة لطريقة لبس الأفراد، وأن تغيير طريقة اللباس هو في الواقع تغيير في القيم.

لقد عرفت طريقة اللباس تغيرات ناتجة عن اتصال المجتمع الجزائري بالثقافات الغربية وحتى الشرقية منها، وقد يظهر ذلك من خلال اختفاء بعض مظاهر اللباس التي لطالما ميزت المجتمع الجزائري وثقافته، فقد كان الحايك هو اللباس الأكثر انتشارا في المجتمع بحيث ترتديه الفتاة بعد زواجها، وهو لباس لا يظهر من جسد الأنثى شيئا عند خروجها من البيت تعبيرا عن السترة أو الشرف أو العفة. وهذا اللباس هو تعبير في نفس الوقت عن جانب ثقافي خاص بالمجتمع الجزائري وهو بعيد من أن يرتبط بالجانب الديني. لأن الحايك في شكله يبقى بعيدا عما هو متداول في الخطاب الديني أو النصوص الدينية، فارتداء ما يعرف بالحجاب في المجتمع الجزائري بدأ في الانتشار نتيجة التفتح على العالم الخارجي في فترات الثمانيات و"الصحوة الدينية" والتفتح الاعلامي، بحيث بدأ تراجع لبس الحايك يأخذ منحنى تصاعدي مقابل انتشار ما صار يعرف بالحجاب، والذي لقي اقبالا وانتشارا كبيرين في المجتمع، فالحجاب على عكس الحايك أخذ طابعا دينيا أكثر منه ثقافيا، لذلك لقي رواجا كبيرا في المجتمع الجزائري لارتباط هذا الأخير بالقيم الدينية التي لم تتنافى مع

اكتساب قيم جديدة لها علاقة بالجانب الديني. لكن هذا لا ينفي بروز مظاهر لباس أو موضة جديدة نتيجة التحولات الثقافية وحتى القيمية للأفراد، فحتى الحجاب نفسه والذي يرمز في الأساس إلى قيم دينية مسه التغيير وأدخلت عليه تعديلات ليتماشى مع العصر، وهذا تعبير أيضا عن ازدواجية القيم التي صار يعيشها الأفراد بحيث لم يتمكنوا من التخلي عن قيمهم التقليدية مقابل إصرار انتشار قيم عصرية. فراحوا بطريقتهم الخاصة يحاولون الجمع بين الاثنين معا. كما لا يجب انكار انتشار مظاهر اللباس الغربي حتى قبل انتشار الحجاب لأن تأثير الثقافة العر بية الإسلامية في هذالمجال جاء متأخر ا مقارنة بتأثير الغرب وبتأثير الثقافة الفرنسة على مظاهر اللباس-فرنسا قد احتلت الجزائر لمدة تفوق 130 سنة وهي مدة مكنت من أن تؤثر من خلالها على ثقافة الجزائريين الذين لم يكن لديهم اطلاع كبير على العالم الخارجي وعلى الثقافات العربية الإسلامية الأخرى. حيث أن طريقة اللباس كان لديها نزعة ثقافية أكثر منها دينية- لكن الفرق بين اللباس التقليدي أو الديني ونظيره الغربي يكمن في ارتباط الأول بقيم مختلفة تماما عن الثاني، فاللباس الديني يعبر عن مجموعة من القيم تشير إلى الحياء والحشمة والعفة لذلك نجد المجتمع الجزائري يحبذ مثل هذا النوع من اللباس بل وقد تضطر الأسرة إلى فرضه على البنت عند خروجها من البيت، على عكس اللباس الغربي الذي يشر إلى قيم أخرى مختلفة تدل غالبا على قيمة الحرية والتفتح. ويجب الإشارة هنا أن طريقة اللباس لم تمس في تغيرها الاناث فقط، بل والذكور

أيضا، لكن الطبيعة الذكورية للمجتمع تركز على كل ما هو انثوي لحساسية المجتمع اتجاه كل ما قد يمس الأنثى.

الجدول رقم (25) نوع اللباس كمقياس للامتثال للقيم

نوع اللباس / السن	محتشم		غير محتشم		عادي		يتماشى مع العصر	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
45-30	18	%14	61	%48	23	%18	25	%20
59-46	8	%9	58	%62	18	%19	9	%10
المجموع	26	%12	119	%54	41	%19	34	%15

لقد حاولنا من خلال هذا الجدول(25) ليس فقط اظهار تمثل أفراد عينة البحث إن كان اللباس حاليا محتشم أو غير محتشم أو أنه مقياس للامتثال للقيم الأسرية. بل وقد أضفنا حتى متغير سن المبحوثين لأننا نعتقد أن السن يبقى يلعب دورا هاما في التأثير على تمثل الأفراد حتى وإن كانوا ينتمون إلى نفس الجيل، أي أن اكتساب قيم جديدة يزداد حدة كلما كان الفرد أصغر سنا وأكثر مسايرة للتحولات التي تمس المجتمع من الناحية الثقافية.

يظهر لنا الجدول رقم(25) تمثلات أفراد العينة (الذين هم ذكور) لطريقة اللباس حاليا، ويبدو أن هناك اجماع كبير على أن اللباس الحالي غير محتشم (54%) وعند القول غير

محتشم فهذا يعني أنه يتنافى مع قيم الحشمة والحياء التي هي قيم مرتبطة بشدة بالأسرة وبالأنثى، لذلك فإن الحكم على سلوك الأنثى وحشمتها يبدأ من طريقة لباسها. فحسب دراستنا تبقى نسبة كبيرة من الأسر المعاصرة(النووية) ملتزمة دينيا وثقافيا باعتمادها اللباس الذي يشير إلى هذين العنصرين من أجل الحفاظ على شرف الأسرة وعفة أفرادها، ويؤكد على ذلك أحد المبحوثين (54سنة):

« نعم أتدخل في نوع الملابس التي ترتديها الزوجة والبنات حفاظا على شرفي. وعندما تستر البنت نفسها فإن ذلك سيجلب لها ولي احترام الناس »

بالطبع يبقى اللباس(الأنثى) على حد تعبير أغلبية المبحوثين جزء لا يتجزأ من قيمة الشرف، فكل شيء مرتبط بالمرأة أو الفتاة لا يفصل أبدا عن شرف الأسرة أو بالأحرى شرف الرجل-الأب-الزوج-الذكر. فإذا كانت المرأة تحافظ وتمتاز بقدراتها وقيمتها الأنثوية فإن الرجل هو الآخر يستفيد من ذلك الشرف، ووجود تآلف وتكامل ضروريات للمبادئ الأساسية للعائلة وتماسكها وشرفها عائلي، من خلال المساهمة في تطبيق وتدعيم القيم الأخلاقية الروحية المتمثلة في الاحترام والشرف.[1]

بالنسبة للفئة التي ترى أن اللباس حاليا صار عاديا (19%)، وكذا الفئة التي ترى أن اللباس الحالي يتماشى مع العصر (15.4%)، فيمكن القول إنهما فئتان قد تشبعتا

[1]- مصطف بوتفنوشت، مرجع سابق، ص54.

واقتنعتا بقيم جديدة مرتبطة بالتفتح والحرية، ويمكن ارجاع هذه الليونة للتعامل مع طريقة اللباس لعدة أساب. ويظهر أن السن مثلما هو موضح في الجدول (25) قد لعب دورا مهما في تحديد طبيعة تمثل الأفراد إلى قيمة اللباس كمعيار لقيمة الحشمة والحياء، بحيث أن 20%من الذين يرون أن اللباس يتماشى مع العصر تتراوح أعمارهم تتراوح بين (30-45 سنة) مقابل ممن تتراوح أعمارهم بين(46-59). على عكس الفئة التي ترى أن اللباس صار غير محتشم 62%والذين يتر اوح سنهم ما بين (46-59). سبب آخر قد يفسر أيضا هذه الليونة في قضية لباس الأنثى متعلق بالأب نفسه، حيث صار أكثر تفتحا مقارنة بجيله السابق وحتى بالنسبة لنفس الجيل إذا أخذنا السن بعين الاعتبار، وهذا نتيجة تشبعه واقتناعه بقيم جديدة متعلقة مثلما أشرنا إليه في السابق بالتفتح، التشاور، الحرية، المساواة.... ويبدو أنه كلما كان المبحوث أكبر سنا كلما كان أكثر تمسكا بقيم السلف فيما يخص ليس قضية اللباس فحسب، بل كل ما هو متعلق بالحياة الأسرية. مع عدم إنكار ما قدمته له الأسرة النووية من أفضلية في اختيار ما يراه أنسب له ولأسرته دون الرجوع إلى التقاليد التي حدت من خياراته وموقفه. ويظهر هذا من خلال تعبير أحد المبحوثين (42سنة):

« *لا أتدخل كثيرا في نوع الملابس التي يرتديها ، فجل الألبسة اليوم بما فيها الحجاب أصبحت موضة. يجب علينا تقبل هذا فنحن نعيش في القرن 21* ».

إذن وعلى الرغم من نتائج مختلف الدراسات بما فيها دراستنا هذه والتي تشير إلى أن العلاقات الأسرية قد مسها التغيير، إلا أن هناك اجماع على أن جزء كبير من القيم التقليدية، وكذا العادات والتقاليد لا زالت راسخة لدى أفراد الأسرة المعاصرة. وبالتالي فإن هذا التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية ليس بتحول تام بقدر ما هو نوع من الاستمرارية، بحيث لا يزال أفراد الأسرة النووية- رغم كل ما مس حياتهم من تغيير على المستوى المادي، السلوكي، الذهني والقيمي- يعملون على الحفاظ على مجموعة من التقاليد وهي تقاليد يرون أنها لا تتعارض مع حياتهم وما جابها من تغيير، فالعادات والتقاليد بالنسبة لهم هي عبارة عن وسيلة للحفاظ على تماسك الأسرة يجب الالتزام بها والحفاظ عليها. كما يعتبرونها همزة وصل بين ماضيهم وحاضرهم، فالقطيعة مع الماضي وما يحمله من قيم غير وارد عند أغلبية الأسر النووية(على الأقل وفق دراستنا الميدانية)، على عكس ما حدث في المجتمعات الغربية، لأن هناك نوع من إعادة إنتاج للقيم التقليدية عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق الأسرة نفسها حتى وإن كانت نووية، فعلى الرغم من عدم إعادة بناء النظام التقليدي كما هو من حيث العادات والتقاليد والقيم نتيجة التحولات التي مست المجتمع والأسرة إلا أن مجموعة من القيم التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد والدين والأعراف لا تزال متجذرة في الأسرة النووية المعاصرة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لعلاقة التغيرات الاجتماعية بنظام القيم الأسرية من جهة، وتأثير هذه القيم على سير التغير الاجتماعي من جهة أخرى، فإننا قد استخلصنا أن الأسرة الجزائرية كانت عرضة للعديد من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العميقة التي كان لها الأثر الكبير على المشهد الاجتماعي والثقافي والقيمي الذي لطالما ميز هذه الأسرة، فتحولها من النمط الأسري الممتد إلى النووي لم يكن فقط على مستوى البنية بل كان له ارتداداته على المنظومة القيمية ، فالعديد من القيم التقليدية تراجعت مقابل ظهور قيم أخرى جديدة

نتيجة لما طرأ على الأسرة والمجتمع من تغير، لكن ومن خلال دراستنا تبين لنا أن تراجع قيم تقليدية لا يعني ابدأ اختفاؤها كما أن ظهور قيم جديدة لا يعني هو الآخر تبني كامل لهذا النوع من القيم من طرف الجميع، فحلول قيم جديدة كالمساواة والديمقراطية و المشاركة في القرارات والمسؤولية، وتراجع سلطة الأب، مقابل تراجع قيم تقليدية كالطاعة والعيب، الولاء،.. لا يلغي عدم تجدر القيم التقليدية في الحياة الأسرية، بل انها في الكثر من الحالات

تطغى على المنظومة القيمية للأسرة. بحيث يحاول الأفراد التكيف مع ما يحدث من تغير دون المساس بجوهر القيم التي يرونها ضرورية في حياتهم الأسرية، وحياتهم الاجتماعية، وهذا ما يفسر هذا التعقيد في دراسة القيم في المجتمعات التقليدية. بحيث نجد مجموعة من

القيم المختلفة والمتناقضة أحيانا في نفس البنية، تقليدية كانت أو عصرية، وهذا ما يطرح فكرة صراع القيم، والذي لا يمكن اعتباره صراعا دائما بقدر ما هو محاولة لتكييف هذين النظامين من القيم، بحيث تسمح هذه العملية للأفراد من الانتقال بين القيم بما يتناسب ومتطلبات حياتهم.

الفصل الثالث

قيمة ومكانة المرأة في ظل التغير الاجتماعي والأسري

مقدمة:

تعتبر المرأة محورا أساسيا ومؤشرا مهما في تحديد طبيعة التغير الاجتماعي. فتغير مكانتها ودورها في المجتمع وفي الأسرة إنما يعبر في الواقع عن طبيعة التغير الاجتماعي، وحتى وإن لم تشارك المرأة بشكل مباشر وفعال في عملية التغيير لطبيعة المجتمع الجزائري الذكوري، إلا أن التحولات التي طرأت على المجتمع مستها بشكل مباشر بالانتقال من منع التعليم إلى فتحه لها وعلى كل المستويات، ومن منعها العمل خارج البيت إلى ترمق أعلى المناصب المهنية، ومن فرد من دون سلطة أسرية إلى فرد صار يشارك الزوج السلطة واتخاذ القرارات....الخ، وما يدفعنا لتناول المرأة في هذه الدراسة، هو الارتباط الوثيق والدائم لهذه الأخيرة بمجموعة من القيم السائدة في المجتمع والأسرة ،كالشرف أو الحياء أو الحشمة، العفة.... وهي في الغالب قيم يمكن وصفها بالتقليدية بحيث ترتبط إما بالدين أو العادات والتقاليد أو الأعراف. فتقييد المرأة أو الفتاة داخل البيت، أو حصر فضاء تحركها ومنعها من التمدرس والعمل في فترة سابقة وربما إلى حد الآن، كله ناتج عما تحمله هذه الأخيرة من قيم، وهي قيم ليست مرتبطة بالأنثى فقط بل هي مرتبطة بالأسرة، أو بالأحرى بما يخدم المجتمع الذكوري الذي تنتمي إليه.

عند الحديث عن قيم مثل الشرف، الحياء، الحشمة، الطاعة، السترة فإننا نتحدث هنا عن قيم تقليدية، وهذه القيم التقليدية هي محددات لمكانة الأفراد وسلوكاتهم، ولنا أن نأخذ

مكانة المرأة في ظل هذه القيم التقليدية وهي قيم كلها كابحة لحرية المرأة، بل والأكثر من ذلك مرتبطة بها أساسا، لكن عندما نتحدث عن قيم مثل الحرية، العدالة، المساواة، الاستقلالية الديموقراطية فإننا نتحدث عن قيم مساهمة في تحرر الأفراد واستقلاليتهم. وانتشار مثل هذه القيم ساهم في استقلالية المرأة وحريتها وتحسن وضعيتها الاجتماعية، بالتالي فإن تناولنا لموضوع المرأة في هذا الفصل سيكون دون فصل دورها ومكانتها عن النسق القيمي السائد ليس في الأسرة فحسب بل في المجتمع ككل، وقد يساعدنا هذا من أجل تحديد مكانتها بشكل موضوعي في ظل ما مس الأسرة الجزائرية من تحولات اجتماعية أو ثقافية أو قيمية.

1-قضية المرأة، قضية لاعدل أم قضية لامساواة:

معظم الدراسات التي تناولت قضية المرأة في المجتمع أو الأسرة تطرقت إلى مسألة جد مهمة وفي بعض الأحيان معقدة، والتي تخص اللاعدل واللامساواة اتجاه المرأة. والعدل والمساواة تعبران في الواقع عن قيميتين ترمزان في حد ذاتهما إلى مستوى من الرقي في الحياة الاجتماعية، فبلوغ قيمة العدل أو المساواة حتى وإن بقيتا قيمتان يمكن وصفهما بالمثالية، تنتشر في الغالب في المجتمعات الأكثر تقدما، الأكثر ديموقراطية وتفتحا، مقارنة بالمجتمعات التقليدية التي تمتاز بالانغلاق أين تسود قيم أخرى مختلفة مرتبطة بالطاعة والخضوع.

وعندما يتعلق الأمر بالمرأة وبالأخص في المجتمعات الذكورية، فإننا نجدها(المرأة) الأكثر تضررا من القيم السائدة، بحيث أن الحديث عن المساواة أو العدل فيما يخص المرأة قد يؤول إلى الحديث عن تحرير هذه الأخيرة، وانتشار الرذيلة، وفقدان الحياء والحشمة ومنه تفكك الأسرة والمجتمع. بالطبع التفريق بين قضية اللاعدل والامساوة مهمة في بعض الأحيان معقدة، والخطاب على هذا المستوى لا يعني المجتمعات التقليدية فحسب، بل هو مرتبط أيضا بالمجتمعات الغربية. ويبدو أن المكانة الدونية للمرأة في المجتمع وبقاء ما يعرف بالتمييز الجنسي في المجتمع جعل من المرأة أقل مكانة وقيمة مقارنة بالرجل، وهذا هو مضمون خطاب المساواة أو العدالة في قضية المرأة. فإذا تحدثنا عن قيمة المساواة أي المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع فإننا نتحدث هنا عن كون للمرأة نفس الحقوق والواجبات مثل الرجل، وهنا سيصبح الاشكال القائم بالأخص في الحياة الأسرية، وهل للرجل والمرأة نفس الحقوق ونفس الواجبات في البيت مثلا بالأخص عندما يتعلق الأمر بتقسيم العمل في البيت؟ فجل الدراسات تشير إلى أن تقسيم العمل المنزلي قائم في حد ذاته على اختلاف الجنسين أي للمرأة واجبات لا يمكن أبدا معادلتها بواجبات الرجل، ليس فقط في تمثل الرجل بل وأيضا في تمثل المرأة لدورها وواجبها في البيت. لذلك نجد أن المرأة لا تبحث دوما عن المساواة لأن هذا في نظرها يبقى مستحيل، بالتالي فإن ما تحاول بلوغه في حياتها الأسرية والاجتماعية هو العدل، أي أن تحصل على حقوقها كزوجة وكأم، وكامرأة في المجتمع، ليس مثلها مثل الذكر وإنما بصفتها أنثى. وهذا ما تحاول Muriel Letrait

.et Sarra Mougel تناوله من خلال دراستهما، بحيث تبقى اللامساواة المنزلية لا مساواة من دون أن تتحول إلى لا عدالة عندما تحصل المرأة على تعويضات، بحيث تأخذ هذه الأخيرة شكل من أشكال العرفان بالجميل: فبقية أفراد الأسرة يقرون أن الأم، الزوجة أو الرفيقة تساهم بشكل أكبر في المصلحة العامة[1]، أي أن ما تعانيه المرأة في البيت أو المجتمع بصفة عامة تعبير عن لا مساواة وهي لا مساواة مقارنة بالذكور طبعا، وما دام أن المرأة في البيت تحصل على نوع من العرفان وفي بعض الحالات على مقابل مادي أو معنوي اتجاه ما تقوم به من عناية بالبيت أو تربية البناء، فإن ذلك بقي محصورا في لامساواة من دون أن يرقى ذلك إلى لاعدل، والمرأة صارت تتقبل وضعية لامساوة هذه رغم وعيها بفوارق الامتيازات بينها وبين الرجل.

2-تغير دور ومكانة المرأة في الأسرة-تغير في قيم وتقاليد المجتمع:

إذا أخذنا تقسيم العمل الأسري كمؤشر في تحديد قيمة ومكانة المرأة في إطار الأسرة النوويةو على أساس ما ذكرناه (انظر الجزء الثاني الفصل الأول) فإن تقسيم العمل الأسري هذا لا يزال قائما في مجمله على اختلاف الجنسين. حتى وإن كان أقل قهرا للمرأة، مقارنة بالماضي. بالطبع تقسيم العمل الأسري المبني على التمييز الجنسي لا يخص المجتمعات التقليدية فحسب، ولا يخص الأسرة الممتدة فقط، لأن عملية التمييز هذه تبقى قائمة حتى

[1]- *Muriel Letrait et Sarra Mougel, « J'en fais plus à la maison .Pouquoi ? », in, Christophe Giraud, François de Singly, Olivier Martin (dir.) Nouveau manuel de sociologie, Armand Colin, 2013,p 168*

في المجتمعات الأكثر تطورا وتحضرا، لكن التمييز الجنسي فيها يبقى أقل شدة وفي بعض الأحيان خفيو غير واضح للعيان.

قبل أن يمس المجتمع الجزائري مظاهر التغيير سواء الاجتماعية أو الثقافية (انظر الجزء لأول)، وفي ظل الانتشار الواسع للنموذج الأسري الممتدة القائم نظامه الأبوي على الذكورية. فإن كل شيء في حياة المرأة كان مرتبطا بالبيت وبالعمل المنزلي المتعلق أساسا بالتربية و العناية بالبيت، وحتى وإنسمح للمرأة في إطار هذه الحياة التقليدية بأن تخر ج للتعليم فإن ذلك لا يتعدى الأطوار التعليمية الأولى، وإن حدث وسمح لها بالعمل (للضرورة غالبا) فإن ذلك لا يتعدى الأعمال البسيطة المرتبطة بفضاء البيت أو بعض الأعمال اليدوية. أي مهما كان العمل فإنه مرتبط بفضاء البيت أو امتداد له. لكن وبالنظر إلى ما مس المجتمع من تغيرات بعد هذه الفترة فإن تأثير عوامل التغيير المذكورة أعلاه امتدت من صورتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتمس بشكل مباشر وضعية المرأة في المجتمع وفي الأسرة. ويبدو أن تلك النظرة التقليدية المتعلقة بالمرأة في إطار الحياة الأسرية والاجتماعيةلم تعد على حالها في الوقت الراهن. بالطبع عند القول تغيير فإن هذا التغيير ليس بالتغيير الجذري-بالأخص عندما يتعلق الأمر بالجوانب الذهنية أو السلوكية أو القيمية-وهذا بالنظر إلى المجتمع المدروس الذي تقوم مظاهر حياته على قيم بقيت مترسخة

وساهمت في استمرارية سمات ثقافية تقليدية لا تزال أساسية في حياة الأفراد، وهي منبع مهم ودائم لتمثلات هؤلاء.

2-1-عوامل تغيير الوضعية الاجتماعية والأسرية للمرأة (نموذج الأسرة النووية):

2-2-1-تعليم المرأة وعملها خارج البيت:

لقد سمحت مجموعة من العوامل الناتجة عن التغير الاجتماعي من تحسن وضعية المرأة الاجتماعية والأسرية، ولعل أهم هذه العوامل هو التعليم والعمل. وعند الحديث عن التعليم أو العمل هنا فإننا نتحدث عن قيمتين مرتبطتين بالنجاح والتدرج في الحياة. فالتعليم يشير إلى تحسن المستوى العلمي والمعرفي والذهني والرقي في التفكير، كما أن التعليم هو أحد مفاتيح النجاح في الحياة، فمن خلاله يمكن الولوج إلى الحياة المهنية. فكلما كان التعليم جيد وبشهادة أرقى كلما كانت فرص الحصول على عمل أفضل متاحة، وكلما كان العمل الممارس أرقى في نظر المجتمع كلما كانت مكانة الفرد الممارس لهذا العمل أرقى هي الأخرى. كذلك إذا اعتبرنا العمل كقيمة فإنه يعبر غالبا عن الاستقلالية، ليست المادية فحسب بل والمعنوية أيضا.

لكن تمثل الأفراد في المجتمع الجزائر ي لقيميتي التعليم والعمل سابقا لم يكن موجها نحو الإناث، فحتى ولو كان هناك اعتبار بأن النجاح في الحياة قد يمر عن طريق هتين القيميتين، إلا أن هذا التمثل كان موجها نحو الذكور عادة، فالتعليم أو العمل (خارج البيت)

هي صفة ذكورية على الأقل وفق نظرة النظام الذكوري الذي كان سائدا بشدة في السابق. وقد أشرنا أعلاه كيف كانت الفتاة توقف عن التدريس في سنوات مبكرة من حياتها بمجرد أن تبلغ سن مناسب يرشحها للزواج والذي كان يبدأ غالبا في سن 15. ما يفسر محدودية فرص عمل الإناث خارج البيت أنداك، لأن تزويج البنت في هذا السن المبكر سيقضي على أي إمكانية أو أمل لتحصل هذه الأخيرة على عمل خارج الفضاء المنزلي. فحتى ولو افترضنا أن المرأة(الزوجة) ستعمل خارج البيت فإن هذا لا يتعدى محيط الحقل التابع للعائلة.

الجدول رقم(25): المستوى التعليمي للزوجة مقابل المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي		أمي	يعرف الكتابة والقراءة	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
الأم	التكرار	189	14	11	6	0	220
	النسبة	86%	6.4%	5%	%2.6	0%	%100
الزوجة	التكرار	2	35	65	69	49	220
	النسبة	0.9%	15.9%	29.5%	31.3%	22.2%	%100

يظهر من خلال الجدول أن المستوى التعليمي للنساء (أمهات المبحوثين) اللواتي ينتمين إلى جيل الآباء جد محدود، بحيث شكلت الأمية أعلى نسبة 86% وهي نسبة جد مرتفعة، كما يعبر الجدول بالنسبة لهذه الفئة (الأمهات) عن منحنى تنازلي بحيث كلما ارتفع

المستوى الدراسي كلما نقصت نسبة المتعلمات. طبعا بالإمكان تقديم تفسيرات لهذه الأمية المرتفعة ومحدودية المستوى الدراسي للأمهات.

أول هذه العوامل متعلق بالاستعمار الفرنسي للجزائر-أمهات المبحوثين نشأن في هذه المرحلة-الذي عمل على نشر الأمية في وسط الجزائريين. أما بالنسبة العامل الثاني مثلما أبرزته مختلف الدراسات فهو متعلق بالعامل الثقافي والذهني الذي كان سائدا في المجتمع والقائم على مجموعة من القيم التقليدية بقيت متجذرة حتى بعد فترة الاستعمار واستمرت إلى غاية بداية ظهور عوامل التغير الاجتماعي التي أشرنا إليها في الجزء الأول، بحيث عرقل هذا العامل تعليم المرأة وفي بعض الأحيان منعها من ذلك نتيجة الرؤية السلبية لخروج الفتاة من حيز البيت ولو لهدف التعليم، وحتىو إن سمح للبنت بالدراسة فإن ذلك لا يتم إلا وفق شروط محددة على أن تتوقف البنت عن الدراسة في حال وصلت مستوى دراسي محدد، أو إقبالها على الزواج مثلما يعبر عنه أحد المبحوثين (السن42)،

"الوالد كان يسمح للبنت بأن تدرس إلى غاية مستوى الثانوي على أقصى تقدير. ثم يوقفها عن التمدرس ويزوجها إذا حان وقت زواجها".

وهذا على عكس وضعية المرأة بالنسبة لجيل ما بعد الاستقلال (نشير هنا إلى زوجات المبحوثين). بحيث أن نسبة تمدرس الاناث مثلما يظهره الجدول(25) صارت جد مرتفعة، مع تراجع كبير في نسب الأمية التي لم تتجاوز 0.9% وهذا تعبير عن التغير الذي مس المجتمع بعد الاستقلال ومس وضعية المرأة، وهو تعبير أيضا عن تغير في مواقف الإباء اتجاه تعليم بناتهم، وهذا تغيير على المستوى الثقافي والذهني للذكور طبعا.

الجدول رقم (26): الوضعية المهنية للزوجة مقابل الوضعية المهنية للأم

الوضعية المهنية للمرأة		تعمل	عاطلة عن العمل	ماكثة في البيت	متقاعدة	المجموع
الزوجة	التكرار	72	22	126	0	220
	النسبة	.7%32	10%	57.3%	00%	100%
الأم	التكرار	2	9	207	2	220
	النسبة	0.9%	4.1%	94%	0.9%	100%

نفس الملاحظة بالنسبة للجدول (26) الذي يظهر الفارق الكبير في نسب عمل المرأة حاليا مقارنة بالجيل السابق بحيث أن نسبة عمل المرأة (جيل الآباء) خارج البيت لم يتجاوز 0.9 %مقارنة بنسبة عمل الزوجة (جيل الأبناء) الذي كان في حدود 32% وهو فارق كبير، وهو في نفس تعبير عن التغيير الذي لحق بالمجتمع في فترة ما بعد الاستقلال، وربما الأسباب هي نفسها المذكورة أعلاه فيما يخص قضية التعليم، فمن جهة صار للأنثى

بعد فرص التعليم، فرصا أخرى للحصول على مناصب للعمل خارج البيت. ومن جهة أخرى يظهر ذلك التقبل المتزايد لفكرة خروج المرأة للعمل.

ترى الكثير الدراسات أن من أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الأسرة العربية، هي خروج المرأة للعمل وحصولها على الفرص المادية التي لطالما ارتبطت بالرجل، ولعل التغيرات التي مست المجتمع كان لها الدور الفعال في تغيير مجموعة من المعتقدات والقيم التقليدية التي لطالما أعاقت المرأة وأخرت تحسين وضعيتها والاستفادة مما يمكن لها أن تحصل عليه من الحياة الأسرية أو الاجتماعية. بحيث أن هذه التغيرات جعلت من المجتمع أو الأسرة أو النظام الأبوي أكثر تساهلا مع المرأة. فالعديد من التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية التي كانت راسخة عند النساء أو عند أبائهن أعاقت تغيرها وانطلاقها في المجتمع[1]. وهي تقاليد وقيم ثقافية لم يعد لها نفس التأثير في مسألة تعليم المرأة أو خروجها للعمل خارج البيت، وهذا في ظل توفر ظروف اجتماعية، وثقافية واقتصادية جديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير مثل تلك التقاليد والقيم ولو بشكل نسبي. بالتالي فإن تغير مثل هذه التقاليد والقيم يعكس تغير في تمثلات أفراد المجتمع ومواقفهم اتجاه المرأة ومكانتها ليس فقط في البيت بل وخارجه، وهذا التمثل الجديد هو تعبير عن تغيير (أو على الأقل تعديل) في تقسيم العمل الأسري.

[1] - محمد أحمد بيومي، ناصر عبد العليم عفاف، *علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية*، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، 2003ص64

أ-أفضلية الأسرة النووية في مسألة تعليم وعمل المرأة خارج البيت:

إن اكتمال عاملي التعليم والعمل تحقق بشكل أكبر في الأسرة النووية التي ساهمت بشكل كبير في بلوغ المرأة المكانة التي هي عليها حاليا، بحيث أن انتقال البناء الأسري من شكله الممتد إلى النووي قلص من ذلك الضغط الذي لطالما خضعت له المرأة داخل الأسرة الممتدة، ويمكن القول أن المرأة لم تكن الوحيدة التي استفادت من هذا التغير، بل حتى الزوج تمكن من أن يتحرر ولو بشكل نسبي من تلك التقاليد الذكورية التي كان يخضع لها هو الآخر في اطار الأسرة الممتدة التقليدية، لأن تصرفه اتجاه زوجته أو بناته بمنعهن من التعلم أو العمل لم يكن دائما من باب الإرادة بقدر ما هو نوع من الخضوع والتقبل غير المقتنع أحيانا للنظام الأبوي الذكوري السائد. بحيث كان يرغم على انتهاجه حتى يقبل داخل هذا النظام ويعتبر رجلا فحلا بمعنى الكلمة. كذلك سلطته داخل تراتبية الأسرة الممتدة لم تسمح له باتخاذ القرارات بحرية، لأنه كان على الدوام خاضع لسلطة الوالد الذي كان يقرر كل شيء بما فيه حياته الشخصية ومستقبل أبنائه (ذكورا كانوا او اناثا). وهذا ما يفسر الطفرة الكبيرة في نسب تعليم الاناث بعد تراجع الأسرة الممتدة وتراجع بعض القيم التقليدية المرتبطة بها و التي أعاقت تعلمها ثم عملها خارج البيت. حتى أن نسب الاناث داخل المؤسسات التعليمية صار يفوق حاليا عدد الذكور، كذلك وفي الكثير من القطاعات المهنية صار عدد الاناث يفوق بكثير عدد العاملين الذكور. بالتالي يمكن القول إن الوضعية

الجديدة التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية وفي ظل النمط الأسري الجديد(النووي) صار للأب هامش حرية واستقلالية أكبر في اتخاذ القرارات التي تخص أسرته، ونخص بالذكر الإناث، بحيث صار لديه نوع من الحرية في إعطاء زوجته أو بناته إمكانية التعلم أو العمل خارج البيت.

ب-التعليم والعمل كمحفزين لسلطة المرأة داخل البيت (نموذج الأسرة النووية):

إن تحسن المستوى التعليمي للإناث، وحصولهن على مناصب عمل خارج البيت، وفي ظل المرونة التي طرأت على سلوكات الآباء والأزواج اتجاه الاناث، وفي ظل أيضا بروز قناعة جديدة مرتبطة بقيم كالتفتح أو بالديموقراطية التي أنتجت فكرة إشراك الأبناء أو الزوجة في اتخاذ القرارات والتي حفزتها الحياة الأسرية الجديدة في إطار الأسرة النووية. قد ساهمت بشكل كبير في زيادة سلطة المرأة دخل البيت، بحيث أن قدرتها على العمل والحصول على مرتب أعطاها إحساس بنوع من الاستقلالية التي كانت منعدمة بالنسبة للمرأة الماكثة في البيت نتيجة التبعية الاقتصادية للزوج. وهذا في حد ذاته اعتبر انجاز. بحيث مكنت هذه الظروف الجديدة والمكتسبات من تعليم وعمل من تغيير ليس نظرة المرأة لنفسها ولمكانتها فحسب بل والمجتمع ككل. فمن أكثر ما تحققت للمرأة من إنجازات لصالحها في الجزائر المعاصرة، التعليم بحيث يحتل الصدارة سواء من حيث أعداد النساء والفتيات

المتعلمات أو من حيث تراجع نسبة الأمية، أو من حيث تمكن النساء من اعتلاء مناصب والدخول إلى وظائف ما كان لهن أن يحلمن بها قبل انتشار التعليم،[1]

فحاليا لم يعد التعليم والعمل مجرد خدمة يقدمها المجتمع للمرأة، بل تحول إلى ضرورة اجتماعية. وهذا ما تعبر عنه النسب المرتفعة للإناث المتمدرسات والعاملات. حيث تحولت تلك النظرة التقليدية للفتاة "كست بيت" إلى امرأة ابنة عائلة لكنها كذلك مواطنة لها حق التعليم والعمل خارج البيت[2]. فقد صار المستوى التعليمي يشكل ضرورة ويوفر وضعا حيويا يوازي الجمال حسب تعبير *فاطمة المرنيسي* وأن اقتحام النساء للقسم والمكتب وبالتالي الشارع، قد أحدث ثغرة عميقة وجذرية في النسق التقليدي[3]. وقد أظهرت لنا دراستا الميدانية التطور الكبير في المستوى التعليمي ونسب زوجات المبحوثين اللواتي يمارسن عملا خارج البيت مقارنة بجيلهن السابق، فأغلبيتهن (زوجات المبحوثين) بمستوى تعليمي مقبول وأن 22% متحصلات على شهادات جامعية و32.7% يزاولن عملا خارج البيت، كما أن مسألة تعليم وعمل المر أة زوجة كانت أو ابنت صارت ذات طابع إيجابي في نظر المبحوثين، حيث يقول أحد المبحوثين (54سنة):

[1] -رسالة الأسرة، مرجع سابق، ص 06-08.

[2] -مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 259.

[3] - فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزورويل، المركز الثقافي العربي،ط(4)، 2005، ص176

" لدي بنات يدرسن، وأترك لهن الحرية

في انهاء دراستهن...وتعلم البنت حاليا

شيء جيد ومشرف "

إن تأثير عاملي التعليم والعمل لم ينحصر في تغيير مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع فقط، بل امتد ليمس طبيعة الحياة الأسرية وروابطها، بحيث عملت المرأة كما ذكرناه سابقا على استغلال هذه الوضعية الجديدة لصالحها من خلال تدعيم مكانتها وسلطتها داخل الأسرة.

فالتعليم سمح لها بترقية مستواها الثقافي والذهني الذي منحها نوعا من الاحترام بين أفراد الأسر ة على عكس وضعيتها في الماضي. بحيث كانت تعاني من الأمية وتبعاتها التي تشير غالبا إلى التخلف وسهولة الانقياد داخل الأسرة أو المجتمع. كما أن التعليم منحها فرصة للخروج من البيت والاحتكاك بالمجتمع واكتشاف العالم الخارجي الذي سمح لها باكتشاف واقعها وبتقييم وضعيتها ومعرفة أهميتها كفرد ومواطن في المجتمع. وفي نفس الوقت فرصة لاكتساب قيم جديدة كالحرية، الاستقلالية، العدالة، المساواة.

كذلك أن التدرج في التعليم ومستوياته وحصولها على الشهادات المدرسية والجامعية فتح لها الباب للحصول على مناصب عمل خارج البيت، والعمل بالنسبة للمرأة لم ينحصر

في مكان أو حيز وظيفتها بل امتدت آثاره إلى الحياة الأسرية. بحيث بدأت المرأة بالحصول على نوع من الاستقلالية الاجتماعية والمادية مقارنة بوضعيتها في الماضي، أين كانت في تبعية اجتماعية واقتصادية تامة للأب أو الزوج، وهذه الاستقلالية منحتها نوعا من السلطة داخل البيت من خلال قدرتها على المشاركة في ميزانية الأسرة بعدما كانت هذه الأخيرة مقتصرة على الذكور فقط، أيضا لا بد من عدم إنكار مساهمة هذه الاستقلالية المادية بمنح المرأة شعورا بالأمان على مستقبلها، فتبعيتها المادية للذكور في الماضي جعلتها في تبعية تامة لهؤلاء، بحيث كانت تتقبل كل شيء حتى وإن كان ذلك عكس إرادتها وقناعتها، وهذا خوفا على مستقبلها في حال تفكك الحياة الأسرية أو الطلاق أو عدم الزواج، لتصبح وضعيتها الاجتماعية والمادية هنا جد معقدة في اطار مجتمع ذكوري ذو نظرة دونية للمرأة.

بالتالي فإن الظروف التي دفعت المرأة مثلما أشار إليه *عدي الهواري* أو ساهمت في خروجها للعمل وحصولها على نوع من الاستقلالية المادية استغلتها لصالحها من أجل التأثير في الحياة الأسرية وتدعيم سلطتها داخل البيت[1].لذلك فإن التعليم والعمل هما خطوتان أساسيتان في تحرير المرأة من التبعية الثقافية والمادية للرجل، وهذا ما يحاول هشام شرابي التأكيد عليه. حيث يعتبر أن التعليم هو وسيلة لإلغاء احتكار الرجل للمعرفة، وبالتالي ادعاؤه التقليدي بامتلاك الحقيقة المطلقة، أما العمل فإنه وسيلة لكسر قيد التبعية الاقتصادية

[1] - Addi Lhouari, *Op.cit*, p111

والمادية المرتبطة بحاجة المرأة التقليدية إلى معيل وكافل، وهكذا يتعزز الموقع التفاوضي للمرأة بشكل محسوس بإضعاف قبضة الرجل على موردين أساسيين من موارد القوة في المجتمع وهما: المعرفة والثروة اللذان يجسدان فرصا لتحقيق استقلال الفكر والفعل، أو الممارسة الاجتماعية بشقيها الرمزي والمادي.[1]

لذلك فإن عمل المرأة خارج البيت ساهم بشكل كبير في ضمان مستقبلها وبالتالي جعلها أكثر جرأة في مواجهة وضعيتها الدونية التي لطالما عانت منها وأكثر جرأة في الحياة الأسرية، وهذا تعبير في الواقع عن قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البيت بعدما كانت هذه العملية لا تقتصر إلا على الذكور. بالطبع المرأة إلى حد الآن لم ترقى إلى القدرة المطلقة في اتخاذ القرار داخل البيت، لأن هذه الصفة على الرغم من كل ما وصلت إليه تبقى في متناول الذكر أبا كان أو زوجا أو في بعض الحالات أخا، ودورها منحصر فقط في التشاور في اتخاذ القرار لأن القرار في الأخير يعود للذكر (انظر الجدول: 20- ص 148).

[1]-هشام شرابي، *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 50

-سلطة المرأة داخل البيت في ظل التحولات الاجتماعية والأسرية-من سلطة خفية إلى سلطة ظاهرة:

العوامل المذكورة أعلاه من تعليم وعمل والحصول على راتب شهري، هي عوامل ساهمت بشكل كبير في تحسن وضعية المرأة في المجتمع وفي الأسرة، بالتالي حفزت قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيت وبالحياة الأسرية. لكن هذا لا ينفي عدم وجود أو ممارسة النساء من زوجات وامهات لسلطتهن داخل البيت عند الأجيال السابقة (الأسرة الممتدة)، لكن بشكل مختلف يميل في بعض الأحيان إلى السرية والغموض، وقد ساعدتنا الدراسة الميدانية من خلال المنهج المقارن في تناول هذه المسألة بشكل أفضل ومحاولة تفسيرها. فحقيقة أن هناك قفزة نوعية في سلطة المرأة داخل البيت-الأسرة النووية- (انظر الجدول:20-ص148) بحيث أن 54% هي نسبة مشاركة الزوج لزوجته في تخاذ القرارات وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالأفراد الأخرين الذين يتم التشاور معهم في اتخاذ القرار. وهذه النسبة المرتفعة للتشاور في اتخاذ القرار مع الزوجة-في إطار الأسرة النووية-فيها تعبير عن النقلة النوعية لسلطة المرأة في البيت، ومن جهة أخرى تفتح الذكور لهذه الفكرة بعدما كانت عملية اتخاذ القرار في السابق حسب مختلف الدراسات مقتصرة غالبا على الذكور فقط دون الإناث.

لكن، ومن بين المفارقات في مسألة تقاسم السلطة داخل البيت وفي إطار مقارنة نسبة تشاور الزوج مع زوجته في الأسرة النووية مع نظيرتها الأسرة الممتدة (جيل الآباء). يظهر أنه حتى وإن كانت نسبة تشاور الزوج مع الزوجة بالنسبة للأسرة النووية مرتفعة نسبيا 54% مقارنة بما كان سائدا في الأسرة الممتدة التقليدية 37%. إلا أن الملاحظ في هذه المسألة أن الأب في إطار الأسرة الممتدة التقليدية-ورغم كل ما قيل وكتب عنه في علاقته التسلطية مع زوجته-كان أكثر من يتشاور معهم في البيت عند اتخاذه القرار هي الزوجة مقارنة بباقي أفراد العائلة الآخرين. وقد يظهر تفسير هذه المفارقة من خلال ما أشار إليه Franz Fanon. بأن من خلف النظام الأبوي الظاهري القائم في المجتمع الجزائري نظام أمومي خفي[1]، أي مهما نظرنا إلى المرأة ومكانتها الدونية في المجتمع ومركزها المتأخر في التراتبية الأسرية (في إطار الأسرة الممتدة التقليدية بالدرجة الأولى)، إلا أن الحياة الأسرية التقليدية كانت تخفي أشياء قد لا تظهر للعيان، بحيث أن هذه المكانة الدونية للمرأة في العائلة قديما لم تمنعها من أن تفرض نفسها بطرق مختلفة من خلال ما تمارسه من وظائف، فالنظام الأمومي بقي متجذرا داخل الأسرة الممتدة التقليدية رغم الهيمنة السائدة والظاهرة للنظام الأبوي. وهذا ما يحاول حليم بركات تفسيره إذ يقول:" من هذه الناحية، وضمن هذا الاطار التقليدي، نجد أن الأب في الواقع اليومي بعيد عن مسرح الأحداث في علاقته بأفراد أسرته وخاصة الأولاد، إنه يصرف معظم وقته خارج البيت،....نظريا أو رسميا وعلى صعيد

[1] –Franz Fanon, *Sociologie d'une révolution*, Petite collection Maspero, Paris, 1959, p19

الرموز والتقاليد، هو مركز السلطة والمسؤولية، أما في الواقع فإن الزوجة هي التي تمارس السلطة اتجاه أولادها وتصنع القرارات المهمة التي تؤثر في حياتهم وتقرر مصير العائلة"[1]. ويبقى الفارق الحقيقي في عملية اتخاذ القرار في الأسرة التقليدية مقارنة بالأسرة النووية مثلما هو ظاهر من خلال دراستنا، متعلق بهامش حرية الأب في الانفرادالقرار ات، وهنا كان الفرق جد واسع 32% في الأسرة الممتدة مقابل 8% في الأسرة النووية.

هذه النسب المستخلصة من دراستنا قد تفتح الباب للكثير من التأويلات فيما يخص سلطة المرأة والرجل داخل الأسرة، فالأب في الأسرة الممتدة التقليدية كان يعيش حياته الأسر ية في البيت العائلي على مستويين. المستوى الأول مرتبط بالعائلة ككل، أي في علاقته الشاملة مع الوالدين والإخوة وزوجاتهم. أما المستوى الثاني فمرتبط بأسرته الخاصة أي الزوجة والأبناء. وبما أن الحياة الأسرية تتم داخل العائلة والبيت الكبير، وبناء على العادات والتقاليد والقيم المرتبطة بهذا النوع من الأسرة، وفي ظل النظام الأبوي السائد، فإنه كان لزاما على الزوج أن يبرز ذكوريته ورجولته اتجاه جميع أفراد العائلة، وهذا حتى يقبل داخل هذا النظام الأبوي الذكوري، من خلال إظهاره حزمه وقوته اتجاه زوجته وأبنائه. لكن وفي نفس الوقت كان يعيش نمطا أسريا يمكن وصفه بالخفي، الذي لا يكون إلا في الحيز الضيق لأسرته (الزوجة والأبناء) والذي يمتاز في الغالب بالسرية والتحفظ، بحيث لا يكون

[1] -حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 181

بحاجة لإظهار سلطته وقوته ورجولته أمام أفراد آخرين. وهنا تكمن سلطة الزوجة التي كانت تعي جيدا طبيعة النظام الذكوري وطبيعة الحياة داخل البيت العائلي، من خلال تأقلمها مع هذا النظام أو بعبارة أخرى قدرتها على التحكم فيه من خلال ممارستها لوظيفتها كزوجة وكربة بيت. وهذا على عكس الأسرة النووية أين يكون هناك استقلال للابن عن أسرته الممتدة، فعلاقته مع زوجته وأبنائه تمتاز بنوع من الحرية، فهو غير مطالب بإبراز تلك الرجولة والذكورية أمام أفراد آخرين داخل البيت، أي لا يوجد إلا مستوى واحد من الحياة الأسرية داخل البيت. فالتشاور مع زوجته في كل أمور الحياة وفتح المجال لمشاركتها في اتخاذها القرارات لم يعد عيبا أو انقاصا من قيمته كزوج أو أب أو رجل.

كما لا يجب انكار دور عامل التقدم في السن بالنسبة للزوجة في زيادة سلطتها داخل البيت قديما، بحيث أن من بين الظواهر التي تميز الأسرة الممتدة(التقليدية) هو تزايد سلطة الزوجة(الأم) كلما تقدمت في السن ونخص بالذكر زوجة رب العائلة، وقد تكون هناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة، لكنها مرتبطة في الغالب بالجانب الجنسي للمرأة، لأن بلوغها سن متقدم في حياتها أو بلوغها سن اليأس الذي يعبر في الغالب عن عدم قدرتها الانجاب وتراجع نشاطها الجنسي، يجعل منها أقل اهتماما من طرف الذكور. بالتالي فإنها تبدأ في الحصول على هامش أوسع من الاستقلالية في التصرف أو الخروج من البيت دون مرافق أو اتخاذ القرارات التي تعنيها بشكل منفرد. ويجب الإشارة هنا إلى الدور الجديد الذي تمنحها

لها مكانتها الجديدة الناتجة عن التقدم في السن، فمن جهة تتحول إلى قائدة لزوجات أبنائها في البيت وموجهة لهم، ومن جهة أخرى تمكنها هذه المكانة الجديدة من لعب دور جديد "ذكوري". بحيث أن عدم قدرة الرجل من أب أو زوج من الولوج إلى فضاءات هي في الغالب فضاءات نسوية مثل زيارة الأقارب أو الأضرحة أو الحمام أو الأعراس مثلا. يفقده السيطرة على زوجته أو ابنته ومراقبتهما، بالتالي تنوب عنه أمه العجوز في هذه المهمة من خلال تكليفها بعملية مراقبة هذه النسوة. وهذا سيشعره بالطمأنينة على شرفه ما دام أن هناك من بإمكانه مراقبتهن في مثل هذه الأماكن التي يصعب أو يستحيل عليه الولوج إليها.

هذا النوع من العوامل لم يعد مطروحا في الأسرة النووية حاليا، بحيث أن سلطة المرأة في إطار الأسرة النووية لم تعد وفق الشروط التي أنتجت سلطة المرأة في الأسرة الممتدة. كما لم تعد هذه السلطة خفية ولم يعد على الزوجة استغلال عوامل مثل السن لتبلغ هامشا معينا من السلطة، بل أن الظروف الجديدة الناتجة عن التعليم والعمل بالدرجة الأولى صارت مصادر هامة لسلطتها حتى أن سلطتها هذه صارت معترف بها بشكل علني من طرف الذكور. بعد أن كانت عيب وحشومة وإنقاص لرجولة وفحولة الزوج.

2-1-2-العامل الاقتصادي:

يبقى العامل الاقتصادي من بين العوامل الهامة في خروج المرأة للعمل خارج البيت أو خروج المرأة من فضاء البيت إلى الفضاء العام الذي كان مقتصرا في الغالب على

الذكور، كذلك ما لا يجب انكاره هو دور الأسرة النووية وما يميزها من خصوصيات في منح المرأة إمكانية المشاركة في الحياة الاقتصادية للأسرة، على عكس الأسرة الممتدة التي مثلما رأيناه سابقا كانت هي في حد ذاتها وحدة اقتصادية، ما يفسر عدم حاجة المرأة للخروج والبحث عن عمل خارج البيت.

لقد أظهر مختلف الدراسات التي اهتمت بالمرأة العاملة أن الظروف الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في إخراج المرأة من حيزها المرتبط بالبيت إلى عالم الشغل، وهذا العامل يمكن وصفه بالعامل الأكثر تأثيرا على الحياة الاجتماعية وحتى الأسرية، فهو نفس العامل الذي ساهم في إنتاج الأسرة النووية. والاستفادة الحقيقية للمرأة من هذا العامل كان في المجتمعات التقليدية في تحولها، حيث كانت تحصر وظيفة المرأة في البيت وبشكل قهري، ويظهر من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بالموضوع كنظرية الصراع مثلا التي ترى بأن الضرورة الاقتصادية دفعت النساء إلى القوى العاملة... أو النظرية التطورية التي تعتبر أن الركود الاقتصادي كان له أهمية في التغيرات التي عرفتها الأسرة ...أهمها خروج المرأة للعمل.[1] ويبدو أن الضغوطات الاقتصادية التي صارت تواجهها الأسرة في ظل تزايد متطلبات العيش والانفاق الأسري كان لها دور كبير في خروج المرأة للعمل.

[1]- محمد أحمد محمد بيومي-ناصر عبد العليم، مرجع سابق، ص67 .

وكما ذكرناه سابقا فإن المرأة في الأسرة الممتدة لم تكن مطالبة بالعمل خارج البيت، وإن حدث هذا فإن هذا العمل يكون في الفضاء المرتبط بالبيت. كالزراعة أو بعض الأعمال اليدوية مثلا، لأن بينية الروابط الأسرية السائدة في هذا النمط وما يحمله من قيم التضامن والتعاون بين الأفراد، لم يكن ليسمح لأن يصاب أحد أعضائها بضائقة مالية قد تدفع الزوجة للعمل من أجل المساهمة في مصاريف البيت، لأن الكل كان يساهم في ميزانية الأسر ة تحت إشراف رب العائلة، فحسب دراستنا فإن 78% من أفراد العينة قبل بنائهم لأسرهم النووية كانوا يساهمون في ميزانية البيت (الأسرة الأصلية)، مقابل 22%. وهي نسبة تعبر عن قيمة التضامن التي كانت سائدة في الأسرة الممتدة بالأخص على المستوى الاقتصادي. بحيث كانت تعتبر الأسرة الممتدة كمؤسسة عائلية وفي نفس الوقت مؤسسة اقتصادية ضامنة للحياة الاقتصادية لأفرادها بدون استثناء..

لكن في الأسرة النووية الوضعية مختلفة، بحيث أن مستلزمات الحياة التي تحتاجها الأسرة النووية صارت أكثر تطلبا مقارنة بالأسرة الممتدة، كذلك أن صفة التضامن بين الأفراد مثلما كان سائدا في الأسرة الممتدة لم تعد قائمة واستبدلت بقيم الفردانية، وهذا بالنظر إلى حجم الأسرة النووية وبنيتها، أين يكون الأب هو الوحيد المسؤول عن الجانب الاقتصادي، والوحيد الذي يمكن أن يساعده في هذه المهمة بالأخص في المرحلة التي تسبق بلوغ الأبناء هي الزوجة لا أكثر، لذلك فإن الأب في الأسرة النووية صار لا يمانع

في عمل الزوجة أو البنت، إذ يعبر أحد المبحوثين في الموضوع(42سنة):

"يس لدي اعتراض على خروج المرأة للعمل ما دام أنها تساعد زوجها في مصروف البيت. لأن مصاريف العيش كثرت والمعيشة غالية "

بالتالي يمكن اعتبار الأسرة النووية نتاج للتغيرات الاقتصادية التي سهلت ظهور وانتشار هذا النمط الأسري، لذلك لا يمكن فصل الأسرة النووية وبينتها عن هذا العامل الذي أنتجها، وهذا ما يفسر ارتباط عمل المرأة في نظر فئة من المجتمع بالظروف الاقتصادية للأسرة، والجدول التالي يؤكد الفكرة بشكل أوضح:

الجدول رقم (27): يمثل تمثلات الذكور لدوافع خروج المرأة للعمل

خروج المرأة للعمل	حق	ضرورة اقتصادية	حاجة المجتمع لها	أسباب أخرى	المجموع
التكرار	21	125	65	15	226
النسبة	%9.2	%55.3	%28.7	%6.6	%100

على الرغم من أن نسبة 28.7%. من المبحوثين يرون أن المجتمع بحاجة لعمل المرأة و9.2% يرون عملها كحق (وهذا تعبير عن تفتح هذا الجزء من العينة) إلا أن 55.3% يرون أن خروج المرأة للعمل هو لضرورة اقتصادية فقط. وهنا يمكن طرح التساؤل في حال لو لم تكن هناك ضرورة اقتصادية فهل كان سيسمح

الزوج لزوجته بالعمل؟ وهل أن خروج المرأة للعمل عبارة عـــن قناعة المجتمع وقناعة الذكور بذلك أم أن الحاجة الاقتصـــادية والمادية هي التي سمحت للمرأة بالعمل خارج البيت؟ خاصة وأننا نعلم أن تزايد نسب عمـــل الإناث في الجزائر كان في الفـترة التي تزامنت مـــع الأزمة الاقتـــصادية التـــي مســـت الجزائر مع نهـــاية الثمـــانينات وبداية التسعينات من القرن 20 والتي تـــوافقت أيضا مع الانتـــشار الواسع للأسرة النـــــووية، بحـــيث تحولت المـــرأة إلى مصدر دخل في البـــــيت بمشـــاركتها في

الميزانية الأسرية باعتبارها الوحيدة التي يمكن أن تساعد الزوج اقتصاديا، على خلاف الأسرة الممتدة. يعبر أحد المبحوثين (44سنة) قائلا:

"المرأة تعمل في حال عدم وجود دخل. لكن إذا كان الزوج مرتاحا ماديا فالأفضل أن تبقى في البيت ".

.

2-1-3-عوامل حضرية:

إذا افترضنا أن عوامل التعليم والعمل والظروف الاقتصادية هي عوامل أساسية في خروج المرأة من حيز البيت إلى الفضاء العام، فإنه لا يجب أبدا انكار دور الجانب الحضري في هذه العملية، حيث أن تزايد نسب المتعلمات والعاملات في المجتمع الجزائري حسب

مختلف الدراسات توافق مع ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا من خلال ما يمكن للمدينة أن تقدمه من امتيازات وتحفيزات من خلال توفر مؤسسات تعليمية ومؤسسات عمل، وبنية تحتية جيدة ووسائل نقل حديثة. فقد استفادت المرأة من هذه التحفيزات واستغلتها لصالحها وصار من السهل ولوجها إلى التعليم والعمل. على عكس المناطق الريفية التي كانت ولا تزال تعاني العزلة ونقص الهياكل من مدارس ومؤسسات عمل. ونقص هذه الهياكل والمؤسسات أبقى على نمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد في مثل هذه المناطق. بالتالي أبقى على وضعية المرأة المتخلفة التي لطالما عانت منها نتيجة لمحدودية فرص التغيير مقارنة بالمدينة. لهذا عند تناول موضوع المرأة في المجتمع الجزائري أو الأسرة الجزائرية فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأنه وإلى حد الآن هناك فارق في مكانة المرأة في الريف مقارنة بالمدينة، لأن التغيرات التي يمكن وصفها بالملموسة تمت بشكل أكبر على مستوى المدينة لما توفره هذه الأخيرة من محفزات للتغيير، فامتيازات مثل التعليم والعمل وجو ثقافي واجتماعي أكثر تفتحا قد تنتشر بشكل أوسع في المدينة، وحتى الأسرة النووية بما يمكن لها من أن تقدمه للمرأة من أولويات اقتصرت في الغالب على الفضاء الحضري أكثر منه في الريف، كذلك التغيرات التي تمت على مستوى التقاليد وحتى القيم والعادات التي استفادت منها المرأة غالبا ما كانت هي الأخرى في المدينة، ولعل هذا ما يدفعنا للقول أنه من الصعب الحديث عن تغير في القيم ما دام التغيير لا يزال مركزا في المدينة مع علمنا أن المدينة الجزائرية تبقى فضاء لا يزال غير مكتمل النمو ومحدود الحيز

الجغرافي. وقد تتدعم هذه الفكرة من خلال دراستنا الميدانية. فقد اتضح لنا من خلال الجدول رقم(06-ص 98) أن نسبة المبحوثين المقيمين بالمدينة بلغت (87.2%) وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بالمقيمين بالريف، وهذا ما يؤكد فكرة استفادة هؤلاء مما تقدمة المدينة من امتيازات بما فيها المرأة، على عكس الجيل السابق أي جيل الآباء الذي تمثل نسبة الساكنين في الريف 71.3% وهذه النسبة تعبر عن نمط حياة هؤلاء في تلك الفترة والتي كان لها تأثيرها على مكانة المرأة، بحيث لم تتوفر لديها فرص للتعليم والعمل لغياب هذه المؤسسات أو بعد المسافة عن المدينة، بالإضافة إلى ما كان يحيط بها من عادات وتقاليد وقيم كابحة لها. ويؤكد على ذلك أحد المبحوثين (42سنة):

" في السابق لم يسمح والدي للأخت بالدراسة لأننا كنا نسكن في القرية حيث لم توجد مدرسة فلم يسمح لها بالتنقل لوحدها،... لكن أنا فاسمح لبناتي بالدراسة لأنني أعيش حاليا قرب المدينة ووسائل النقل صارت متوفرة... ولا يوجد أي مشكل في أن تذهب للدراسة لوحدها أو مع صديقاتها ".

يمكن القول إن المرأة في المجتمع الجزائري قد تمكنت من تحسين وضعيتها الاجتماعية داخل الأسرة أو خارجها من خلال الانتقال من الريف إلى المدينة والعيش في فضاء حضري. فالتحضر هو في الأساس فضاء جماعي، أين تبنى دولة القانون، كما أن

الفضاء الجماعي هو مكان ولادة المجتمع العام المكون من أفراد متحررين من ارتباطاتهم لجماعتهم والتضامن الأسري وروابط الدم، فهو مكان لسياسة تنظم علاقات اصطناعية كانت أو مجردة بين أفراد قدموا من أماكن مختلفة.[1] بالإضافة إلى هذا التفسير الذي يوضح كيف يمكن للمرأة أن تستفيد من العيش في الفضاء الحضري مقارنة بالريف، فإن الفضاء الحضري هذا سهل على المرأة الاستفادة مما يعرف بـl'anonymat (أي أن الفرد يبقى مجهولا في فضاءه في غياب التراتبية وقد ظهر هذا بعد 1962 أي بعد الهجرة من الريف إلى المدينة أين يمكن للفرد أن يتصرف بحرية دون الخوف من عتاب الآخرين أو الفضيحة) أي الضبط غير الرسمي[2] ما يفسر اقتحام المرأة لمختلف الفضاءات في المجتمع(المدينة) حتى بالنسبة للفضاءات التي كانت حكرا على الذكور فقط، من دون الاكتراث كثيرا بما قد تتعرض له من انتقادات أو ملاحظات، لأنها في فضاء جديد بعيد عن نظر الأقارب والجيران. فهؤلاء في المناطق ذات الطابع الريفي أو القبلي بإضافتهم إلى أفراد الأسرة، كانوا يعتبرون كعين رقيب على الفرد في المجتمع وسلوكاته، وهذا بالنظر إلى شبكة العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الأفراد المنطقة. على عكس المدينة التي يغلب عليها طابع الفردانية أين يجد الفرد (بما فيها الأنثى) جزء من حريته أو استقلاليته.

[1]-Addi Lhouari, Opcit, p 24
[2] Ibid, p 23

3-الرقابة الذكورية لمكتسبات المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري:

بالرغم من أن مختلف الدراسات قد أشارت إلى تزايد نسب النساء العاملات إلا أن هناك من الدراسات من ترى بأن خروج المرأة للتعليم والعمل لم يمس جوهر البنية الأسرية للمجتمع. حيث تعتبر هذه الدراسات أن خروج المرأة للعمل قد غير وضعيتها في البنية التقليدية، إلا أنها تبقى تحت عين الرقيب الذكوري[1]، ويظهر هذا من خلال طبيعة المهن التي يمكن للمرأة أن تعمل فيها خارج البيت أو بالأحرى مما يراها الزوج أو الأب الأنسب للأنثى والجدول التالي يبن طبيعة ونوع هذه المهن:

الجدول رقم:(28) المهن التي يراها الذكور الأنسب للمرأة

المهن المناسبة للمرأة	التعليم	الصحة	العمل اليدوي	الإدارة	القطاع الخاص	أخرى	المجموع
تكرار	164	94	90	18	12	00	378
نسبة	%43.8	%24.8	%23.8	%4.7	%3.1	00	%100

يظهر أن قطاع التعليم هو القطاع الأنسب للمرأة حسب رأي المبحوثين، ولعل النسبة جد المرتفعة 43.8% تبرز مدى تفضيل الذكور لمهنة التعليم واعتبارها الأفضل لزوجاتهم أو بناتهم، ثم يليها وبنسبة أقل قطاع الصحة 24.8% وبشكل أقرب من الصحة العمل اليدوي 23.8%، حتى وإن كان هذا الأخير في الواقع مرتبط بمهن مرتبطة بفضاء البيت كالخياطة أو صنع الحلويات الموجهة للبيع. وعلى عكس هذه القطاعات فإن قطاعات أخرى

[1] - محمد أحمد محمد بيومي، ناصر عبد العليم عفاف، مرجع سابق، ص 218.

كالإدارة أو العمل في القطاع الخاص لم يولى باهتمام كبير من طرف المستجوبين. بالتالي فإن مثل هذه القطاعات حسبهم لا تناسب المرأة. وقد أظهرت لنا الاحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 أن أكبر نسبة لتمركز اليد العاملة النسوية هو في القطاع العام حيث بلغت 64.1% من اجمالي اليد العاملة النسوية تعبيرا عن طبيعة الرغبات المهنية الموجهة للإناث.

عند القول إن العمل يناسب المرأة أو لا يناسبها فإنه لا يقصد به من الناحية النفسية أو الجسدية، وهذا الجانب جد مستبعد في تحديد العمل المناسب للمرأة، بل أن الفكرة هل هذا العمل يناسب المرأة من الناحية الاجتماعية؟ وهل يتناسب أم يتعارض مع التعاليم الدينية والتقاليد والأعراف والقيم السائدة في المجتمع ؟، لذلك فإن تفضيل الأب أو الزوج أن تعمل البنت أو الزوجة في التعليم والصحة له أسبابه ودوافعه الذكورية. إذ يمكننا الانطلاق من فكرة أن المرأة باعتبارها مديرة ومسيرة شؤون المنزل فإن لها قابلية العمل في مجال التسيير والإدارة كما أنها تعتبر المسؤولة الأولى عن صحة أفراد العائلة وتربية الأبناء و بذلك يمكنها إذن من العمل في قطاعي الصحة والتربية،.....[1]، لكن ما لا يجب إنكاره أن التعليم والصحة يعبران عن فضاء مهني بإمكانه أن يمنح المرأة نوعا من الاستقلالية ونوعا من التحكم في هذا الفضاء، بحيث تكون المرأة أقل خضوعا لسلطة الرئيس الذي يكون في

[1]-سدي محمد محمدي، مرجع سابق، ص13.

الغالب ذكر، لذلك فالقول بأن هذه أستاذة أو طبيبة ليس لديه نفس الدلالة والمعنى عند القول أن هذه سكرتيرة مثلا، بالتالي فإن الرجل لا ينظر إلى العمل في حد ذاته بقدر ما ينظر إلى الفضاء الذي يمارس فيه هذا العمل، فكلما كان فضاء العمل ذكوريا كلما قلت فرص موافقة الزوج أو الأب على عمل المرأة. كما أن التعليم أو الصحة يعبران عن المستوى التعليمي جيد للمرأة ما يمدها بنوع من الاحترام والهيبة، على عكس المهن الأخرى التي قد لا يتوفر فيها هذا الشرط، بحيث أن المستوى التعليمي المحدود قد يجعل من المرأة العاملة في اعتقاد الرجل (الأب أو الزوج) فردا تابعا وخاضعا لسلطة الرجل (مسؤول العمل). مع العلم أن الرجل في المجتمعات التقليدية يعي جيدا معنى تبعية المرأة للرجل من خلال تجربته الخاصة في البيت. لذلك فلا يجب النظر إلى عمل المرأة على أنه مجرد مجهود يقابله أجر، بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والثقافي والقيمي السائد في المجتمع، فالعمل في فضاء غريب عن البيت كان ولا يزال يشكل هاجس خوف بالنسبة للذكور (الأب أو الزوج)، لذلك يفضل الزوج أن تمكث زوجته في البيت على أن تعمل -57.3% من زوجات المبحوثين ماكثات في البيت وليست عاطلات عن العمل حسب أجوبتهم- لأن ذلك سيسهل عليه مراقبتها و التحكم في تصرفاتها. بالتالي كلما كان فضاء العمل خارج البيت غير واضح المعالم وأكثر ذكورية، كلما كانت هناك مقاومة للذكر اتجاه عمل الأنثى.

استمرارية الشروط التقليدية في السماح للمرأة بالخروج من البيت:

إن خروج المرأة من البيت حاليا بهدف العمل مثلا أو لأسباب أخرى لا يعني أنها حصلت على مكتسبات تعادل تلك التي هي بحوزة الذكور في المجتمع، وهذا لا يزال مستبعدا رغم كل ما وصلت إليه في حياتها، فخروج المرأة من فضاء البيت لا يزال محدد بشروط وضعها النظام الأبوي، الذي لم تتمكن التخلص منه ومن شروطه الذكورية، بل وصارت تتقبل هذه الشروط إن كانت تريد فعلا بلوغ أهداها. فحتى لو عملت المرأة خارج البيت فإن عليها الالتزام بما هو قائم وسائد اجتماعيا وثقافيا، فالمبحوثون الذين يرون أن عمل المرأة خارج البيت مقبول لا يستبعدون وضع شروط محددة لهذا القبول، على المرأة احترامها والخضوع لها بحيث أن 68% من عينة البحث مقابل 32% يفرضون شروطا للسماح لبناتهم بالعمل خارج البيت وهو فارق يمكن وصفه بالكبير، أي أن هناك تجسيد دائم لثنائية قديم وجديد في السلوك أو الذهنية. أي ما هو تقليدي وما هو عصري، بحيث يربط المبحوثون سماحهم للمرأة بالعمل بأربع مجموعات من الشروط التي تعبر في الواقع عن أربع مجمو عات من القيم وهي في مجملها قيم تقليدية: الأولى تمثل ***الأسرة*** (الحفاظ على اسمها وشرفها) ثم تليها ***الأخلاق*** (مرتبطة بالسلوك والانضباط)، ثم ***الدين*** (الالتز ام بالتعاليم الإسلامية) ***والحياء والحشمة*** (اللباس بالدرجة الأولى والذي يجب أن يكون لباسا محتشما)، أي أن العمل إذا ما اعتبرناه قيمة ترمز إلى تلك النقلة النوعية في مكانة المرأة نتيجة التغير

الاجتماعي إلا أنه (العمل) يبقى مرتبط وبشكل دائم بما تم توارثه من عادات وتقاليد وقيم. ويؤكد ذلك أحد المبحوثين بقوله(44 سنة):

"عمل المرأة حاليا مقبول لكن عليها العمل في أماكن

محترمة، كالتعليم أو الصحة لأنها الأنسب لها ".

يظهر أن للقيم التي يحملها الأفراد تأثير كبير على تمثلاتهم اتجاه كل ما يخص حياتهم اليومية، وهذه التمثلات والمواقف لا تتغير في الغالب إلا إذا تغيرت القيم التي تحدد هذه المواقف. فموافقة الزوج على خروج زوجته وبناته من فضاء البيت صار مقبولا نسبيا، وهذا على عكس ما كان سائدا في الماضي، بحيث كانت القيم السائدة في المجتمع وفي الأسرة تلزم البنت أو الزوجة البقاء في البيت، ومن جهة أخرى كانت تلزم الأب أو الزوج أو الأخ مراقبة زوجته أو ابنته أو أخته، ومجال الخروج خارج البيت لم يكن إلا في فضاءات محددة وبشروط معينة هي في الغالب شروط موجودة في الأساس لتقليص هذه التحركات، وهي شروط لم يضعها الوالد أو الزوج وإنما وضعها النظام الأبوي الذكوري السائد.

4-عمل المرأة خارج البيت كعمل إضافي (ثاني) رغم التحولات الاجتماعية والأسرية:

لقد أدخلت التحولات التي مست المجتمع والأسرة تعديلا على مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي لم تكن في صالح المرأة، وقد استفادت هذه الأخيرة من هذا التغيير أو

التعديل بل واستغلته لصالحها. حتى الذكور صاروا يقرون بذلك، فمعظم المبحوثين أكدوا أن سبب عدم دخول الفتاة المدرسة في الكثير من الأحيان أو سبب عدم إنهائها لتعلميها وحتى عملها خارج البيت، كان مرتبط في العادة بما هو سائد في المجتمع من قيم وعادات وتقاليد. والتزويج المبكر للفتاة كان بمثابة تجسيد لمثل هذه العادات والتقاليد والقيم، بحيث ساد الاعتقاد أن للأنثى دور وحيد في الحياة، هو الزواج والانجاب، ما كان يدفع بالآباء إلى تزويج بناتهن في سن جد مبكر، وفكرة تزويج البنت في سن مبكر بدل تركها تتعلم أو تحصل على الشهادات أو الحصول على مناصب عمل يرجع إلى الفارق الموجود بين قيم "التعليم والعمل" مقابل "قيمة الزواج أو الأمومة". فمن جهة يبقى الزواج وإنجاب الأطفال ورعاية البيت في نظر المجتمعات التقليدية أسمى من أي فعل آخر، لذلك فقد كان الآباء يسارعون لاختيار الزوج أو القبول به بمجرد أن تصل البنت إلى سن يؤهلها للزواج، ومن جهة أخرى تزويج البنت في سن مبكر بدل تركها تدرس أو تعمل هو محاولة للتخلص من العبئ الذي تحمله هي وتحمله الأسرة معها ألا وهو الشرف. بحيث أن تأخر بالبنت في الزواج، وتركها تتصرف بأكثر حرية من خلال التعليم والعمل قد يضع في رأي الأسرة شرف البنت وشرفهم على المحك (سنتطرق إلى هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا)، وهذه النظرة التقليدية للنبت أو المرأة لم تعد على حالها مقارنة بالماضي (ولو بشكل نسبي) نتيجة التغير الذي طرأ على جزء من قيم وعادات الأسرة الجزائرية، التي صارت أكثر تفتحا في موضوع المرأة وأكثر مرونة في التعامل معها.

بالطبع عند القول إن هناك تغير في تمثلات ومواقف الأفراد اتجاه المرأة في الأسرة والمجتمع، فإن هذا التغير لا يمس كل القضايا بل يبقي في إطار يغلب عليه الطابع التقليدي(ذكوري)، بحيث أن عمل المرأة مثلا لا يجب أن يلحق ضررا في المنظومة القيمية السائدة التي على أساسها تبنى الحياة الأسرية. فالقيم الثقافية وإلى حد الآن لا تزال تحاصر المرأة وما زالت نظرة الرجل نتيجة القيم الثقافية المتوارثة، ترى أن دور المرأة الأساسي كزوجة وكأم هو داخل البيت. فرغم تحسن وضعية المرأة ورغم تراجع مجموعة من التقاليد والقيم الكابحة لحريتها والمانعة لها من الخروج من فضاء البيت، إلا أن تقسيم العمل الأسري مثلا لا يزال محافظا على منطقه الذي يرى أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت. ولعل الجدول (26-ص: 224) يلخص الفكرة بشكل أفضل، حيث أن نسبة الماكثات في البيت بالنسبة للزوجات جد مرتفع 57% ويفوق حتى نسبة الزوجات العاملات 32%. وهذا دليل على أن التحول الذي طرأ على المجتمع الجزائري وعلى ما يحمله من قيم، ليس بتحول جذري فيما يخص مكانة المرأة بل يمكن اعتباره مسار تحول غير مكتمل حتى إن كان في اتجاه موجب.

فعمل المرأة خارج البيت لم يعفيها من دورها الذي يراه المجتمع إلى حد الآن أساسيا في الأسرة أو المجتمع أي التربية والعناية بالبيت، لذلك فعمل المرأة خارج البيت وفي مختلف القطاعات مهما كان يبقى عملا ثانويا أو على الأقل عملا ثانيا يأتي بعد العمل المنزلي، فمختلف الدراسات ترى أن المرأة بقبولها أو اختيارها العمل خارج البيت سيصبح لديها

نشاطين في حياتهما. الأول متمثل في التربية والعناية بالبيت أما الثاني فمرتبط بمهنتها خارجه. ومن المفارقات في هذه المسألة أن مكانة المرأة العاملة في المجتمع ليست مرتبطة بدورها خارج البيت أو بمهنتها بقدر ما هي مرتبطة بدورها المنزلي أو بتعبير آخر: من هي المرأة الصالحة في نظر المجتمع؟. فالمرأة الصالحة حسب تمثل المجتمع (الذكوري على وجه الخصوص) هي التي تعتني ببيتها وبأبنائها على أفضل وجه. لذلك تستعمل عبارات الأم الصالحة أو الزوجة الصالحة أكثر من أن تستعمل عبارات مرتبطة بمهنة المرأة، كطبيبة جيدة أو معلمة جيدة أو سكرتيرة جيدة. وعلى عكس المرأة فإن مساهمة الزوج مثلا في التربية أو العناية بالبيت أو حتى المشاركة في الأعمال المنزلية يبقى عملا ثانويا إراديا وليس إلزاميا، على عكس المرأة أين يكون إلزاميا. لذلك فمكانة الرجل مرتبطة بما ينجزه خارج البيت، وفي الغالب مكانته مرتبطة بطبيعة النشاط أو العمل الذي يمارسه في حياته المهنية، ودوره خارج البيت (الاقتصادي) هو دور الزامي. حتى أن فحولته أو رجولته مبنية على هذا الأساس. بل والأكثر من ذلك أن مكانة المرأة في المجتمع قد ترتبط بدور ومكانة زوجها خارج البيت، بحيث كلما كان الزوج محتلا لمنصب راق أو يمارس نشاطا مهنيا ذو قيمة كبيرة في مجتمعه، كلما كان لزوجته مكانة أفضل في نظر المجتمع. أي أنها تستفيد مما يحصل عليه زوجها من خلال مكانته ودوره خارج البيت، حتى وإن بقيت هي داخل هذا البيت ولا تمارس أي نشاط خارجه.

يجمع جل المبحوثون على أن تربية الأبناء وعناية البيت هي مهام موكلة للمرأة، بالطبع الفارق بين الأسرة في الماضي والحاضر يكمن في مساعدة الزوج لزوجته في هذه المهام، دون أن أي تغيير في هذه المسؤولية إذ أن 37% من المبحوثين أكدوا مساعدتهم لزوجاتهم في التربية وعناية البيت، مقابل 22 %ممن أجابوا بعدم مساعدة الزوجة في مسؤولياتها، أما 40% فإن مساعدتهم للزوجة في الأعمال المنزلية لا يكون إلا أحيانا. وفي قراءتنا لهذه النسب يتضح أن هناك نوع من التغيير على مستوى سلوكات الذكور (الزوج) اتجاه زوجاتهم في البيت-وهذا لم يكن واردا في الحياة الأسرية قديما، لأن إقرار الزوج بمساعدة زوجته في الأعمال المنزلية سيجلب له العار والحشومة وسينقص من رجولته وفحولته-لكن حاليا صار تصرف الزوج مع الزوجة في مسألة تقاسم أعباء الأعمال المنزلية فيه نوع من المرونة، حتى وإن لم يكن تحول جذري لكنه يبقى في اتجاه موجب. أي أنه لم ينتقل بشكل كلي أو راديكالي من فكرة عدم المساعدة إلى فكرة المساعدة الكلية في المهام المنزلية. بل أنه يمر بفكرة المساعدة النسبية للزوجة في مسؤولياتها المنزلية، وهي النسبة الأعلى والأكثر انتشارا إذ يمكن القول إن الأسرة الجزائرية لا تزال في حالة تحول في الروابط والذهنيات، وفي نفس الوقت تراجع للنظام الأبوي الذكوري. وهذا ما يعبر على أن التغير في الذهنيات يكون أبطأ ويأخذ مدة أطول، وفي بعض الأحيان يمر على مراحل متعددة قبل أن يصل إلى شكله النهائي، لذلك فإن رؤية الزوج إلى مهام زوجته داخل البيت حتى

وإن شاركها في هذه المهام لم تتغير، بحيث أن التربية والعمل المنزلي وهي مهام الزامية، تبقى مرتبطة بالمرأة مهما كانت مكانتها أو مستواها الدراسي والمهني.

5-المرأة في علاقتها بنسق القيم الأسري -قيمة الشرف في الأسرة الجزائرية نموذجا:

ما يميز القيم في الأسرة الجزائرية قديما أو حديثا هو ارتباطها بمصادر قيم تقليدية، نخص بالذكر الدين والعادات والتقاليد والأعراف، ورغم ما حدث من تغيرات على المستوى الاجتماعي والثقافي في المجتمع والأسرة وظهور قيم جديدة يمكن وصفها بالعصرية، كالديموقراطية، الاستقلالية، التفتح، الحرية،... إلا أن قيما تقليدية لا تزال متجذرة، ولعل أبرز هذه القيم هي قيمة الشرف، وهي قيمة تعبر عن كل ما هو مرتبط بالأسرة من صفاء النسل، مكانة الأسرة وأفرادها في المجتمع، الحشمة، الحياء، العفة...وما يجب الإشارة إليه أن هذه القيمة(الشرف) كانت ولا تزال قيمة مرتبطة بالأنثى بالدرجة الأولى، وكل ما هو مرتبط بشرف الأسرة يمثله شرف البنت أو الأخت أو الزوجة، لذلك تحاول الأسرة قدر الإمكان الحفاظ على ما تملكه من شرف من خلال توظيف الدين والعادات والتقاليد والأعراف بهدف الزام الأنثى الحفاظ على شرفها وشرف أسرتها. وهذا ما يفسر مثلما ذكرناه أعلاه مسألة منع المرأة سابقا من التمدرس أو العمل خارج البيت والحد من حريتها والمراقبة الدائمة لها وإلزامها السترة والحشمة والحياء. بحيث تحول الشرف إلى رأسمال العائلة ككل. لكن، ومن المفارقات في هذه المسألة. أن الفتاة رغم حملها لأهم قيمة في الحياة الأسرية

والاجتماعية، إلا أنها لا تزال قابعة في أسفل التراتبية الأسرية، وهذا على عكس ما هو سائد من اعتقادات أن الفرد تزيد قيمته ومكانته كلما زادت أهمية القيمة التي يحملها.

5-1-الشرف مسؤولية أسرية:

يبرز لنا الواقع أن الوضعية التي لطالما عاشتها المرأة داخل الأسرة أو في المجتمع هي تعبير عن مدى خضوعها للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع، والتي لا زالت متجذرة في المجتمع ولو بنسبة أقل مقارنة بالماضي، فالشرف يبقى إلى حد الآن قيمة مركزية في الأسرة الجزائرية، وتبقى الأنثى هي حاملة هذه القيمة، وعلى عكس ما هو سائد من اعتقاد أن المرأة هي الوحيدة الخاضعة لهذه الثقافة الذكورية، فإن الذكر يبقى هو الآخر خاضع لهذه الثقافة التي تفرض عليه انتهاج سلوك محدد اتجاه المرأة. لأن الفرق بين المرأة والرجل في قضية الهيمنة الذكورية وخضوع الذكر والأنثى لهذه الثقافة هو أن الرجل كان أكثر استفادة من هذه الثقافة مقارنة بالمرأة[1]، بالتالي فإن التزامه بهذه الثقافة مثله مثل المرأة ليس دائما بشكل ارادي بل هو في أغلبه التزام قهري. وبما أن الشرف لا يخص المرأة وحدها فقط بل الأسرة ككل، فإن النظام الذكوري السائد فرض وفي نفس الوقت منح الذكر أبا كان أو أخا أو زوجا صلاحية مراقبة الفتاة ابنة كانت أو أختا أو زوجة، حتى الأم ملزمة هي

[1] Addi Lhaouari, *Op.cit*, p 108

الأخرى بالمشاركة في عملية الرقابة هذه، بإقناع البنت بأن أهم ما تحمله في حياتها هي عفتها وشرفها وأن مستقبلها ومستقبل الأسرة يتوقف على هذا الشرف.

يبقى الشرف مرتبط في الغالب بالجانب الجنسي أكثر من أي جانب آخر، بحيث يشكل الشرف والطهارة مفهومين جد حساسين في "الهندسة الاجتماعية"، حيث انهما يربطان بطريقة شبه قدرية بين مكانة الرجل والسلوك الجنسي للنساء الخاضعات له (زوجات، أخوات أو قريبات عازبات)[1]. لذلك فإن كل عمل مشرف يقوم به أي فرد من العائلة يصبح شرفا لجميع أفراد العائلة، وكل عمل مشين يقوم به أحدهم يصبح عملا مشينا للجميع. من هنا أن الفرد في العائلة يكون عضويا أكثر منه فردا مستقلا، وأن العلاقات ضمن العائلة هي ببساطة علاقة بين أعضاء أو عضويات وأدوار تعرف بالأب والأم والزوج والزوجة والأخ والأخت والأهل والأولاد والكبار والصغار،.....إلخ. بموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية يصبح كل فرد في الأسرة مسؤولا ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل تصرفات الأفراد الآخرين. من هنا مثلا أن انحر اف البنت في العائلات التقليدية خاصة ينعكس على العائلة كلها ويمسها في الصميم ولا يمس الفتاة وحدها. هنا ترقد جذور جرائم الشرف التي هي بمثابة محاولة يائسة من قبل العائلة لاستعادة شرفها[2]

[1] Wilhelm Reich, The Mass Psychlogy of Fascis، ذكر في فاطمة المرنيسي، نفس المرجع السابق، ص 184

[2] - حليم بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، بحث *استطلاعي* مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، *ص 177.*

فحينما تحمل البنت عذريتها فإنها تحمل في نفس الوقت رجولة الأبناء الذكور ورجولة بقية النساء أفراد أسرتها، لذلك فإن عذرية البنت لا تعتبر ملكية أو حالة شخصية تخصها وحدها، فهي تتجاوز مفهوم التخصيص في معنى الاستمرارية وديمومة نظام القيم الذي يرى فيها جميع أفراد الأسرة أنهم معنيون ويدعون الملكية والحماية[1] وهذا ما يحاول عدنان حب الله تفسيره في مسألة جنسانية المرأة. بحيث يرى أنه بالرغم من أن الجسد هو جسد الفتاة والرغبة الجنسية رغبتها إلا أنها كانت تشعر بأن بكارتها (بيولوجيا هي تعبير عن غشاء داخل رحم المرأة يفض في الغالب عن طريق ممارسة الجنس. اجتماعيا وثقافيا تعبر عن عفة وشرف الفتاة بحيث لا تفض إلا من خلال عقد زواج) ليست ملكها، فهي منذ ولاتها قد عقدت عقدا مع المجتمع، مع الأب، مع الإخوة بأن جنسها ليس ملكها، فهو ملك العائلة لأنه اقترن بمفهوم الشرف[2]. لذلك فإن المجتمعات العربية تجعل من عذرية المرأة قيمة أساسية في الحياة الأسرية والأكثر من ذلك شيء مقدس وجب على الفتاة وبقية أفراد الأسرة الحفاظ عليه بشتى الطرق. لكن وكما ذكرناه سابقا فإن الفتاة لم تستفد أبدا من قدسية العذرية التي تحملها وقيمة الشرف المرتبط بها حتى ولو حافظت عليهما، بل بالعكس كانت هذه العذرية سبب متاعبها في حياتها. لذلك تتعجل الأسرة وحتى الفتاة نفسها في قبول الزواج من أجل التخلص من هذا العبء الكبير.

[1] - Zemmour Zine-Eddine, « Jeune fille, famille et virginité, Approche anthropologique de la tradition », in Confluences Méditerranée-N41, printemps 2002

[2] -انظر،عدنان حب الله، مصطفى صفوان، اشكاليات المجتمع العربي، قراءة من منظور التحليل النفسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008،ص 234

5-2-الشرف مسألة اجتماعية وليس دينية:

إن عدم محافظة الأنثى على عذريتها وعلى نشاطها الجنسي وعدم التزامها بما تمليه عليها القيم السائدة هو مساس بشرف الأسرة، وهذا المساس بالشرف إذا صار علنيا سيتحول إلى فضيحة لا تمس الفتاة لوحدها بل والأسرة ككل، لكن الذكر (الأب، الأخ) يبقى الأكثر تضررا في هذه المسألة بالحديث عن "ابنة فلان"، بحيث يرتبط الشرف باسم الوالد والعائلة وليس اسم الفتاة. فعندما تحافظ المرأة وتمتاز بقدراتها وقيمتها الأنثوية فإن الرجل هو الآخر يستفيد من ذلك الشرف، ووجود تآلف وتكامل ضروريات للمبادئ الأساسية للعائلة وتماسكها وشرفها العائلي من خلال المساهمة في تطبيق وتدعيم القيم الأخلاقية الروحية المتمثلة في الاحترام والشرف.[1] لذلك وفي حال أخلت الأنثى بهذا المنطق الأسري القائمة على قيم الشرف فإن عقابها سيكون عقابا اجتماعيا شديدا. ومن المفارقات التي يمكن ملاحظتها في مسألة الشرف هو أنه على الرغم من ارتباط الأسرة المدروسة في مجملها بالدين وبقواعده إلا أن الأمر عندما يرتبط بالفتاة وبشرف الأسرة فإن حتى الدين يصبح في مرتبة أدنى مقارنة بالثقافة الذكورية السائدة، بحيث يتسامح المجتمع مع الذكر الذي قد يمارس علاقة جنسية محرمة خارج الزواج، بالمقابل تعاقب الفتاة التي هي الطرف الثاني في هذه العلاقة غير الشرعية عقابا اجتماعيا ومعنويا شديدين، بحيث يلغى شرفها تماما وتفقد أي فرصة ليتسامح معها المجتمع، وهذا على الرغم من أن الدين الإسلامي في نصوصه يعامل الذكر

[1]- مصطفى بوتفنوشت مرجع سابق، ص 54.

والأنثى في هذه المسألة بنفس الشكل، لكن في الواقع يختفي العامل الديني هنا ويعوض بالعامل الثقافي السائد الذي يحدد طبيعة الخطأ وما يقابله من عقاب. وبما أن النظام السائد في المجتمع والأسرة هو نظام ذكوري، فإن هذا الأخير لا يعامل الأنثى والذكر بنفس المعاملة، فتسامحه في قضية الشرف مع الذكر دون الأنثى هو تعبير عن الانحياز الكبير للمجتمع اتجاه الذكر، وعن دونية الأنثى التي لا تزال تعاني من هذا الاختلال في الحياة الاجتماعية، بحيث تصبح عاهرة أو ساقطة أو غير صالحة للزواج في نظر المجتمع بمجرد ممارستها لهذا الفعل ولو لمرة واحدة في حياتها. وهذا ما يحاول بيار بورديو توضيحه عند الحديث عن المجتمع الجزائري والقبائل بوجه خاص لكنه يعمم الظاهرة على مجتمعات المتوسطية، فحسبه أن ريفيو القبائل الجبلية قد حافظوا على الرغم من الفتوحات والاعتناق لأديان أخرى، وحتما كردة فعل منهم ضدها، على بنى محمية خصوصا بالتماسك العملي السليم نسبيا، وبسلوكيات وخطب منزوعة جزئيا من الزمن بواسطة التنميط الطقوسي، تمثل شكلا نموذجيا للرؤية" القضيبية النرجسية" و لكوسمولوجيا المركزية الذكورية اللذين هما مشتركان بين المجتمعات المتوسطية، والتي ما زالا يعيشان فيها اليوم أيضا، لكن في حال جزئية وكأنها متشظية، في بنانا المعرفية وبنانا الاجتماعية[1] ، لذلك فإن قيما مثل تلك المرتبطة بالدين قد توظف حقيقة في مختلف مظاهر الحياة اليومية للأفراد، لكن بمجرد أن يتعلق الأمر بالشرف فإن القيم والمعايير سوف تميل إلى ما كان سائدا حتى قبل مجيء

[1]-بيار بورديو، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة، سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009، ص 22

الإسلام، وهذا تعبير عن مجموعة من الرواسب الثقافية والاجتماعية التي لم تختفي أبدا بل ظلت خفية وأخذت في ظاهرها صور ا وصفات مختلفة لكنها في مضمونها تبقى نفسها.

5-3-مشاركة المرأة في الابقاء على وضعها الدوني:

ما لا يمكن إنكاره في مسألة النظام الذكوري والهيمنة الذكورية هو مساهمة المرأة بحد ذاتها في الإبقاء على هذا النظام وديمومته، إذ لا يلغي عدي الهواري فكرة مساهمة المرأة في اللامساواة السائدة في المجتمع، وذلك من خلال تقبلها لمكانتها ودورها في المجتمع وفي عملية التنشئة الاجتماعية(استنادا إلى القيم الدينية العادات والتقاليد...)[1] بحيث لم يكن لها دور أو في بعض الأحيان رغبة في تغيير الأوضاع، وحتى وإن كانت هناك بعض حملات النضال من أجل تغيير الأوضاع وحصول المرأة على بعض المكتسبات، إلا أن ذلك بقي محدودا، وحتى ما تحصلت عليه من حقوق من خلال ما ذكرناه سابقا، كان نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع وفتحت لها بابا من أجل بلوغ ما هي عليه حاليا. لأن الإشكال الحقيقي يكمن في أن المرأة وإلى حد الآن تشارك في الإبقاء على وضعيتها الخاضعة للنظام الذكوري من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ومن خلال مشاركتها في إعادة إنتاج نفس النظام ونفس الوضعية، بحيث لديها قناعة واعتراف بأفضلية الذكور في المجتمع أو الأسرة .

[1] -Addi Lhouari, Opcit, p105

. بالطبع هذه الأفضلية ليست بأفضلية بيولوجية بقدر ما هي أفضلية اجتماعية وثقافية حددها المجتمع الذكوري. والذي قد يكون لديها بعدين:

البعد الأول: مرتبط بقناعة وتظهر من خلال تعليم الأم ابنتها أو ابنها ومنذ السنو ات الأولى لحياتهما أن الرجولة والسلطة والقوة هي للأب أو بالأحرى للذكر، فتعلم الابن كيف يلعب هذا الدور ويكتسب رجولته في الحياة، وبالمقابل تعلم ابنتها كيف تحافظ على شرفها، وكيف عليها أن تعتني بالبيت وبأفراده. وهذه العملية لا يعبر فقط عن تنشئة اجتماعية بل وحتى نفسية من خلال تهيئ الابن نفسيا لأن يكون رجلا فحلا وأبا، والبنت كيف تكون امرأة وزوجة صالحة، وكل هذا في إطار النظام الأبوي السائد في المجتمع. ولعل هذا ما أخر تغيير المرأة لوضعيتها في المجتمع وبقائها في وضعية أقل أهمية في المجتمع أو الأسرة رغم ما حصلت عليه من امتيازات وارتقاء في المكانة. وهذا ما يطرح أيضا مشكل ديمومة علاقة التقاليد بالتحضر حتى في سياق المجتمعات المتحضرة. فالتقاليد تبقى كامنة بطريقة أو بأخرى[1]، بحيث صعب تغيير تلك النظرة الذكورية للمرأة ليس فقط من زاوية الذكور بل من زاوية المرأة في حد ذاتها من خلال قناعتها بهذه المكانة الدونية أو المكانة التابعة دوما للبيت وما هو مرتبط به.

[1]-Mostefa Boutefnouchet, *La société Algérienne en transition,* Office des publications universitaires, Alger, 2004, P39

أما البعد الثاني، فيمكن اعتباره بعدا قهريا، تعلمت من خلاله المرأة أن إمكانية حصولها على مكان داخل هذا النظام الذكوري المتجذر يتطلب عليها التكيف مع قيمه ومبادئه. فالمرأة حاليا ورغم كل ما اكتسبته من قيم مرتبطة بالتفتح والديموقراطية والحرية نتيجة لنشأتها في ظروف مختلفة عن أجيالها السابقين من اناث، وحتى عيشها في وسط أسري نووي وما يمكن لهذا الوسط من أن يوفر لها من مزايا. إلا انها لا تزال تلقن ابنتها أن أهم ما يجب أن تحافظ عليه في حياتها هو عذريتها. لأنها مثلما ذكرناه أعلاه تعلم أن قدرة ابنتها على الحصول على مكانة في المجتمع أو امكانية بناء أسرة في المستقبل مبني على هذا الأساس الجنسي. وهذا ما يدفعنا للقول من جهة أخرى أن المرأة صارت تعيش حياة مبنية هي الأخرى على الازدواجية فمن جهة قد اكتسبت مجموعة من القيم الجديدة العصرية نتيجة تفتحها على العالم الخارجي، من دراسة وعمل... وهي قيم قد ترمز إلى الحرية، والتفتح، والمساواة، والديموقراطية،.... لكن من جهة أخرى لا تزال تشعر بل وتدرك أن مكانتها ومستقبلها بالأخص الأسري وعندما يتعلق الأمر ببناء أسرة(الزواج) لا يزال يمر عبر منابع وقيم تقليدية ترمز إلى الخضوع والطاعة ولا مساواة.... مع علمها الجيد أن نجاحها الفعلي في المجتمع وإلى حد الآن لا يكون إلا من خلال قدرتها على تأسيس أسرة وتحولها إلى زوجة وأم صالحة. بالتالي فإن عيشها في إطار هذا الجو الاجتماعي والثقافي والقيمي المزدو ج قد أثر بشكل كبير على مواقفها وسلوكاتها.

خلاصة الفصل:

إن تحديد مكانة المرأة في المجتمع قد يفهم من خلال طبيعة القيم السائدة في المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، ولعل دونية المرأة في المجتمع هي تعبير عن طبيعة القيم السائدة فيه، والتي لطالما تأثرت بالثقافة الذكورية، هذه الثقافة الذكورية استعملت مختلف مصادر القيم من أجل خدمة الذكر وبالتالي وضعت الأنثى في موقع أدنى، فالدين على الرغم من ارتباطه بالعدالة الاجتماعية وإنصافه المرأة إلا المجتمعات الذكورية استعملت هذا الأخير وأولته لأن يكون في خدمة الذكر وقد رأينا ذلك في قضية الشرف، كذلك العادات والتقاليد والأعراف والقوانين الاجتماعية ميزها الطابع الذكوري بحيث كانت في خدمته.

وعلى الرغم من وجود تغيير ملموس في وضعية المرأة ومكانتها في المجتمع مقارنة بالماضي نتيجة للتحولات التي مست المجتمع الجزائري من خلال خروجها للتعليم والعمل، إلا أنه لا يمكن إنكار تجذر النظام الذكوري وتجذر مجموعة من القيم التقليدية التي تلزم المرأة الامتثال إليها إلى حد الآن والخضوع لها. وهذه الوضعية المتناقضة يلخصها سمير عبده بقوله :"إن المرأة العربية، في تركيبها النفسي وفي سلوكها الاجتماعي الذي يصدر عن هذا التركيب، تبدو فريسة اتجاهين متناقضين. فهي من جهة، مدفوعة بنزعة فردية عمياء تجعلها تخرج عن المجتمع وتخافه. وهي من جهة أخرى، مدفوعة بنزعة جماعية

تجعلها عاجزة عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلي عليها. والواقع أن كلا من هاتين النزعتين المتناقضتين تعبر عن ببنيان واحد متماسك من العادات والتقاليد[1]

[1]سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف والتحرر، منشورات دار الأفاق الجديد، بيروت، 1980، ص18 -

خاتمة عامة

ما يمكن استخلاصه من دراستنا حول موضوع التغير الاجتماعي في الجزائر ومسألة القيم في الأسرة النووية-الغزوات نموذجا، أن التغير الاجتماعي بكل ما يحمله من دلالات كان له وقعه على الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد من روابط اجتماعية، سلوكات وممارسات، ذهنيات، تمثلات وقيم. فقد عملت عوامل التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية بشكل كبير على تغيير صورة المجتمع عامة والأسرة على وجه الخصوص.

لقد ساهم العامل الاقتصادي بعد استقلال الجزائر في انتقال المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي، إلى مجتمع ركز في بناءه الاقتصادي على التصنيع، الذي كان يعتبر العامل الأساسي في تحول المجتمعات من التقليدية إلى المتحضرة، فقد صاحب هذا التوجه الصناعي تأثيراته على الحياة الاجتماعية من خلال تغير نمط الإنتاج، ومنه تغير نمط الدخل الذي أنتج نمط حياة جديد مختلف عن سالفه، كذلك عملية التصنيع هذه صاحبتها مظاهر اجتماعية أخرى، كان أبرزها الهجرة من الريف إلى المدينة تعبيرا عن الحراك الكبير الذي مس المجتمع الجزائري بعد الاستقلال نتيجة تبني سياسة التصنيع، مع العلم أن مجمل السكان كانوا يعيشون في الريف أو في ضواحي المدن الكولونيالية.

وإن كان للتصنيع والهجرة دورين كبيرين في عملية التغير الاجتماعي، فإنه لا يجب إنكار عوامل أخرى ساهمت هي الأخرى في هذه العملية، من بينها العامل الثقافي الذي يعتبر من العوامل الأساسية في هذه العملية، فبعد الاستقلال كانت نسب الأمية جد مرتفعة

وكانت الحياة الثقافية قائمة على نمط حياة جد بسيط قائم في حد ذاته على المعتقدات الدينية والتقاليد المتوارثة والأعراف، لكن مع انتهاج الدولة لسياسة التعليم المجاني وتبني مبدأ التعليم للجميع واحتكاك أفراد المجتمع (جيل ما بعد الاستقلال) بالمؤسسات التربوية والتعليمية الجديدة من مدارس وجامعات، فإن فئة اجتماعية أكثر تعلما وأكثر تثقفا بدأت في البروز. وقد امتدت وظيفة المدرسة والتعليم من وظيفة تعليمية إلى وظيفة أكثر تأثيرا من خلال تغيير ذهنيات ومواقف وسلوكات الأفراد الذين احتكوا بمثل هذه المؤسسات غير التقليدية، في مجتمع كانت المؤسسة العائلية بمثابة المؤسسة الأساسية والوحيدة في عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية، بحيث صارت هذه الفئة الاجتماعية المتعلمة أكثر تفتحا وأكثر مرونة في السلوك مقارنة بالماضي ومقارنة بسلفهم، ما أدى إلى إعادة بناء في أدوار الأفراد ومكانتهم في المجتمع. كما لا يجب انكار أيضا التأثير الثقافي الناتج عن تفتح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي مع بداية الثمانينيات من القرن 20، هذا التفتح ساهمت فيه وسائل الإعلام وأيضا الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى ليس فقط الغربية ولكن حتى المجتمعات العربية الإسلامية الأخرى، بحيث أن هذا التفتح على العالم الخارجي سمح لأفراد المجتمع الجزائري باكتشاف نمط عيش الآخر وثقافات أخرى، وكان لذلك الاكتشاف تأثيره على رؤيتهم لحياتهم الاجتماعية والثقافية وإعادة قراءة لواقعهم المعاش.

إن الانتقال مما هو تقليدي إلى ما هو عصري لم يكن بالعملية البسيطة بل كان له ارتداداته على حياة الأفراد، فإذا انطلقنا من فكرة السهولة النسبية للأفراد في تقبل التغير ذو

الطابع المادي، على الأقل مثلما حدث في المجتمع الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال، نتيجة سياسة التصنيع المتبعة واستغلال التكنولوجيا الحديثة، والهجرة من الريف إلى المدينة والعيش في فضاء حضري، إلا أن التغيير على المستوى الذهني والسلوكي للأفراد لم يكن بالعملية البسيطة، بحيث أثبتت مختلف الدراسات التي تمت على المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة أن تأثير التغيير كان في المظاهر المادية للحياة أكثر منه في الحياة الثقافية والذهنية للأفراد، بحيث صعب على هؤلاء بعد الانتقال من الريف إلى المدينة ومن المزرعة إلى المصنع من تغيير سلوكاتهم وذهنياتهم، بحيث حاولوا أن يعكسوا العملية من خلال ملاءمة نمط حياتهم الجديد(الحضري) مع ذهنياتهم وسلوكاتهم ومواقفهم المكتسبة مع نمط العيش التقليدي المتوارث.

وهذا الطرح قد يقودنا للإشارة إلى ما أنتجته هذه الوضعية الثقافية والاجتماعية الجديدة المزدوجة من ثنائيات صارت تميز المجتمع الجزائري مثل الحداثة والتقليد، أو التراث والمعاصرة، القيم التقليدية وقيم عصرية. والتي ارتبطت بمختلف مظاهر الحياة وبمختلف المؤسسات الاجتماعية، بما فيها الأسرة التي هي موضوع دراستنا.

لقد كانت الأسرة الجزائرية باعتبارها بنية اجتماعية لا تتجزأ من بنية المجتمع عرضة لهذا التغير الاجتماعي. بل ويمكن اعتبار الأسرة أكثر البنى تأثرا بهذا التغيير، فقد أفرزت هذه التحولات بناء أسري جديد يمكن وصفه بالعصري والذي يتمثل في الأسرة النووية، وتحول البناء الأسري من نموذجه القبلي إلى نموذجه الممتد ثم النووي، لا يعني أن عملية

التغير هذه هي عملية تطورية، بحيث تنتقل من نموذج إلى نموذج آخر نهائي أي الأسرة النووية، بل استخلصنا من خلال دراستنا لتغير البناء الأسري بالجزائر وبمنطقة الغزوات نموذجا أن تغير البناء الأسري هو عملية تكيف مع ما يحيط به، بالأخص من الناحية الاقتصادية. بحيث أن تغير البناء الأسري حسب رأينا ليس بالتطوري الخطي، ولا بالدائري أي الانتقال من صورة ثم الرجوع إليها مرة أخرى، بل أن النموذج الأسري ينتقل من صورة إلى صورة أخرى وفق متطلبات التغيير، فقد ينتقل من صورته الممتدة نحو النووية عند توفر ظروف اقتصادية مناسبة تسمح للأبناء بالاستقلال عن أسرهم الممتدة، لكن بالإمكان ان تتحول هذه الأسرة النووية مرة أخرى نحو الممتدة في الأزمات الاقتصادية، اين تصبح الأسرة الممتدة كملجأ. لكن بإمكان هذه الأخيرة أن تتحول مرة أخرى نحو النووية بعد زوال الأزمة الاقتصادية، لكن ما قد يلفت الانتباه في هذا الطرح هو أن بقاء الأسرة الممتدة في صورتها الممتدة أو النووية، ليس متعلقا بالزمان ولا برغبة أعضائها بقدر ما هو متعلق بالظروف التي تحيط بالأسرة، فاستمرار الأزمة الاقتصادية قد يفرض استمرار الأسرة الممتدة، والعكس بالنسبة للأسرة النووية فإن استمرار الحياة الاقتصادية الحسنة يعبر عن ديمومتها. بالتالي فإن تغير النمط الأسري قد يكون في فترة وجيزة وقد يدوم لوقت طويل جدا. والاختلاف الحقيقي بين الأنماط الأسرية في تغيرها لا يكمن في شكلهاأو حجمها أو عدد الأفر اد المكونين لها بقدر ما يكمن في مسألة تغير بنية الروابط الأسرية التي تسودها والقيم التي تحتكم إليها. وهذه العناصر هي جوهر مواضيع دراسة الأسرة في تغيرها.

يمكن القول إن معالم التغير التي مست الأسرة الجزائرية بدأت مع فترة التصنيع الذي توسعت قاعدته في الجزائر مع بداية السبعينيات ثم حملات الهجرة من الريف إلى المدينة التي رافقت هذه العملية، فالهجرة إلى المدينة كانت تتم في الغالب في جماعات الصغيرة من أجل البحث عن العمل والسكن وهذا ما حفز انفصال الأبناء عن أسرهم الممتدة، كذلك التصنيع ونمط الإنتاج فيه حبذ الأسرة النووية التي هي أكثر ديناميكية. كذلك ما لا يجب إنكاره هو أن تحسن المستوى العلمي والثقافي لجيل ما بعد الاستقلال وتشبعهم بقيم جديدة غير من تمثلاتهم للحياة، وللحياة الأسرية، حيث تولدت لديهم رغبة في الاستقلال عن الأسرة الممتدة وبناء أسرة نووية خاصة بهم.

لقد أنتج هذا النمط الأسري الجديد(النووي) تعديلا ملموسا على بنية الروابط الأسرية، أهمها تراجع النظام الأبوي (ولو بشكل نسبي) المبني على مجموعة من القيم والأسس التي يمكن وصفها بالتقليدية، حيث سلطة الأب في إطار هذا النظام كانت تعبر عن سلطة مطلقة يفرضها النظام الأبوي السائد في المجتمع، والذي كان يفرض في حد ذاته على أفراد الأسرة الامتثال لهذه السلطة.

ومقابل تراجع النظام الأبوي القائم على الذكورية، ظهر تحسن في وضعية أفراد الأسرة(النووية) الآخرين من زوجة وأبناء، وذلك من خلال اتاحة الفرصة للزوجة وحتى الأبناء المشاركة بشكل أكبر ومختلف في الحياة الأسرية. حتى الأب بدوره في إطار التنظيم الأسري الجديدة صار أكثر تفتحا هو الآخر وأكثر تقبلا لأن يشارك أعضاء الأسرة سلطته،

وأن يبتعد عن فكرة الانفراد بالسلطة والقرارات التي تخص الأسرة. وتراجع النظام الأبوي في الأسرة النووية بهذا الشكل يبين أن النظام الأبوي الذي لطالما ساد في الأسرة الجزائرية لم يكن ذا ضغط على الزوجة والأبناء فقط، وإنما كان هذا الضغط موجه نحو الأب أيضا والدليل على ذلك عدم الامتثال المطلق للآباء في الأسر النووية لهذا النظام وميولهم لتصرفات وسلوكات أكثر ليونة مع أعضاء الأسرة.

طبعا تراجع النظام الأبوي في الأسرة النووية مقارنة بالأسرة الممتدة لا ينفي أبدا اختفاء هذا النظام لأن مختلف الدراسات وحتى الدراسة التي أجريناها حول الموضوع تثبت أن الرجل (الأب) لا يزال محتفظا بمكانته وبجزء كبير من سلطته، وحتى الذكور لا يزالوا ذوي أفضلية في الأسرة والمجتمع، لكن ليس بالشكل والحدة نفسها التي كانت قائمة في الماضي، ففكرة التغير التام في بنية الأسرة عند انتقالها من الممتد نحو النووي وكل ما تحمله من اختلافات غير مطروح حاليا، لذلك يمكن وصف هذا التغير بتغير استمرارية وليس قطيعة.

ولعل من بين العناصر التي يمكن أن نقيس من خلالها مدى تجذر أو تراجع النظام الأبوي في إطار الأسرة النووية حاليا، هو المرأة ومكانتها في البيت، فالمرأة هي في أحد مؤشرات التغير الاجتماعي وحتى القيمي، بحيث لا يمكن أبدا الحديث أو دراسة التغير الاجتماعي دون الرجوع إلى موضوع المرأة كونه يساعد بشكل كبير في فهم هذه العملية، فسلطة المرأة ومكانتها لا يمكن أن تتقدم إلا إذا تراجعت سلطة الرجل (أو على الأرجح

تنازل منه لجزء من سلطته)، والعكس من ذلك. وتحسن مكانتها داخل النسيج الأسري لا يكون إلا من خلال تقبل مكانتها الجديدة التي لم تعد مرتبطة بالبيت دائما.

فخروج البنت للتمدرس وتحسن مستواها التعليمي وحصولها على مناصب عمل خارج البيت، هي من بين العوامل التي ساهمت في التحسن النسبي لمكانتها ومن بين العوامل التي كان لها تأثير على بنية الروابط الأسرية، بحيث صار للمرأة مشاركة أكبر في الحياة الأسرية بعدما كان دورها مقتصرا فقط على واجباتها المنزلية القائمة على العناية بالبيت والتربية (ما يفسر أن تراجع النظام الأبوي كان نتيجة لعوامل خارجية أكثر منها داخلية)، بالطبع حتى وان لمسنا تراجعا في سلطة الأب والهيمنة الذكورية مقابل تزايد سلطة المرأة في البيت إلا أن هذا لا يعني اختفاء الهيمنة الذكورية (مثلما ذكرناه أعلاه) ، فحقيقة أن سلطة المرأة في البيت زادت، لكن هذه السلطة بقيت محدودة وفي اطار ما يتقبله النظام الذكوري وما يسمح به من تنازلات، حتى المكتسبات الاجتماعية والمادية التي تحصلت عليها من خلال موقعها الجديد في الأسرة النووية بقيت تحت رقابة الذكور، فرغم أن نسبة عمل المرأة في الجز ائر خارج البيت في تحسن مقارنة بالماضي بحيث بلغت 20 % (تبقى نسبة منخفضة بالنظر إلى نسب الاناث في المجتمع مقارنة نسبة الذكور) إلا أن القطاعات التي تمكنت المرأة من الولوج إليها بشكل كمي لا تزال التعليم والصحة وفي بعض الأحيان الإدارة، وهي اهم ما تمكنت المرأة من الولوج إليه بقوة في حياتها المهنية، وهي قطاعات يرى الذكور أنها الأنسب إليها من وجهة نظرهم هم وليس من وجهة نظرها هي.

إذن فكل هذه المكتسبات التي حصلت عليها المرأة في حياتها الاجتماعية والأسرية تتبقى محدودة أو مرهونة بمجموعة من الشروط التي يضعها النظام الذكوري، فالعمل لا يكون إلا بشروط على المرأة الالتزام بها وهي شروط مرتبطة بالقيم والعادات الاجتماعية والثقافية، كذلك فضاء تحركها خارج البيت يبقى مشروطا ومحدودا والخروج إلى العمل هو الآخر يبقى مرتبط بقطاعات جد محدودة، يراها الذكر الأنسب للمرأة. بالطبع من دون اخلالها بأهم ما تقوم به من وظائف في حياتها: التربية والعناية بالبيت.

لقد كان لهذه التغيرات التي ذكرناها تأثيرها على بنية الأسرة، وعند الحديث عن الأسرة فلا بد من الحديث عن مقوماتها وأسس علاقاتها وروابطها، ونخص بالذكر كل ما تحمله الأسرة من قيم، مهما كانت اجتماعية، دينية، ثقافية، تربوية، بحيث يعتقد أن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تعمل على إنتاج القيم، نشرها، الحفاظ عليها وإعادة إنتاجها. وبما أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية تعرضت هي الأخرى لعوامل التغيير فإن قيم هذه الأخيرة لم تكن بمنئ عن هذا التغيير.

لا يمكن الحديث عما هو تقليدي إلا بوجود ما هو عصري والعكس من ذلك، لذلك يقسم الباحثون بالأخص ممن تناولوا المجتمعات العربية الاسلامية قيم هذه المجتمعات إلى صنفين. كل صنف من هذه القيم يرمز إلى بناء اسري مختلف، بحيث توصف الأسرة الممتدة على أنها اسرة تقليدية حيث تقوم قيمها عادة على الحياء، الشرف، الطاعة، الولاء، القرابة الدموية، المصاهرة،... ومصادر هذه القيم يبقى الدين والعادات والتقاليد والأعراف.

أما الصنف الثاني من القيم والذي يرتبط في الغالب بالأسرة النووية فيعبر عنه بقيم الحداثة التي ترمز في الغالب إلى التحضر، كالديموقراطية، الحرية، الاستقلالية، التفتح، المبادرة، المساواة...

ما يميز القيم في الأسرة الجزائرية أن الانتقال من النمط الممتد إلى النمط النووي لم يؤثر بنفس الشكل على المنظومة القيمية للأسرة مثلما كان الحال في المجتمعات الغربية التي كان التحولالأسر ي فيها عند انتقاله من الممتد إلى النووي تحول قطيعة مع القيم التي كانت تحملها الأسرة التقليدية، وهذا على عكس الأسرة النووية في الجزائرية والتي كان الانتقال البناء الأسري من الممتد نحو النووي انتقال استمرارية للقيم، ولعل هذا ما خلق الإشكال القائم إلى حد الآن في الأسرة الجزائرية التي صارت تعيش نمطي حياة مزدوج يجمع نظامي قيم مختلفين الأول تقليدي أما الثاني فيعبر في مظهره عن الحداثة، سواء بالنسبة لنفس الجيل الذي تشبع بقم مزدوجة، أو بالنسبة لجيلين مختلفين يعيشان في نفس الوسط الأسري(الآباء والأبناء) حيث تشبع كل جيل بقيم مختلفة، ما شكل نوعا من الصراع بين هذين الجيلين والمعبر عنه في العديد من الحالات بصراع أجيال أو صراع قيم. لأن موضوع الصراع بين الجيلين يبقى قائم على اختلاف القيم المكتسبة بصفتها المحدد لمواقف وتمثلات وسلوكات الأفراد.

بالرجوع إلى دراستنا فقد استخلصنا أن القيم التقليدية لا تزال حاضرة وحتى مصادر هذه القيم لم تتغير، فالدين، الأعراف، التقاليد لا تزال المنابع الأساسية لقيم الأسرة لكن ليس

بنفس الحدة مثلما كان سائدا في الأسرة الممتدة، فالقيم الجديدة التي دخلت الحياة الأسر ية كالديموقراطية ومشاركة أفراد الأسرة الأب في اتخاذ القرارات، منح الأبناء نوع من الاستقلالية في حياتهم، المبادرة، النجاح،... قد أخذت مكانتها داخل النسيج الأسري الجديد، لذلك فإن ما يميز المنظومة القيمية في الأسرة الجزائري في الوقت الراهن هو انه من صعب القول أن هناك نمطين مختلفين من القيم كل واحد على حدى، كذلك من الصعب القول أن القيم في الأسرة الجزائرية قد تغيرت بشكل كلي مثلما حدث في المجتمعات الغربية أين يكون من السهل وضع تصنيف للقيم التقليدية مقابل قيم الحداثة، لذلك فبقدر ما خلقت ثنائية القيم التقليدية/الحضرية صراعا قيميا بين كل ما هو جديد وما هو قديم، فإنها خلقت في نفس الوقت نوعا من التعايش بين هذين الصنفين من القيم.

فالأفراد بدلا من وضعهم كل قيمة جديدة مقابل قيمة قديمة، أو اعتبار أن كل قيمة جديدة قد تلغي قيمة قديمة، فإنهم قاموا بوضع هذه القيم(الجديدة والقديمة) في تصنيف تراتبي ينطلق من القيمة الأكثر أهمية إلى القيمة أقل أهمية، بحيث تسمح ظروف حياة الأفراد من التنقل ما بين هذه القيم، فإما أن تصعد القيمة في السلم التراتبي أو تنزل وفق ما يتناسب مع تطلعات الأفراد، ووفق ما يتناسب مع نمط عيشهم، ، لأنه صعب على أفراد المجتمع(الجزائري) التخلي بسهولة عن قيم تقليدية يرونها مركزية مثل تلك المرتبطة بالدين، لذلك يحاولون تكييف مثل هذه القيم مع حياتهم الاجتماعية الجديدة أو العكس، ففي اعتقادهم

تبقى هذه القيم التقليدية أساس حياتهم الأسرية، والحفاظ على تماسك أسرهم واستمراريتها لا يكون إلا من خلال الحفاظ عليها.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

باللغة العربية:

1-أحمد عبد الحميد حسين رشوان: *الأسرة والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع الأسرة)*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2005.

2-أحمد محمد عبد الحميد رشوان، *علم الاجتماع التنظيم*، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

3-أحمد عبد الحميد رشوان: *التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

4-أحمد عبد الحميد حسين رشوان: *التربية والمجتمع، (دراسة في علم الاجتماع)*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

5-الخولي سناء، *التغير الاجتماعي والتحديث*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

6-الخولي سناء: *مدخل إلى علم الاجتماع*، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2002.

7-الدقس محمد: *التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق*، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1992.

8-السيد عبد الباسط السيد/ مريم أحمد مصطفى، *التغير ودراسة المستقبل*، دار المعرفة الجامعية،

9-السيد عبد العاطي وآخرون، *الأسرة والمجتمع*، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2002.

10-الشناوي محمد: *التنشئة الاجتماعية للطفل*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.

11-الدسوقي إبراهيم عبده: *التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (تحليل نظري)*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

12-العربي بلحاج: *الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.

13-المغربي محمد كامل، *السلوك التنظيمي (مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم)*، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1995.

14المرنيسي فاطمة، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، تر جمة فاطمة الزهراء أزورويل، المركز الثقافي العربي، ط.4، 2005.

15-أنتوني غدنز، *علم الاجتماع*، ترجمة فايز الصاغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

16-بركات حليم، *المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي*، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006.

17-بركات حليم، *المجتمع العربي في القرن العشرين*، مركز ا لدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

18-بورديو بيار، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة، سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
19-بيومي محمد أحمد، *علم اجتماع القيم*، دار المعرفة الجامعية، 2002.
20-حطب زهير، *تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة*، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976.
21-حميد خروف جصاص الربيع، *علم الاجتماع الثقافة*، منشورات جامعة منثوري، قسنطينة، 2003.
22-رفيقة سليم محمود، *المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل*، دار الأمين عمان، ط1، 1997.
23-شكري عليا وآخرون، *قراءات معاصرة في علم الاجتماع*، دار النشر، 1989.
24-عبده سمير، *المرأة العربية بين التخلف والتحرر*، منشورات دار الأفاق الجديد، بيروت، 1980
24-عدنان حب الله، مصطفى صفوان، اشكاليات المجتمع العربي، قراءة من منظور التحليل النفسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008.
25-هني أحمد: *اقتصاد الجزائر المستقلة*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط2، 1993
26-فرجاتي نادر وآخرون: *التنمية المستقلة في الوطن العربي* مركز الدراسات الوحدة العربية، بير وت، ط1، 197.
27-قبرة إسماعيل وآخرون: *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت، ط1، 2002.
28-ماكس فيبر، *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، دون سنة.
29-مانع على، *جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002.
30-محمد إحسان الحسن، أحمد عدنان سليمان، *مدخل إلى علم الاجتماع*، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2005.
31-محمد أحمد بيومي، ناصر عبد العليم عفاف، *علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية*، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، 2003.
32-محمود رفيقة سليم، *المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل*، دار الأمين عمان، ط1، 1997.
33-مصلح صالح، *الضبط الاجتماعي*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
34-ناجي عبد النور، *مدخل إلى علم السياسة*، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2007.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

1-Dictionnaire de la sociologie, Le Robert Seuil, 1999.

2– ADDI Lhaouari, *Les mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'Algérie contemporaine,* Ed.La Découverte et Cyros, Paris, 1999.

3-ANGERS Maurice، *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*, Ed. Casbah, Alger, 1997.

4-ARON Raymond, *Les étapes de la pensée sociologique*, Gallimard, Paris,1967

5- BAECHLER Jean، *Qu'est-ce que l'idéologie*, Gallimard, Paris,1976.

6-BOUDJNAH Yasmin، *Algérie: décomposition d'une industrie: la restructuration des entreprises*, Harmattan .

7-BALANDIER Georges, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Presses Universitaire de France, Paris,1963.

8-BENOIT.de Boysson, *Mariage et conjugalité, Essai sur la singularité matrimoniale*, L.G.D.J ,2012.

9-BOURDIEU Pierre, Sociologie de l'Algérie, Que sais-je ? Puf, 1958.

10-BOUTEFNOUCHET Mostapha, *La famille algérienne -évolution et caractéristiques récentes*, SNED, Alger, 2 Ed, 1982.

11-BOUTEFNOUCHET Mostefa, *Société et modernité, les principes du changement social*, Office des publications universitaires, Alger, 2004.

12-CAMANINI Giorgio, « Famille élargie », Cité in, *Lexique des termes ambigus et controversés sur la famille, la vie et les questions éthique*, Edition Pierre Téqui,2005.

13-CHAZEL François، «Mouvement sociaux»، in Raymond Boudon (dir), *Traité de sociologie*, Puf, 1992.

14-CHAMPELIERE Isabelle, ORDIONI Natacha, *Le changement social contemporain*, Ellipes, Paris, 1966.

15-CROZIER Michel, ERHARD Freiberg, *L'Acteur et le système, les contraintes de l'action collective*, Seuil, 1981.
16-FRANZ Fanon, *Sociologie d'une révolution*, Petite collection Maspero, Paris, 1959.
17-IREN Théry, *Le démariage*, Edition Odile Jacob, Prism, 2001.
18-GUERID Djamel, L'exception algérienne : La modernisation à l'épreuve de la société, Edition Casbah, Alger, 2007.
19-KHODJA Souad, *A comme algériennes*, ENAL, Alger, 1991.
20- LLABADOR Francis, *Nemours (Djemaa-Ghazaouet) monographie illustrée*, Alger 1948.
21-MEYNOND jean, *Les groupes de pression*, "que sais-je", Presses Universitaire de France, Paris, 1960.
22-MENDRAS Henri, FORSE Michel, *Le changement social, tendances et paradigmes*, Armand Colin, Paris, 1983.
23-MURIEL Letrait et Sarra Mougel, « J'en fais plus à la maison .Pouquoi ? » in, Christophe Giraud, François de Singly, Olivier Martin (dir), Nouveau manuel de sociologie, Armand Colin, 2013.
24-ROCHER Guy, *Introduction à la sociologie générale, changement social,* Edition HMH, Paris, 1968.
25-ROCHER Guy, *introduction à la sociologie générale- Introduction à la sociologie générale, l 'action sociale*, Edition HMH, Paris, 1968, Edition HMH, Paris, 1968.
26-RUDALF Rezsomazy, *Sociologie des valeurs*, Armand colin, 2006.
27-SAINSAULIEU Renaud, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise*, Dalliz, Paris, 1987
28-SEGALEN Martine, *Sociologie de la famille*, Armand Colin1996.
29-TODD Emmanuel, *L'invention de l'Europe*, le Seuil, 1990.

30-TODD Emmanuel, *Structure familiales et systèmes idéologiques*, Le Seuil, 1983.
31-TODD Emmanuel, *La troisième Planète : Structures familiales et systèmes idéologiques*, Le Seuil 1983.
32-TREMOULINAS Alexis, *Sociologie des changements sociaux*, La Découverte, Paris, 2006.
33- TOURAINE Alain, *La société post-industrielle, Naissance d'une société*, Denoel, Paris, 1976
34-TOURAINE Alain, *Production de la société*, Edition le seuil, Paris, 1976.
35- TOURAINE Alain, *Sociologie de l'action*, Éditions du Seuil, Paris, 1966.

الرسائل - المجلات والدوريات:

باللغة العربية:

1-الرياشي سليمان وآخرون:"*الأزمة الجزائرية (الخلفيات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والثقافية)*"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1992.
2-الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس/ديسمبر، 2016.
3-السعيد عواشرية،*الأسرة الجزائرية إلى أين*"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة قسنطينة،2003
4-العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية...إلى الشراكة"، عالم الفكر، المجلد:36، العدد 3، يناير -مارس،2008.
5-بوطوب فيصل، هوية البحارة الصيادين بالجزائر، حالة البحارة بمطقة الغزوات، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2006.
6-شرابي هشام: "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.
7-رسالة الأسرة: "ملف العدد المرآة الجزائرية على عتبة الألفية الجديدة للوزارة المنتدبة لرئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة"، العدد01، 2004.
8-زيدان نعيمة: "سيرورة المدرسة الجزائرية"، مجلة المواقف للدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، منشورات المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، العدد1، 2007.

9-عادل فوزي وآخرون: «الأسرة الأمس واليوم"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجي الاجتماعية والثقافية، وهران، عدد 4، 1998.
10-غريد جمال: " العامل الشائع. عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، انسانيات، العدد 1، 1997.
11-سلاطنية بلقاسم: "سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة منتوري قسنطينة، عدد 10، 1998.
12-عزي محمد فريد: "الأحيال والقيم، مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2008.
13-محمدي سيدي محمد: "الدينامية الأسرية في الجزائر، مسالة الأسرة النووية (دراسة ميدانية بمنطقة شتوان-تلمسان)"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران 2006.
14-مولاي الحاج مراد:" العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة"، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005
15- مولاي الحاج مراد: " منطقة طرارة من منظور الدراسات الكولونيالية " مجلة انسانيات-العدد 39-40، 2008.
16- مولاي الحاج مراد: " الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر" مجلة انسانيات-العدد 7، 1999.
17- مولاي الحاج مراد: " الغزوات: مدينة في ظل التحولات السوسيو-ثقافية" مجلة انسانيات-العدد 5، 1998.
18-وطفة علي: " الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 29، ديسمبر 2003.

باللغات الأجنبية:

1-ANDREE Michel : «Fonctions et structure de la famille », Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol29, Juillet-Décembre 1960.
2-BOURQIA Rahma : «Valeurs et changement social au Maroc».
3-BOYSSON B : «Mariage et conjugalité », LGDJ, n404, 2012.
4-DAMON Julien : «La valeur " famille " en tendances, Un modèle en évolution », in, Information sociales, Caisse nationale d'allocations familiales, N.136, 2006.

5-Charton Laurence : "Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps, La Diversification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe", Thèse De Doctorat, Université Mark- Block, Strasbourg, 2003.
6-DESTANNE de Bernis : «Industrie Industrialisâtes et contenu d'une politique d'intégration régionale», in Économie appliquée, Tome 19, n3-4, 1966.
7-El Kenz Ali : « Monographie d'une expérience industrielle en Algérie : le complexe d'Elhadjar (Annaba) », Thèse de Doctorat d'Etat, Paris, Université Paris VIII, 1983
8-GUERID Djamel : « Industrialisation, classe ouvrière et sociologie : l'exemple algérien », Thèse de Doctorat d'Etat en Sociologie, Paris, Université Paris 7, 1994.
9-Giorgio Camanini : « Famille éélargie »‹ Cité in, *Lexique des termes ambigus et controversés sur la famille*, la vie et les questions éthique, Edition Pierre Téqui, 2005.
10-PAN Wei : « Les valeurs fondatrices des sociétés contemporaines », Diogène, 1, 2008, N 221.
11- Rahm a Bourqia : « Valeurs et changement social au Maroc », Quaderns de la Méditerrania, 2010.
12-Roger Sue : « Essor des associations et nouvelles solidarité », in, Ou vont les valeurs ? UNESCO, 2004.
13-VILFREDO Pareto : « *Traité de sociologie générale*, *particulièrement* », Paris, 1919.‹ Payot‹volume2
14-ING Direct : « Observatoire les Français et l'argent », conférence de presse, juillet 2012.
15-Zemmour Zine-Eddine : «Jeune fille, famille et virginité, Approche Confluences Méditerranée-N41, anthropologique de la tradition », in printemps 2002.

الملاحق

التغير الاجتماعي ومسألة القيم في الأسرة الجزائرية -الأسرة النووية بالغزوات نموذجا

دليل المقابلة-نصف موجهة-

رقم المقابلة:

التاريخ:

معطيات عن المبحوث:

1 السن:

2-مكان الاقامة

3- مدة الاقامة الحالية:

4- المستوى الدراسي:

5- المهنة:

6- عدد الأبناء:

7-المستوى الدراسي للزوجة:

8-الحالة المهنية للزوجة:

9-الأصل الجغرافي للاب:

10- مهنة الأب:

11- المستوى التعليمي للأب:

12-المستوى التعليمي للأم:

13-الحالة المهنية للأم:

- في الأسرة الأصلية:

I- في الروابط الأسرية داخل الأسرة الأصلية :

1-كيف كانت علاقة الأب مع بقية أفراد العائلة؟ الزوجة والأبناء؟

2-عندما كان الأب يتخذ قرارات البيت، هل كان يتشاور مع أفراده؟

3- في حلة نعم: من كان أكثر من يتشاور معهم، ولماذا؟

4- في حالة لا: في رأيك لماذا لم يكن الأب يتشاور مع بقية أفراد الأسرة؟

5- ماذا تعني لك طاعة الوالد في البيت؟ وما رأيك في عدم قبول أوامره في البيت؟

II- في الجانب الاقتصادي للأسرة الأصلية:

1- قبل زواجك هل كنت تمارس عملا؟

2-هل كنت تساعد في ميزانية البيت؟ في رأيك ما الفائدة من هذه المشاركة؟

3- كيف كان يتم التصرف في ميزانية الأسرة؟

4- الإناث هل كن يمارسن عملا خارج البيت؟ وما كان موقف الوالد من هذه القضية؟

III-في التربية داخل الأسرة الأصلية:

1- كيف ترى طريقة تربية الآباء قديما؟

2- هل كان بقية أفراد العائلة من أعمام وعمات يساهمون في عملية التربية؟ وما رأيك في هذه العملية؟

3- ما هي الطريقة الأنسب في رأيك في عملية تربية الأبناء؟

4- ما رأيك في الحياة ضمن الأسرة الأصلية قديما؟

5- الاناث هل كن يدرسن؟

6- وما موقف الأب من دراسة الاناث في بيتكم الأصلي؟

بعد الزواج:

1- سن الزواج؟

2- الزوجة. هل هي من الأقارب؟

3- ما رأيك في الزواج من الأقارب؟

4- ما رأيك من الزواج من خارج الأقارب؟

5- هل الزواج كان باقتراح منك أم من طرف الوالدين؟

6- في حال اختيار شخصي للزوجة: ما هي معايير اختيارك للزوجة؟ ولماذا؟

7- في حال اختيار الزوجة من طرف الآباء؟ لماذا وما هي المعايير؟

8- ما رأيك في عملية اختيار الوالدين لزوجة الابن؟

9- ما رأيك في الاختيار الشخصي للزوجة من دون مشاورة الآباء؟

10- هل كان يسمح للإناث في بيتكم اختيار أزواجهن؟ في حال نعم أو لا: لماذا؟

11- ما رأيك في عملية التزويج المبكر للإناث قديما؟

بناء الأسرة النووية:

1- بعد زواجك، هل بقيت مدة زمنية مع الوالدين في نفس البيت أم انفصلت عنهما مباشرة بعد الزواج؟ ولماذا؟

2- لماذا فضلت الاستقلال عن بيت الوالدين بعد زواجك؟

3- حسب رأيك ما هي الحياة الأفضل؟ بعيدا عن الوالدين أم البقاء في نفس البيت معهم؟ ولماذا؟

4- البيت الذي تعيش فيه حاليا. هل قمت ببنائه (في حال منزل) أم قمت بشرائه أم كرائه (في حال شقة مثلا)

5- هل تقوم بزيارة الوالدين حاليا؟

6- في حال نعم: كم مرة في الأسبوع.

7- ماذا يمثل لديك الوالدين؟

8- ما تعني لك زيارة الوالدين؟

9- ما رأيك في الذين لا يزورون آبائهم؟

10- في حال بلوغ الوالدين سن متقدم من يجب عليه الاعتناء بهم؟

11- ما رأيك في الذين يرسلون آبائهم إلى ديار العجزة؟

بالنسبة للأقارب:

1- ماذا تعني لديك العلاقات مع أقاربك؟

2- هل تتبادلون الزيارة؟ في حال نعم كم مرة في الأسبوع؟

3- ما الفائدة من هذه الزيارات؟

4- ما رأيك في العيش في حيز جغرافي قريب من الأهل والأقارب؟

في عملية الحراك:

1- هل تفضل العيش في المدينة أم في الريف؟ ولماذا؟

2- في حال هاجرت نحو المدينة؟ ما هي الأسباب؟

3- إذا جاءتك فرصة للهجرة خارج منطقة الغزوات سواء بالجزائر أو خارجها؟ هل ستترحل؟

في حال نعم أو لا: لماذا؟

في علاقة المبحوث مع أسرته؟

1- كيف هي علاقتك مع أفراد اسرتك؟

2- هل تتبع نفس طريقة الوالد في التعامل مع أفراد أسرتك؟ ولماذ؟

3- عندما تتخذ قراراتك في البيت مع من تتشاور؟

4- هل ترى أن مشاركة الزوجة والبناء لك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيت شيء إيجابي؟ لماذا؟

5- ما رأيك في الذين يتركون الحرية للزوجة في قضاء حاجيات البيت لوحدها؟

I- في تربية الأبناء:

1- كيف هي طريقة تربيتك للأبناء؟ وعلى أي أسس تقوم تربيتك لأبنائك؟

2- ما هي أحسن طريقة لتربيتهم؟ ولماذا؟

3- ما هي الأشاء التي ترى أنه من الواجب تعليمها للأبناء؟ ولماذا؟

4- هل يتدخل الوالدين في طريقة تربيتك ومعاملتك لأفراد أسرتك؟ في حال نعم كيف؟

5- هل ترى أن تدخل الآباء في تربية الأبناء شيء إيجابي أم سلبي؟ وما تأثيره على حياتهم؟

6- هل تتدخل في الحياة الشخصية لأبنائك (الذكور والاناث)

7- هل تسمح لهم بالتصرف بحرية؟ لماذا؟

8- ما رأيك في الذين يتركون الحرية لأبنائهم في التصرف داخل البيت وخارجه؟

9- عندما يكبر الأبناء هل ستترك لهم الحرية في اختيار الزوجة أو الزوج؟

في حال نعم أو لا: لماذا؟

10- وهل تضع شروطا معينة في اختيار الأبناء لأزواجهم أو زوجاتهم؟ وما هي هذه الشروط؟

11- ما رأيك في المعرفة المسبقة للزوجين قبل زاجهما؟

12- ما رأيك في الزواج المزدوج(بالمغتربة) وما الهدف منه؟

13- كيف ترى جيل اليوم مقارنة بجيلكم؟

14- ما الذي تغير في الجيل الأبناء مقارنة بجيلكم؟

15- إلى من تحس أن القرب؟ جيل الآباء أم جيل الأبناء؟ ولماذا؟

II- في قضية المرأة :

1- ما رأيك في تعليم الأنثى؟ وحصولها على شهادات جامعية؟

2- ما رأيك في عمل المرأة خارج البيت؟

3- في رأيك ما هي دوافع خروج المرأة للعمل خارج البيت؟

4- ما هي المهن التي تراها الأنسب للمرأة خارج البيت؟ ولماذا؟

5- إذا سمحت للزوجة أو البنت بالعمل خارج البيت. هل تضع شروطا معينة؟ ما هي هذه الشروط؟

6- هل تعتقد أنه بإمكان المرأة التوفيق بين عملها المنزلي وعملها خارج البيت؟

7- ما هي الزوجة الأنسب في رأيك؟ التي تبقى في البيت أم التي تمارس عملا خارجه؟ ولماذا؟

في الثقافة:

1- ماذا يعني لك الدين؟

2- ماذا تعني لك العادات والتقاليد؟

3- هل يجب الحفاظ عليها أم تجازوها؟ ولماذا؟

4- أين تقضي أوقات فراغك؟

5- ما هي الأماكن التي تحس فيها براحتك؟ ولماذا؟

6- من هو قدوتك في الحياة؟ ولماذا؟

بيانات خاصة بأفراد عينة البحث(المقابلة)

1	السن	المستوى الدراسي	الحالة العائلية	عدد الأطفال	التخصص المهني	الأصل الجغرافي	السكن الحالي	مهنة الأب
2	47	3 أساسي	متزوج	3	بحار	حي سيدي عمرو	حي سيدي عمرو	بحار
3	55	ابتدائي	متزوج	5	أجير مصنع الزنك	حي سيدي عمرو	حي سيدي عمرو	بحار
4	44	ليسانس	متزوج	1	أجير مصنع الزنك	السواحلية	مدينة الغزوات	فلاح
5	54	CEP	متزوج	4	أجير مصنع الزنك	بلدية يغمراسن	مدينة الغزوات	فلاح-عامل بميناء الغزوات
6	42	ليسانس	أعزب	-	موظف بلدية الغزوات	السواحلية	حي الشفق	فلاح
7	38	9أساسي	متزوج	-	بحار	حي سيدي عمرو	حي سيدي عمرو	فلاح
8	57	CEP	متزوج	5	أجير ميناء الغزوات	بلدية يغمراسن	سيدي عمرو	عامل بماء الغزوات
9	41	3ثانوي	أعزب	1	أجير مصنع الخزف الصحي	جامع الصخرة	مدينة الغزوات	فلاح-عامل بصنع الخزف الصحي
10	44	DEA	متزوج	2	ممرض	ندرومة(جبالة)	حي صالح (مدينة الغزوات)	تاجر
11	46	مهندس دولة	متزوج	2	مهندس مصنع الزنك	السواحلية	حي الرملة	فلاح-عامل بمصنع الزنك
12	52	CEP	متزوج	4	أجير بميناء الغزوات	حي أولاد زيري	حي أولاد زيري	بحار

ملاحظة: كل من حي: سدي عمرو-أولاد زيري-الرملة-حي صالح-حي الشفق-أحياء مجاورة للمدينة وهي تعتبر كامتداد لمدينة الغزوات.

التغير الاجتماعي و مسألة القيم في الأسرة الجزائرية المعاصرة

الأسرة النووية بمدينة الغزوات نموذجا

1-معلومات عن المبحوث:/بيانات عن المبحوث، الأسرة الأصل الاجتماعي و الثقافي:

1-*السن:*

2*مكان الإقامة:* المدينة □ حي□ قرية□

3- *مدة الإقامة الحالية:* 10 سنوات □ 20 سنة □ أكثر من 20 سنة □

4- *المستوى الدراسي:* أمي □ ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

5- *نوع السكن:* شقة □ سكن ريفي □ فلة □

6- *المهنة :* أجير □ موظف □ إطار □ عاطل عن العمل □

7- *عدد الأبناء :*

8- *مكان إقامة الزوجة السابق:* مدينة□ قرية□ حي□

9-*المستوى الدراسي للزوجة:* أمي □ ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

10-الحالة المهنية للزوجة: تعمل□ عاطلة عن العمل □ ماكثة في البيت□

11-مهنة والد الزوجة:

12- عدد الإخوة. إناث □ ذكور □

13-الأصل الجغرافي للأب: مدينة □ ريف □

14-نوع سكن الأب: شقة□ بيت مستقل□ سكن ريفي □ فلة□

15- مهنة الأب: أجير□ موظف □ إطار □

16- المستوى التعليمي للأب: أمي □ يعرف الكتابة و القراءة□ متوسط □ ثانوي□ جامعي □

17-المستوى التعليمي للأم: أمي □ تعرف الكتابة و القراءة□ متوسط □ ثانوي□ جامعي □

18-الحالة المهنية للأم:؟ تعمل□ عاطلة عن العمل □ ماكثة في البيت□ متقاعدة□

العلاقات العائلية:

19-في علاقتك مع والديك هل ترى انه؟: واجب طاعة أوامرهما مهما كانت الظروف□ يمكن مناقشة أوامرهما □

20-من كان يتخذ القرارات في بيت والديك؟ الأب□ الأم □

21-عند اتخاذ الأب لقرارات خاصة بالبيت هل كان يتشاور مع؟: الأم□ الأبناء □ لايشاور أحدا□

22-هل كنت تساهم في ميزانية العائلة قبل زواجك؟: نعم□ لا□

23-في حالة ضائقة مالية هل ترجع إلى؟: أفراد العائلة□ الأصدقاء□

24- قبل زواجك وفي حال اتخاذك لقرار ما هل كنت تستشير؟: الأب □ الأم□ الاخوة□ الأصدقاء□ لا أستشير أحدا□

25-بعد زواجك و في حال اتخاذك لقرار هل تستشير: الأب□ الأم□ الإخوة □ الزوجة □ الأبناء □ الأصدقاء□ لا أستشير أحدا□

26-هل تتحدث مع والديك عن مشاكلك الزوجيةَ؟ نعم□ لا□ أحيانا□

27-من المسؤول الأول عن تربية الأبناء في البت؟ الأب□ الأم □ معا□

28- من الأفضل في رأيك؟ بيت فيه بنات فقط □ بيت فيه ذكور□ كلاهما□

29- كيف كان أسلوب الأولياء في التربية؟ قاسي□ معتدل □ لين□

30-ما هو الأسلوب الأنسب لتربية الأبناء؟: قاسي □ معتدل □ لين□

لماذا؟

31-هل ترى أن الأسلوب الذي كان يستعمل من طرف الآباء قديما؟: جيد□ سيئ □ وسط□

33-ما هي العناصر التي تساعد على التربية الأحسن للأبناء؟ : الصرامة □ الحوار□ الليونة □

-على ماذا تعتمد في تربية أبنائك؟ التقاليد□ الدين□ طريقة خاصة بك□ أخرى ....

34-هل ترى أن المستوى الثقافي يساعد على التربية الحسنة للأبناء؟ نعم□ لا □

لماذا؟....

35-*هل يتدخل والديك في تربية أبنائك؟* نعم□ لا□ أحيانا □

36- *في حالة نعم هل ترى أن تدخل والديك في تربية أبنائك؟* نافع□ غير نافع□

37- *ما هي العناصر التي ترى أنه من الموجب تعليمها للأبناء:* السلوك الحسن □ الاستقلال□ الجد في العمل□ الإحساس بالمسؤولية□ التسامح□ النجاح في الحياة□ الطاعة □

38-عندما كنت طفلا من كان يقوم بمعاقبة الأبناء في حال أخطؤوا؟ الأب□ الأم□

39-كيف كان العقاب؟ شفهي□ الضرب □ منع الطفل من اللعب□ منع الطفل من الخروج من البيت□ عدم منحه مصروف□

40-في أسرتك حاليا من يقوم بمعاقبة الأبناء في حال أخطؤوا؟: أنا(الأب) □ الزوجة(الأم) □

41--كيف هو العقاب؟. شفهي□ الضرب □ منع الطفل من اللعب□ منع الطفل من الخروج من البيت□ عدم منحه مصروف□

42-في رأيك ما هو عدد الأطفال الأنسب في الأسرة؟

43-*هل تقوم بزيارة الوالدين؟* يوما في الأسبوع□ أكثر من يوم في الأسبوع □ يوم في الشهر□ أكثر من يوم في الشهر□ يوما في السنة□ أكثر من يوم في السنة□ لا أزورهم تماما□

44- هل تقوم بزيارة الأقارب؟ يوما في الأسبوع□ أكثر من يوم في الأسبوع □ يوم في الشهر□ أكثر من يوم في الشهر□ يوما في السنة□ أكثر من يوم في السنة□ لا أزورهم تماما□

45-ما رأيك في الذين يرسلون آباءهم إلى ديار العجزة؟ مقبول □ غير مقبول□ حسب الظروف□

46- في رأيك من يجب عليه أن يعتني بالوالدين بعد كبرهما في السن؟ الابن□ البنت □

هل ترى أن الأسرة حاليا تقوم بدورها التربوي نعم □ لا □

كيف ترى طريقة تربية الأسرة الجزائرية للأبناء؟ جيدة□ سيئة□

-الحياة الزوجية:

47- كيف قمت باختيار الزوجة؟: اختيار شخصي □ اختيار من طرف الأولياء □

في حال كان الاختيار شخصي هل كان هناك اعتراض من طرف الأولياء؟: نعم □ لا □ نوعا ما □

48- هل كان لديك معرفة مسبقة بالزوجة؟: نعم□ لا□

49-هل الزوجة من الأقارب؟: نعم□ لا□

50-ما رأيك في قضية المعرفة المسبقة للزوجين فيما بينهما؟: مقبولة □ غير مقبولة □

لماذا؟...

51- ما هو الزواج الأنجح حسب رأيك ؟ الذي يكون عن طريق الاختيار الشخصي□ الذي يكون عن طريق اختيار الأولياء□.

52-في رأيك ما هي معايير نجاح الحياة الزوجية؟: الدخل□ توفر بيت مستقل □ التدين□ الاحترام المتبادل□ تقارب الأذواق والاهتمامات□ الوفاء□ التفاهم والتسامح□ المستوى التعليمي المتقارب□ الحب□ احترام العادات و التقاليد□ الحوار□ الصرامة□

53-ما هي الصفة المرغوبة في الزوجة؟ الجمال□ المال □ الدين □ العلم □ النسب □ العاملة□ الماكثة في البيت

54- ما رأيك في الزواج المزدوج (المغتربة)؟

55- هل الزواج بالمغتربة هو من أجل: بناء أسرة □ الحصول على وثائق الهجرة□ أخرى...

56- هل توافق على الزواج بالأقارب؟ نعم □ لا □

57هل تساعد زوجتك في الأعمال المنزلية؟ نعم□ لا□ أحيانا □

لماذا؟

57-بعد أن يكبر أبناؤك ويبلغوا سن الزواج هل ستسمح لهم باختيار الزوج أو الزوجة بمفردهم؟ نعم سأسمح □ لا لن أسمح□

58- هل تفضل سكن مستقل عن الوالدين أم تفضل العيش معهم في نفس البيت؟ نعم□ لا□

59- هل ترى أن السكن المستقل عند الزواج؟ ضروري□ غير ضروري□

60-إذا اخترت أن تعيش مع أسرتك خارج نطاق العائلة الكبيرة فهذا من اجل؟ التربية الأحسن للأبناء□ الاستقلال المادي□ حرية أفضل □ تفادي المشاكل □.

-61ماذا تعني لك الأسرة؟

62-أعطي ترتيبا للعناصر التالية من 01 لى 05 حسب أهميتها عندك؟ المدرسة □ الأسرة □ المسجد □ الحي□ الجزائر□

63-حسب رأيك ما هي الأسرة المثالية؟: الأسرة التقليدية(الكبيرة)□ الأسرة المعاصرة (النووية الصغيرة)□

64-والدك عندما كان يغيب عن البيت لمن كان يترك المسؤولية؟: الابن الأكبر□ الزوجة□ آخر□ من....

65-في حال غيابك عن البيت لمن تترك المسؤولية؟ الابن الأكبر□ الزوجة□ آخر□ من....

66- من يقوم بقضاء حاجيات البيت؟ أنا□ الزوجة□ الأبناء□

-هل لديك اطلاع على قانون الأسرة الجزائري؟ نعم□ لا□

في حالة الإجابة بنعم؟: مارأيك في قانون الأسرة؟ يخدم الأسرة□ لا يخدم أسرة□

قضية المرأة والمجتمع:

67-ما رأيك في عمل المرأة خارج البيت؟ حق□ للضرورة□ غير مقبول□ مقبول□

68-هل تسمح لزوجتك أو بناتك بالعمل خارج البيت إذا أتيحت لهن الفرصة؟ نعم□ لا□

69- في حالة إذا كنت تسمح للزوجة أو البنات بالعمل خارج البيت هل تضع شروط مقابل أن تسمح لهن بالعمل؟ نعم□ لا □

في حالة نعم ما هي هذه الشروط؟...

70-حسب رأيك ما هي المهن التي تناسب المرأة؟ التعليم□ الصحة□ العمل اليدوي□ الإدارة□ القطاع الخاص□ أخرى....

71-في اعتقادك هل يمكن للمرأة العاملة أن توفق بين عملها خارج البيت و مسؤولياتها المنزلية؟ نعم□ لا□ نوعا ما□

في رأيك ما هو سبب خروج المرأة للعمل خارج البيت؟: حق لها مثل الرجل □ ضرورة اقتصادية□ حاجة المجتمع لها□ أسباب أخرى..

72-كيف يبدو لك لباس المرأة حاليا؟ محتشم□ غير محتشم□ عادي□ يتماشى مع العصر□

- ما هي المهام الموكلة للمرأة داخل البيت؟:

هل ترى أن الزواج بمرأة عاملة ينجح الحياة الزوجية ويجعلها أفضل؟ نعم□ لا□

في حال الإجابة بنعم أو لا لماذا؟

الحياة الاجتماعية:

73-كيف تصف العلاقات الاجتماعية السائدة حاليا؟ تقليدية□ عصرية□ مبنية على المنفعة الخاصة□ تضامنية□

74- ما هي الأسس التي تبني عليها علاقتك مع الغير؟ الاحترام□ المنفعة□ الصداقة □ الحب □

75-ما رأيك في جيل اليوم مقارنة بجيل الأمس؟ نفسه□ مختلف□ أحسن□ أسوء□

76-ما رأيك في جيل اليوم؟ متفتح□ منغلق□ جدي□ متهاون □ متخلق□ غير متخلق□ متدين□ غير متدين□

77- إلى من من الجيلين تحس أنك الأقرب؟ جيل الآباء□ جيلك □ جيل الأبناء□

78-ما رأيك في العادات و التقاليد؟ يجب الحفاظ عليها□ التخلي عنتها□ الجمع بين ما هو قيديم وما هو جديد □.

79- هل تفضل أن تكون في حياتك؟ عصري□ تقليدي□ عصري و تقليدي معا□

80-من من الأشخاص يمثل نموذج حياتك؟ الأب□ الأخ الأكبر□ أستاذك □ آخر من هو؟...

81- مع من تقضي أوقات فراغك؟ الأسرة□ الآباء□ أصدقاء□ وحدك□

82-أين تقضي أوقات فراغك؟ في البيت□ المقهى□ ممارسة الرياضة□ أخرى ما هي.....

83- ما هي البرامج التلفزيونية التي تفضل مشاهدتها؟ برامج رياضية□ برامج دينية□ برامج ساسية□ برامج ثقافية□

84-على ماذا يجب التركيز في الحياة؟ أعط ترتبا للعناصر التالية من 1 إلى 5 ؟: الأسرة □ المجتمع□ الأصدقاء□ الأقارب□ الكل□

85- هل تعتبر نفسك حاليا؟ سعيد□ غير سعيد□ نوعا ما□ لا ادري□

« Titre : Changement social et valeurs dans la famille algérienne »

Résumé :

Le sujet de la thèse aborde la question de changement social, et son impact sur le système de valeurs de la famille algérienne. Nous nous sommes concentrés dans cette étude sur la famille nucléaire, considérée comme résultat du processus de changement social, de sorte que les changements économiques, urbains et culturels, qui ont touchés la société Algérienne après l'indépendance, ont contribués au changement de la structure familiale en passant du modèle élargie. Vers le modèle de la famille nucléaire. Ce changement de la structure familiale avait un impact considérable sur le système de valeurs familiales. Et malgré ces changements, on a trouvé que le changement au niveau des valeurs reste relatif, puisque les valeurs traditionnelles sont toujours ancrées dans la vie familiale malgré l'émergence et l'adoption de nouvelles valeurs modernes, ce qui a créés certains paradoxes, qui ne conduit pas forcement à un conflit de valeur, puisque les personnes essayent de trouver une combinaison entre ces valeurs modernes inévitable et les valeurs traditionnelles considérées comme essentielles à la vie familiale.

Mots clés *changement sociale, famille, valeurs, lien sociale.*

« Title : Social change and values in the Algerian family »

Abstract :

The subject of the thesis is social change and its impact on the values of the Algerian family. In our study, we focused on the nuclear family as a product of the process of social change, so that the factors of economic, cultural, In the change of family structure by moving from its extended model that prevailed before independence and the first periods that followed this period. Towards the nuclear family model, which became widespread after independence, especially after Algeria adopted an economic policy that stimulated individuals to be independent from extended families and build nuclear families.. This change in the level of family construction has had an impact on the structure of family ties and hence the family-related values. Although we have seen significant changes in the structure of family bonds, and family values through the emergence of new values versus the decline of traditional values, So that traditional values are still rooted in family life despite the emergence and adoption of new values of modern social change, which created several paradoxes, which did not always lead to conflict, but family members try to find a way to combine these values, and despite the emergence As a complicated process, it is still prevalent Family life.

Key words *: Social change, Family, values, social link*

" العنوان : التغير الاجتماعي ومسألة القيم في الأسرة الجزائرية"

الملخص:

يتناول موضوع الرسالة مسألة التغير الاجتماعي وتأثيره على نسق القيم في الأسرة الجزائرية، وقد ركزنا في دراستنا على الأسرة النووية بمنطقة الغزوات بصفتها نتاج لعملية التغير الاجتماعي، بحيث أن عوامل التغيير الاقتصادية منها، الثقافية، الحضارية، التي مست المجتمع الجزائري بعد الاستقلال قد ساهمت بشكل كبير في تغير البناء الأسري بانتقاله من نموذجه الممتد الذي كان سائدا قبل الاستقلال والفترات الأولى التي تلت هذه الحقبة. نحو النموذج الأسري النووي الذي انتشر بشكل كبير بعد الاستقلال وبالأخص بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصادية حفزت الأفراد على الاستقلال عن الأسر الممتدة وبناء أسر نووية. هذا التغير على مستوى البناء الأسري كان له وقعه على بنية الروابط الأسرية، ومن ثم نسق القيم المرتبط بالأسرة، ورغم أننا قد لمسنا تغيرات مهمة على مستوى بنية الروابط الأسرية والقيم الأسرية من خلال ظهور قيم جديدة مقابل تراجع قيم تقليدية، إلا أن هذا التغير كان نسبيا بحيث أن القيم التقليدية لا تزال متجذرة في الحياة الأسرية رغم ظهور وتبني قيم جديدة عصرية ناتجة عن عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما خلق عدة مفارقات، لم تؤدي دائما إلى صراع بل يحاول أفراد الأسرة في ظل هذه المفارقات إيجاد طريقة للجمع بين هذه القيم، ورغم ظهورها كعملية معقدة إلا أنها لا تزال سائدة في الحياة الأسرية حاليا.

مفتاحية كلمات: التغير الاجتماعي، القيم، صراع القيم، الأسرة، البناء الأسري، الروابط الأسرية،